الزمن النحوي

في اللغة العربية

الدكتور

كمال رشيد



دار عالم الثقافة

طبع بدعم من وزارة الثقافة
2007

الزمن النحوي
في اللغة العربية

د. كمال رشيد

1428هـ - 2008

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2007/7/2491)

رشيد ، كمال عبد الرحيم
أسم الكتاب : الزمن النحوي في اللغة العربية
تأليف : كمال عبد الرحيم رشيد
دار عالم الثقافة
الواصفات: / اللغة العربية / النحو / قواعد اللغة العربية /

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة

عالم الثقافة للنشر والتوزيع

عمان – الأردن- العبدلي
هاتف 4613465 - 6 – 00962
جوال 5553285 - 78 –00962
فاكس 5689113 – 6 - 00962
ص.ب 927426 – عمان 11190 الأردن

www.alamthqafa.com
E-mail: info@alamthqafa.com
E-mail: alamthqafa@yhoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يأتي هذا البحث "الزمن النحوي في اللغة العربية" واحداً من الأبحاث التي استهوت النحاة المحدثين، فأخذوا يقلبون أقوال النحاة القدماء ويمحصونها، ويخضعون البحث للأسلوب الحديث في الدراسة والتحليل، متأثرين في بعض الحالات بالدراسة المقارنة بين اللغات، متخففين من القوالب النحوية التي ألزم النحاة القدماء أنفسهم بها.

ومن مجموع ما قال القدماء والمحدثون في موضوع الزمن، وجدت مادة جديرة بالبحث والتمحيص والاستنتاج، مع اختلاف الفريقين في تناولهم للقضايا واهتمامهم بها وتصنيفهم لها. ولقد أجاد الأولون في الجمع والاستنساخ وضرب الشواهد كما أجاد المحدثون في التحليل والتصنيف وتوسيع القاعدة، ولكل في هذا الفضل نصيب.

ولقد حاولت في كل قضية أن آتي بأقوال القدماء والمحدثين وأن أقف على آرائهم لأقارن وأراوح وأرجح رأياً على رأي.

ولئن جاءت قائمة المراجع والمصادر طويلة، فإن بعض تلك المراجع والمصادر لازمني أكثر من غيره، سواء همع الهوامع للسيوطي، ومغني اللبيب لابن هشام، والأصول في النحو لابن السراج، والكافية لابن الحاجب، والمقرب لابن عصفور، والجنى الداني للمرادي، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري.

واذكر من الكتب الحديثة "كتاب اللغة العربية معناها ومبناها" للدكتور تمام حسان، وكتاب "في النحو العربي – نقد وتوجيه" للدكتور مهدي المخزومي، وكتاب "الفعل زمانه ومادته" وكتاب "تنمية اللغة العربية الحديثة" وكلاهما للدكتور إبراهيم السامرائي.

لقد جاء البحث في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، حاولت في التمهيد أن أبين أهمية الزمن، ودوره في اللغة العربية، وتدخله في هيكلتها وأبوابها النحوية، وموقعه في أذهان علماء النحو، ووقوفهم على بعض دقائقه، مع عدم حرصهم على تجميع شوارده في موضوع نحوي واحد، وأشرت إلى موقف النحاة المحدثين من قضية الزمن، وما أضافوا من أفكار جريئة فيه.

وحاولت أيضاً أن أفرق بين مفهوم الزمن النحوي والزمن الفلسفي لأبين مدى العلاقة بينهما، ومدى التوفيق في تسمية صيغ الفعل وتقسيماتها، وكان التمهيد ضرورياً للدخول من بعد في فصول البحث المختلفة.

وفي الفصل الأول جاء الحديث عن الزمن بنوعيه الصرفي والنحوي، أي زمن الفعل المفرد، وزمن الجملة بمجموع مكوناتها، بينت فيه الدلالة الزمنية للفعل المفرد، ووقفت عند التقسيم الثلاثي للفعل، وناقشت النحاة في هذا التقسيم، وفي تلك التسميات "الماضي والمضارع والأمر"، وقد ناقشت الدلالة الزمنية لكل فعل، كما ناقشت النحاة في ربطهم الوثيق بين صيغة الفعل ودلالته الزمنية.

ثم انتقلت إلى الزمن النحوي أي زمن الجملة بما فيها من صيغ فعلية، أو مما يحمل دلالة زمنية، ويتعلق الأمر بالفعل وبالصفة بأنواعها من اسم الفاعل واسم المفعول وصيغة مبالغة والصفة المشبهة، فكل واحد من هذه يحمل في الاستعمال فكرة الزمن، ثم بينت الدلالة الزمنية للمصدر إذا وقع في جملة.

وهكذا سرت مع ما يقع في الجملة مما يفيد الزمن، سواء أكان فعلاً أم صفة أم مصدراً، وبينت الفرق بين زمن الفعل في الجملة واحتمال اختلافه في دلالته الزمنية عن صيغته المقررة، كما بينت الفرق بين الزمن في الفعل والزمن في المصدر والصفة.

وفي الفصل الثاني كان الحديث عن مفهوم الجهة في فكرة الزمن، وعن القرائن التي يمكن أن تدخل الجملة العربية فتوجه الزمن فيها توجيهاً معيناً، ورصدت هذه القرائن فوجدتها في الحروف والنواسخ والظروف، فتتبعت كل حرف يؤثر في فكرة الزمن، غير ملتفت إلى أثرها الإعرابي، وإلى تصنيف النحاة لها.

ثم درست النواسخ بأنواعها – الأفعال الناقصة وأفعال المقاربة والرجاء والشروع من جهة الزمن، وبينت فكرة النسخ وفكرة النقص وارتباطهما بفكرة الزمن، ولئن صنف النحاة النواسخ على أساس المعنى والأثر الإعرابي فقد صنفتها على أساس الزمن.

أما في باب الظروف فقد ناقشت معنى الظرفية، وما يستحق أن يسمى ظرفاً، وخلصت إلى ما يمكن أن يعد ظروفاً أصلية، وما يمكن أن يعد ظروفاً منقولة، وتحدثت عن ظرفية الاحتواء وظرفية الاقتران.

أما الفصل الثالث فقد جاء دراسة لأساليب الكلام العربي، أو أساليب الجملة العربية، فدرست، من وجهة زمنية، الجملة الخبرية بأنواعها المثبتة والمنفية والمؤكدة، والجملة الطلبية بأنواعها الاستفهامية والشرطية، وجملة الدعاء والعرض والتحضيض والتمني. وسرت في كل منها مع القرائن التي يحتمل أن ترافقها، فتوجه الزمن توجيهاً معيناً، فتشتق من أقسام الزمن الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل

أنواعاً أخرى أكثر دقة ووضوحاً، فتعدد الزمن الماضي، كما تعدد الحاضر والمستقبل.

أما الخاتمة فقد أبرزت أهم القضايا التي وصلت إليها الدراسة، مما يمكن أن يعد جديداً أو مخالفاً لآراء النحاة القدماء والمحدثين، وتركت بعض القضايا من صفحات البحث حيث لا تكون قيمتها إلا هناك.

أما وقد وصلت بالبحث إلى الهيئة التي هو عليها، فإني أجد نفسي سعيداً بهذا الإنجاز، الذي أضاف إضافات، وغير قناعات، قيمتها ليست بمقدارها وعددها ولكن بما تتركه من أثر عند علماء العربية.

وإذ أتوجه بالحمد الخالص الذي لا ينتهي لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، فإني أبدي شكري وتقديري لكل من ساعد وأفاد وأشار فأصاب، من أهل الرأي والاختصاص.

كما أبدي رغبتي الجامحة إلى الإفادة من كل اقتراح أو رأي أو توجيه يفيد في إثراء البحث، ويستوجب الاستدراك بعد الاقتناع، في طبعات نادرة، والله الموفق لخير العمل.

التمهيد:

دعت النظريات الحديثة في علوم اللغة إلى دراسة الظواهر اللغوية بمناهج جديدة، وكان لهذه المناهج في كثير من الأحيان فضل الكشف عن ظواهر لغوية مهمة، تركها النحاة في كتبهم، من غير أن يجمعوا أطرافها ويوحدوا القول فيها، لتبرز في صورة متأنية متكاملة، وذلك لانشغالهم بما هو في نظرهم أكثر أهمية وخدمة للغة كظاهرة الإعراب ونظرية العامل.

وكان الزمن واحداً من تلك الموضوعات التي أوسعها النحاة بحثاً وتقصياً، ثم تركوها حيثما وردت، فالزمن لم يقع في عنوان أو باب مستقل في كتب النحو القديمة، وإنما هي شذرات وإشارات هنا وهناك ينقصها الرصد والتحليل والاستنتاج.

ولقد قال النحاة في الزمن الشيء الكثير، وكان بإمكانهم أن يخرجوا من ذلك بقواعد ثابتة، ولكن حديثهم عن الزمن لم يكن لذاته، ولا بالهيئة التي تستوجبها أهميته في الدرس اللغوي.

ولقد تدخل الزمن في قضايا لغوية ونحوية متعددة، فهو عنصر أساسي في التشكيل اللغوي، فالتقسيم الثلاثي للكلام جاء متأثراً بفكرة الزمن، واختلاف النحاة في تصنيف بعض الكلمات كان في كثير من الحالات بفعل الزمن، كما أن تقسيم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية ارتبط بفكرة الزمن، كما أن الاختلاف في قضية الاشتقاق خضع لفكرة الزمن، وكثير من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين اعتمد في إثباتها ونفيها على الزمن. أما قضية الإعراب والعامل فهي تكاد تكون ملتصقة بفكرة الزمن، إذ كثيراً ما تتأثر دلالة الفعل على الزمن بحركة

آخره، بل أن بعض النحاة المحدثين[1] حاول أن يربط الدلالة الزمنية للفعل بعلامة الإعراب، وأن يجعل ذلك في قواعد مطردة.

تحدث النحاة عن الزمن وتلمسوه في جميع مظانه، تحدثوا عنه في الفعل وغير الفعل، في المصدر والصفة بأنواعها من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة، وتحدثوا عنه في الظروف، وفي الحروف التي قد تغيره أو تعينه، كما تحدثوا عن فكرة النسخ وعن النواسخ التي إنما وجدت في اللغة خدمة لفكرة الزمن.

لكن حديثهم عن الزمن في الفعل جاء أكثر وأوضح، ذلك لأن الزمن من مقومات الفعل، فالاسم ما دل على مسمى، والفعل ما دل على حدث مقترن بزمن، والحرف ما لا يتم معناه إلا مع غيره، فليس إلا الفعل يدل على الزمن بأصل الوضع، والكلمة لا تكون فعلاً إلا إذا دلت على زمن معين.

تحدث النحاة عن الفعل بصيغه المفردة وتقسيماته الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر، وناقشوا الزمن من خلال هذه الصيغ، فوجدوا صيغة "فَعَلَ" تدل على الزمن الماضي، وصيغة "يفعل" تصلح للحال والاستقبال، وصيغة "افعَل" تصلح للحال والاستقبال، على اختلاف في الأدلة ومواطن الاحتجاج، ثم راقبوا هذه الصيغ وهي في سياقات معينة، حيث تسبقها أو تتصل بها بعض الأدوات والحروف، مثل السين وسوف وقد وأدوات التوكيد وأدوات النفي والنواسخ وغير ذلك، فلاحظوا احتمال اختلاف زمن الصيغة الواحدة باختلاف التركيبات اللغوية، فنسبوا هذا الاختلاف إلى هذه الأدوات التي طرأت على الصيغة، فأشاروا مثلاً إلى أن السين وسوف تخلصان الفعل المضارع "يفعل" للاستقبال، ومثلها أن أو

---

(1) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص72.

أخواتها من أدوات النصب، وعلى عكسها تكون "لم" التي تجعل صيغة المضارع تدل على الزمن الماضي.

أما علماء البلاغة فقد درسوا الجملة العربية من حيث المعنى المستفاد من المقام، والزمن بعض معنى الجملة، وقد نظروا في الأدوات التي تتصدر الجمل، فقسموا الجملة إلى خبرية وإنشائية، وهكذا كان البلاغيون، وبحكم نظرهم في الجملة من حيث المعنى، قادرين على إدراك الزمن فيها، من غير أن يكونوا منصرفين إلى فكرة الزمن في دراساتهم.

وإذا تتبعنا الزمن في الجملة فإننا نجد أن النحاة ركزوا اهتمامهم بالزمن في الجملة الخبرية بأنواعها: المثبتة والمؤكدة والمنفية، ولم يبحثوا الزمن في الجملة الإنشائية بالاهتمام نفسه، كما أنهم في دراستهم للجملة الخبرية بأنواعها لم يتحدثوا عن جميع التركيبات اللغوية التي يمكن أن تكون عليها الجملة العربية، نحن كلما أنعمنا النظر في الكلام العربي ظهرت لنا دقة في الدلالات الزمنية، إذ لا يقف الزمن في اللغة عند أبعاده الفلسفية الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، بل إن الزمن الماضي مثلاً يختلف قرباً وبعداً واتصالاً واستمراراً وتحولاً، كما يتشعب الحاضر أو المستقبل إلى أنواع أخرى.

أما النحاة المحدثون، فقد كان الزمن واحداً من الموضوعات التي شغلتهم، فدرسوا الزمن دراسة مستقلة، مستفيدين مما ترك القدماء، متخففين من جانب الشكل، ومغلبين جانب المعنى. ولقد وفق بعض هؤلاء فيما وصلوا إليه من آراء، وفيما استخلصوا من ذلك التراث النحوي الضخم، ولقد جنح بعضهم إلى محاولة تطويع اللغة إلى بعض الفرضيات فخلصوا إلى استنتاجات يصعب قبولها.

ونود أن نفرق بين مفهوم الزمن عند النحاة والبلاغيين وأهل اللغة، ومفهوم الزمن عند الفلاسفة والمناطقة وعند الإنسان العادي، وبمعنى آخر نود أن نفرق بين الزمن النحوي والزمن الفلسفي.

أما عند الناس فالزمن هو تبدل الليل والنهار وتعاقب السنين، وهو يقاس بأبعاد ووحدات قياسية مصطلح عليها في السلم الزمني، كالدقيقة والساعة واليوم والشهر والسنة وغير ذلك. ولقد تولدت فكرة الزمن عند الإنسان منذ القديم، من خلال ملاحظاته وإدراكاته لظواهر التغير وتتابع الأحداث، وهي تغيرات بعضها دوري مطرد وبعضها إرادي وغير منتظم، فقرن الفلاسفة التغير بالزمن. ولقد عرف الفلاسفة المسلمون الزمن بأنه حركة الليل والنهار، ولقد أشار القرآن الكريم إشارات واضحة إلى الزمن الذي يقوم على حركة الشمس والقمر، كقوله تعالى: ((وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً))[1].

ولقد تعددت في اللغة الألفاظ الدالة على الزمن، فهو الزمن والزمان والدهر والحين والوقت والأمد والأزل والسرمد، أما في القرآن الكريم فلم ترد كلمة الزمن أو الزمان وكلمة الأزل.

ذلك هو الزمن الحيوي الفلسفي الذي يحسه ويقف عنده للبحث والنظر الفيلسوف وعالم الفلك والرياضيات والطبيعة والنفس والاجتماع، ويعطيه اللغوي تعريفات معجمية متفقاً عليها. وهذا الزمن يقسم عند الناس إلى أبعاده الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل. وتدل عليها أسماء اختيرت لتكون ظروفاً للأحداث، وليس في هذا الزمن التفات إلى صيغ وأفعال وأدوات.

---

(1) سورة الأنعام 6/ 96.

أما الزمن اللغوي فإنه بعيد عن هذا المفهوم، إذ لا يعتمد على العد والقياس ولا على المعاني المعجمية، ولا على الإدراك والإحساس، إنما يعتمد على التركيب اللغوي، على الجملة المكتوبة أو المنطوقة، وما فيها من صيغ فعلية وأدوات وحروف ونواسخ. وقد يكون هذا الزمن اللغوي زمن فعل مفرد، وقد يكون زمن جملة تامة. وهذا النظر ليس من شأن الناس عامة إنما هو من اختصاص اللغوي أو النحوي المتمكن من تشكيلات اللغة وغطيتها وطرق تركيبها. وليس من شأن هذا اللغوي أو النحوي أن ينظر في الزمن أهو وجودي أم مثالي، محدود أم مطلق، كما هو صنيع الفلاسفة. وهو لا يأتي بشيء من خارج النص إلا بما يفيد في الفهم، كالقرينة الحالية التي هي المقام الذي ورد فيه الكلام.

وهكذا يتبين أن معنى الزمن الفلسفي معجمي تفيده الكلمات المصطلح عليها لتكون وحدات قياس له، من مثل اليوم والساعة، في حين لا يكون معنى الزمن اللغوي النحوي إلا وظيفياً من خلال الاستعمال.

ونحن في دراستنا هذه سنكون بعيدين – ما استطعنا – عن المعاني الفلسفية، مع اعترافنا ابتداء أن بعض النحاة تحدثوا عن الزمن حديثاً منطقياً، وخلطوا بين الفهم الفلسفي والفهم النحوي للزمن. ولعل هذا الخلط كان سبباً في كثير من القضايا الخلافية بين العلماء، فأصحاب النظر المنطقي أرادوا أن يخضعوا اللغة وأنماطها الأسلوبية إلى قضايا المنطق وتقسيماته، فإذا كان الزمن الحال من الوجهة الفلسفية غير موجود، ولا يمكن تلمسه وتحديده، نظراً لسرعة انقضائه، وتوزعه بين الماضي والمستقبل، وجب ألا يكون في اللغة زمن للحال أو الحاضر. لقد أنكر قوم وجود الزمن الحالي، بينما رآه قوم هو الزمن الوحيد الموجود حقاً، وهو في نظرهم يغلب الزمن الماضي الذي انتهى، والزمن المستقبل الذي لم يأت.

يقول الزجاجي: (والفعل في الحقيقة ضربان كما قلنا، ماض ومستقبل، فالمستقبل ما لم يقع بعد ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم إلى الوجود، والفعل الماضي ما انقضى وأتى عليه زمنان، لا أقل من ذلك، زمان وجد فيه، وزمان خبر فيه عنه، فأما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم، ولم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته، فهو المتكون في الوقت الماضي وأول المستقبل، ففعل الحال في الحقيقة مستقبل، لأنه يكون أولاً، فكل جزء منه خرج إلى الوجود صار في حيز المضي)[1].

وفيما عدا ما ذهب إليه د. تمام حسان، لم نجد فرقاً في استعمال اصطلاحي الزمن والزمان في كل ما قرأنا من كتب اللغة والنحو، فالزمن والزمان يردان في المعنى نفسه من غير تفريق. وإلى الدكتور تمام حسان ينسب الحرص على التفريق بين هذين الاصطلاحين، جاء في لسان العرب (الزمن والزمان اسم لقليل الوقت وكثيره) [2]، أما الدكتور تمام حسان فإنه يعطي اصطلاح "الزمان" للزمن الفلسفي الذي يعرفه الناس جميعاً، وهو يقابل كلمة Time في اللغة الإنجليزية، كما أنه يعطي اصطلاح الزمن للزمن النحوي اللغوي، الذي يقابل كلمة Tense، كما أن الدكتور تمام حسان استعمل اصطلاحاً ثالثاً هو "الجهة" وهو يقابل كلمة "Aspect" في اللغة الإنجليزية، والجهة تعطي الزمن تحديداً أكثر، وهذه الجهة تفهم من تأثير اللواصق والمورفيمات اللغوية، والحروف والأدوات على صيغة الفعل.

يقول د. تمام حسان (وأوضح ما يفرق بين الزمن والزمان، أن الزمان كمية رياضية من كميات التوقيت، تقاس بأطوال معينة كالثواني والدقائق والساعات

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص86- 87.

(2) ابن منظور، لسان العرب 13/ 199.

والليل والنهار والأيام والشهور والسنين والقرون والدهور والحقب والعصور، فلا يدخل في تحديد معنى الصيغ المفردة، ولا في تحديد معنى الصيغ في السياق، ولا يرتبط بالحدث كما يرتبط الزمن النحوي، إذ يعتبر الزمن النحوي جزءاً من معنى الفعل)[1].

وما تظن أن فرق حرف بين كلمتين "زمن، زمان" يكفي لإيقاع هذا الفرق الجذري الكبير في المعنى والدلالة، وبخاصة أن النحاة القدماء والمحدثين لم يشيروا من قريب أو بعيد إلى هذا التفريق، بل أن الكلمتين "زمن، زمان" تتبادلان الاستعمال في المعنى الواحد.

الزمن وأثره في التشكيل اللغوي

أشرنا إلى أن الزمن تدخل في قضايا لغوية متعددة، وأنه وقف في كثير من الحالات سبباً رئيساً في التقسيم اللغوي، كما كان في كثير من الحالات من أسباب الخلاف بين علماء النحو في القضايا النحوية المهمة، فقد تدخل الزمن ابتداء في تقسيم الكلام، كما كان عنصراً مهماً في تقسيم الجملة العربية، وتدخل في ظاهرة الاشتقاق، وارتبط ارتباطاً وثيقاً في قضية الشكل والإعراب، ونتكلم هنا عن أثر الزمن في تقسيم الكلام، وفي ظاهرة الاشتقاق.

الزمن وأقسام الكلام

عندما نظر النحاة في الكلام العربي وقسموه إلى أقسامه الثلاثة المعروفة: الاسم والفعل والحرف، إنما جعلوا تقسيمهم هذا قائماً على فوارق رئيسة وجوهرية، رأوها تميز كل واحد من هذه الأقسام عن غيره، وهي فوارق تقوم على

---

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص242.

الشكل وعلى المعنى، وكان جديراً بهذه الفروق أن تحول دون الخلط والخلاف أو تسرب بعض الكلمات من قسم إلى آخر، لكن اللغة بطبعها لا تخضع لهذه التقسيمات الحادة، الأمر الذي جعل النحاة يختلفون في بعض الكلمات أهي حروف أم أفعال، أهي حروف أم أسماء، والذي ساعد في عدم الانضباط هو ضيق هذا التقسيم الثلاثي للكلمة، وحصر الكلام كله في حقول ثلاثة. ولهذا وجدنا من المحدثين من يقترح التقسيم الرباعي للكلام، كما هو الحال عند د. فؤاد ترزي،[1] ومن يقترح التقسيم السباعي كما ذهب الدكتور تمام حسان[2].

وبالرغم مما على التقسيم الأصلي الثلاثي من مآخذ، فقد كان الزمن عنصراً أساسياً في ذلك التقسيم، وكان قيمة خلافية اعتمد عليها النحاة في تقسيم الكلام وتصنيفه، ونحن باستعراضنا لبعض تعريفات النحاة لكل قسم من تلك الأقسام – الاسم والفعل والحرف – يتبين لنا دور الزمن وأهميته فيه.

قال سيبويه (فالكلم اسم وفعل وحرف لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل وفرس، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع)[3].

– وقال الكسائي: الفعل ما دل على زمان[4].

– وقال ابن السراج (الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص، فالشخص نحو رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر، وأما ما كان غير شخص فنحو الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة،

---

(1) د. فؤاد ترزي، في أصول اللغة والنحو ص86.

(2) د. تمام حسان، اللغة العربية، ص86.

(3) سيبويه، الكتاب 1/ 12.

(4) ابن فارس، الصاحبي / ص35.

وإنما قلت ما دل على معنى مفرد لا فرق بينه وبين الفعل، إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر، وإما مستقبل)[1].

- وجاء في شرح الكافية:

"الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[2]".

"والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها[3]".

"الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن[4]".

- وقال ابن عصفور: "فالاسم لفظ يدل على معنى في نفسه، ولا يتعرض بنيته لزمان.... والفعل لفظ يدل على معنى في نفسه، ويتعرض بنيته للزمان، والحرف لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه[5]".

وهذه التعريفات وغيرها تجعل من الزمن عاملاً أساسياً في التفريق بين أقسام الكلام الثلاثة، وتجعل الزمن منوطاً بالفعل وحده، ولكنا نجد ملمحاً في تلك التعريفات يفيد أن الاسم قد يفيد الزمان أو يحمل معنى الزمان، ولكن على غير ما هو في الفعل، ولا خلاف عند النحاة في تجرد الحرف من الزمن لتجرده من المعنى، والزمن جزء من المعنى.

ولم يبق على النحاة إلا أن يميزوا بين الزمن في الفعل والزمن في الاسم، وهناك نوعان من الاسم يمكن أن يفيدا الزمان وأن يحملا معناه، وهما:

([1]) ابن السراج، الأصول في النحو 1/ 38.

([2]) ابن الحاجب، الكافية في النحو 1/ 9.

([3]) المصدر نفسه، 1/ 9.

([4]) المصدر نفسه، 1/ 11.

([5]) ابن عصفور، المقرب 1/ 45 -46.

1. أسماء الزمان أو الوقت، مما يصلح أن يقع ظرفاً من مثل اليوم والساعة، مما يعتبر وحدات قياس للزمن، ويدل عليه دلالة معجمية فلسفية.

2. أسماء الأحداث (المصادر):

أما بالنسبة إلى النوع الأول، فقد فرق النحاة بين زمن الفعل وزمن هذه الأسماء التي سموها ظروف زمان، ومما قاله ابن السراج في هذا، (فإن قلت أن في الأسماء مثل اليوم والليلة والساعة وهذه أزمنة، فما الفرق بينها وبين الفعل؟ قلنا: الفرق أن الفعل ليس زماناً فقط، كما أن اليوم زمان فقط، فاليوم معنى مفرد للزمان، ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر، ومن ذلك أن الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل. فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل، وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل) [1]. وكأني بابن السراج يفرق في هذا بين ما سميناه الزمن الفلسفي والزمن النحوي، ومنه نفهم:

1. أن الزمان كل معنى الظرف، وبعض معنى الفعل.

2. أن أسماء الأوقات التي سماها النحويون ظروفاً للزمان غير متصرفة، ومن ثم فهي لا تنبئ عن فوارق الزمن، بل هي تقيس كمية الزمان، أما الفعل فهو متصرف، وبفضل تصريفاته الثلاثة فإنه قادر على أن ينبئ عن كل زمن من الأزمنة الثلاثة.

3. إن زمن الفعل مقترن بحدث وليس زمن الظرف كذلك.

أما بالنسبة للنوع الثاني: أسماء الأحداث أو المصادر، فقد فرق النحاة بين الزمن في هذه الأسماء والزمن في الفعل، وقد أشار ابن يعيش إلى شيء من هذا في

---

[1] ابن السراج، الأصول في النحو 1/ 38- 39.

قوله: (فأما الفعل فكل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان، وقد يضيف قوم إلى هذا الحد زيادة قيد فيقولون بزمان محصل، ويرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر، وذلك أن المصدر يدل على زمان، إذ الحدث لا يكون إلا في زمان، وزمانه غير متعين كما هو في الفعل)[1].

ويتابع ابن يعيش تفريقه بين الزمن في الفعل والزمن في المصدر، مبدياً اعتراضه على هذا الحد الذي زاده بعض النحاة بقولهم، "زمن محصل"، أي زمن معين، لأن ذلك القيد في نظر ابن يعيش مفهوم ضمنا: فهل يقول (والحق أنه لا يحتاج إلى هذا القيد، وذلك من قبل أن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك لكان المصدر كافياً فدلالته عليهما من جهة اللفظ، وهي دلالة مطابقة، وقولنا "مقترن بزمان" إشارة إلى أن اللفظ وضع بإزائهما دفعة واحدة، وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك، بل هي من خارج، لأن المصدر تعقل حقيقته بدون الزمان، وإنما الزمان من لوازمه، وليس من مقوماته، بخلاف الفعل، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاماً، وليست من اللفظ فلا اعتداد بها، فلذلك لا يحتاج إلى الاحتراز عنه)[2].

وقريب من هذا قول السيوطي مفرقاً بين زمن الفعل وزمن المصدر وغيره فهو يقول (والعبرة بالدلالة بأصل الوضع، فنحو مضرب الشول اسم لأنه دال على مجرد الزمان، وكذا الصبوح للشرب في أول النهار، لأنه وإن أفهم معنى مقترناً بزمان، لكنه غير معين، وكذا اسم الفاعل والمفعول، لأنهما وإن دلا على الزمان المعين، فدلالتهما عليه عارضة، وإنما وضعا لذات قام بها الفعل، وكذا أسماء

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 7/2.

(2) المصدر نفسه.

الأفعال ونحو نعم وبئس وعسى أفعال لوضعها في الأصل للزمان وعرض تجردها منه) [1].

بهذا الكلام يضع السيوطي الزمن فارقاً رئيساً بين الفعل والمصدر حينا، وبين الفعل والمشتقات بأنواعها حيناً آخر، وكذلك بين الفعل وما هو موضع خلاف بين الأسمية والفعلية، أو الفعلية والحرفية، معتمداً في كل ذلك على أصل الوضع.

ويأتي قول ابن السراج واضحاً في جعل الزمن فارقاً أساسياً في التفريق بين الاسم والفعل، وهو يعرف ويعلل تعريفه، ويقول: (الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل، وقلنا "وزمان" لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط) [2].

وبعد أن يعدد أزمان الفعل، يقول في الاسم: (والاسم إنما هو لمعنى مجرد من هذه الأوقات، أو لوقت مجرد من هذه الأحداث والأفعال) [3].

والمعنى المجرد من الأوقات هو المصدر، والوقت المجرد من الأحداث والأفعال هو اسم الوقت مما يصلح ظرفاً للزمان، من مثل اليوم والساعة، وكأنه بهذا يفرق بين الزمن في أمور ثلاثة، الزمن في الفعل، والزمن في المصدر (اسم الحدث)، والزمن في الظرف (اسم الوقت).

ومن تفريقه بين المصدر والفعل من حيث الزمن قوله، والمصدر اسم كسائر الأسماء إلا أنه معنى غير شخص، والأفعال مشتقة منه، وإنما انفصلت عن المصادر بما تضمنت معانياً الأزمنة الثلاثة ولا بتصرفها.

(1) السيوطي، همع الهوامع 1/ 4.

(2) ابن السراج، م، س 1/ 41.

(3) المصدر نفسه.

هذا بالنسبة للنحاة القدامى، أما بالنسبة للمحدثين فقد بقي الزمن عنصراً أساسياً للتفريق بين أقسام الكلام، فعندما دعا الدكتور تمام حسان [1] إلى التقسيم السباعي للكلام الاسم والفعل والأداة والصفة والخالفة والظرف والضمير فقد اتخذ الزمن قيمة خلافية تميز بين الأقسام تلك، وتحدث عن الزمن في كل من هذه الأقسام وجوداً وعدماً، وبين الفرق بين الزمن في الفعل وفي هذه الأقسام إن وجد، ولكنه لم يعتمد الزمن وحده فارقاً قطعي الدلالة للتمييز بين تلك الأقسام السبعة التي رآها، بل دعا إلى مراعاة المعنى والمبنى في أن واحد عند النظر في تصنيف الكلمة.

وعلى الرغم مما على هذا التقسيم من تحفظ باعتباره حديثاً جريئاً مخالفاً لما اتفق عليه الأقدمون في تقسيمهم الثلاثي للكلام؛ فقد حل هذا القسيم كثيراً من مواطن الخلاف التي كانت بين البصريين والكوفيين، وبخاصة بعد أن استقل عن الاسم أقسام جديدة كالظرف والصفة بأنواعها اسم الفاعل واسم المفعول... والضمير، فتخفف الاسم من كثير مما دخل فيه.

ونرى أن نشير هنا إلى أن مثل هذه الدعوات في تقسيم الكلام، لم تخل من سند قديم، فقد تردد بعض النحاة القدامى في تصنيف بعض الكلمات أهي اسم أم فعل أم حرف، في ضوء النظرة والمعيار الذي كانوا يقيمون عليه تقسيمهم، فالفراء يرى أن أقسام الكلمة أكثر من تلك الثلاثة المعروفة، فقد نقل عنه أن "كلا" ليست واحداً من أقسام الكلام الثلاثة بل هي بين الأسماء والأفعال [2].

([1]) د. تمام حسان، م، س، ص88.

([2]) انظر ابن السراج، م، س، كلام المحقق ص222، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح 1/ 25.

بهذا نكون قد ميزنا بين زمن الفعل وزمن الاسم بنوعيه: اسم الحدث (المصدر)، واسم الزمان والوقت (الظرف)، أما زمن الفعل فهو تضمني، كما أنه معين بالصيغة، وهو يفيد أحد الأزمنة الثلاثة، كما أنه مقترن بحدث، وهو فيه بأصل الوضع، إذ لا فعل بلا زمن، أما زمن المصدر فهو استلزامي عقلي، لأن الحدث لا يتم إلا في زمن، ولكن المصدر ثابت لا يحمل صيغة متغيرة بتغير الزمن فيه، كما أنه لا يدل على اقتران، أما أسماء الأوقات مما يصلح ظرفاً من مثل اليوم والساعة فزمنها معجمي وسيأتي الحديث عنها مفصلاً في حينه.

الزمن وظاهرة الاشتقاق:

الاشتقاق من أغنى وسائل الإثراء والنمو التي تلجأ إليها اللغات لاستيعاب حاجات الفكر ومطالب الحياة المادية، ولعلها من أبرز خصائص اللغة العربية، ونظرة إلى معاجم اللغة العربية تبين فضل ظاهرة الاشتقاق على اللغة في إثراء مفرداتها، وتوسيع دائرتها.

والاشتقاق بأبسط معانيه أن تأخذ من أصل واحد عدة صيغ، تختلف في مبانيها وما فيها من زيادات تبعاً للمعاني التي تراد منها نحو "كتب كاتب مكتوب كتابة مكتبة...".

واختلف البصريون والكوفيون فيما هو الأصل في مجموع الكلمات التي تشترك في جذر واحد. قال البصريون إن المصدر أصل المشتقات جميعاً، وقال الكوفيون إن الفعل الماضي هو الأصل. واعتمد الفريقان على حجج وآراء كثير منها يحمل الوجاهة والسداد، وبعضها جاء قائماً على التمحل. وقد اعتمدوا في تعليلاتهم على المعنى حينا، وعلى المبنى حيناً آخر، وكتب النحو غنية بذلك الجدل

المشهور الذي سببته فكرة الاشتقاق، وما كتاب "الأنصاف في مسائل الخلاف" إلا واحد من تلك الكتب.

ولما كان الحدث مشتركاً بين المصدر والفعل، فليس ثمة إلا الزمن يقف سبباً في هذا الخلاف، فالفعل عند البصريين اشتق من المصدر خدمة لفكرة الزمن.

ولم يسلم النحاة المحدثون من هذا الخلاف، فتشيع بضعهم لهؤلاء، وبعضهم لأولئك، ووقف فريق ثالث يأخذ على القدماء إلحاحهم في هذه المسألة، ومن هؤلاء الدكتور تمام حسان [1] الذي لا يرى رأي البصريين ولا رأي الكوفيين، ولا يرى أن ينظر للمسألة من الزاوية الصرفية، بل من الزاوية المعجمية، ولما كان كل من المصدر والفعل يتضمن الجذور المشتركة، فكلاهما مشتق من تلك الجذور، فالجذور المشتركة التي كونت رحما بين المشتقات جميعاً هي أصل المشتقات، وليس المصدر وليس الفعل.

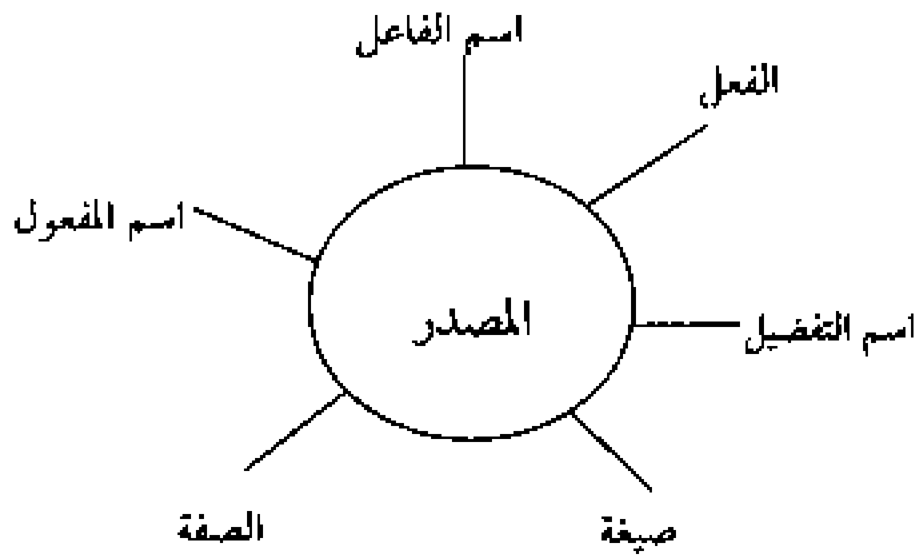
وكان بإمكان هذا الرأي أن يوفق بين الرأيين، وأن يكون هو المختار عندنا، لولا أنه لا يخلو من نقص، إذ ينسب الأصل إلى ما لا معنى له، لأن جذور الكلمة حروف متقطعة، وغير مرتبة في صيغة معينة وهي بذلك لا تحمل معنى. ويبقى هذا الرأي محاولة جادة يقدمها المحدثون لمعالجة قضية نحوية شغلت النحاة طويلاً، من غير أن يصلوا فيها إلى رأي حاسم.

---

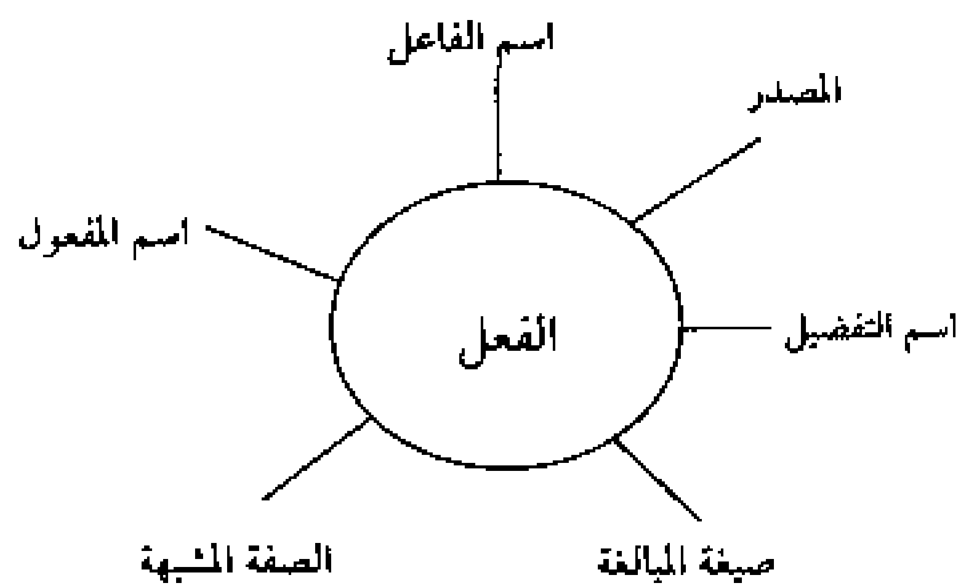
(1) د. تمام حسان، م. س، ص169.

ويمكن أن نمثل هذه الآراء الثلاثة بالأشكال التالية:

أ. عند المصريين:

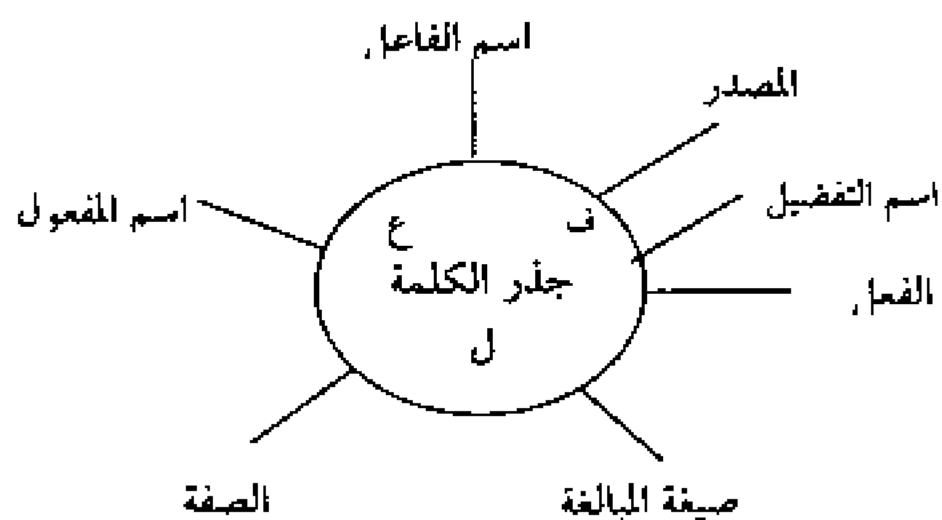


ب. عند الكوفيين:



ج. عند المحدثين:

(د. تمام حسان)



الزمن الصرفي والزمن النحوي

لابد من التفريق بين زمن الفعل المفرد، وزمن الجملة العربية كاملة، وبمعنى آخر لابد من التفريق بين نوعين من الزمن هما: الزمن الصرفي والزمن النحوي.

الزمن الصرفي

الحديث عن الزمن الصرفي هو الحديث عن الزمن في الفعل المستقل خارج السياق، وقد بينا أن الفعل هو الوحيد من بين أقسام الكلام الذي يستطيع منفرداً أن يدل على الزمن، أما داخل السياق فقد ينافسه المصدر أو الصفة، وعندئذ يكون الزمن للجملة كاملة، ونسميه زمناً نحوياً.

والفعل في حالة الأفراد يفيد الزمن القطعي، وذلك بفضل صيغه التي يتصرف إليها أي بفضل أقسامه، وهي عند البصريين: الماضي والمضارع والأمر، وصيغها (فعل يفعل افعل)، وهي عند الكوفيين: الماضي والمستقبل والدائم، وصيغها (فعل يفعل فاعل).

وقد اهتم النحاة بالفعل، ودرسوه من أوجهه المتعددة، ووجدوه ينهض بكثير من الأعمال، فهو صاحب العمل، بل هو أقوى العوامل، إذ يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، بل ينصب سائر المنصوبات كالمفاعيل والحال، مما سماه النحاة "فضلات"، وهو يعمل متقدماً ومتأخراً، ظاهراً أو مقدراً، وهو ينبئ عن الزمن بصيغه المختلفة [1].

(1) انظر إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته ص15.

والعربية ليست متفردة في هذا، فكثير من اللغات ترى في الفعل مادة أساسية في البناء اللغوي، ولئن أمكن للجملة العربية أن تكون جملة بغير الفعل، فإن اللغة الإنجليزية لا تتوافر على جملة بغير فعل، سواء أكان فعلاً أصلياً أم فعلاً مسانداً، بل أن النحو الإنكليزي يرى الفعل قلب الجملة، فالجملة عندهم مجموعة من الكلمات تحتوي فعلاً وتفيد معنى تاماً، وليس في اللغة الإنكليزية جملة اسمية وأخرى فعلية، وإن كانوا يقدمون الفعل في حالة الاستفهام.

الفصل الأول

الزمن الصرفي والزمن النحوي

الزمن الصرفي والزمن النحوي

ولما كان الزمن العربي منوطاً بالفعل مفرداً خارج السياق، فإن الأمر يستوجب منا النظر في الفعل وصيغه عن البصريين والكوفيين، لنرى على أي أساس كان ذلك التقسيم وتلك التسميات، وإلى أي حد احترم الفريقان فكرة الزمن وهم ينظرون في الفعل ويقسمونه.

ونود أن نشير مسبقاً إلى أمرين:

1. أن النحاة لم يتكلموا على زمن صرفي وآخر نحوي، بل نظروا في الفعل حيثما ورد، وأطلقوا فيه أحكامهم لتكون شاملة، تصدق في الفعل مفرداً وفي الجملة، ويظهر هذا في إعطائهم كلاً من المضارع والأمر دلالتين زمنيتين هما الحال والاستقبال ثم تركوا لكل سياق صلاحية أي الدلالتين الزمنيتين هي المقصودة.
2. إن بعض النحاة لم يتخففوا من المفهوم الفلسفي للزمن، وهم ينظرون إليه نظرة نحوية لغوي، يظهر هذا في تعليلاتهم في تقسيم الفعل إلى أقسامه الثلاثة الماضي والمضارع والأمر، أو في تقسيمه إلى قسمين هما الماضي والمستقبل، وإنكارهم الحال، كما يظهر في تسمياتهم له واختلافهم في الدلالة الزمنية لكل قسم من أقسامه، وكذلك في قولهم أي الأفعال أقدم، أهو الماضي أم الحال أم المستقبل.

لقد حرص النحاة أولاً أن يكون الفعل بأقسامه كافياً وقادراً على استيعاب الزمن الفلسفي بأبعاده الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل. فأوجدوا للفعل العربي

صيغه الثلاث فعل يفعل افعل، كما هو الشأن عند البصرين، وفي هذا المعنى يقول ابن يعيش:

(لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر)[1].

وقال ابن السراج: (الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل)[2].

ويتحدث الزجاجي عن الفعل فيقول: (الأفعال ثلاثة، فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم. فالماضي ما حسن فيه أمس، نحو قام وقعد وانطلق، وما أشبه ذلك، والمستقبل ما حسن فيه غدا كقولك: أقوم ويقوم وما أشبه ذلك، وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ، كقولك: زيد يقوم الآن ويقوم غدا)[3].

ولأنه لا فرق في اللفظ بين فعل الحال والفعل المستقبل، فإن الزجاجي يقول في موضع آخر: (الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا، ماض ومستقبل)[4].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 7/ 4.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو 1/ 41.

(3) الزجاجي، الجمل ص17.

(4) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو 86.

وهكذا فالفعل الدائم عند الزجاجي غير الفعل الدائم عند الكوفيين، فهو يتفق معهم في التسمية، لكنه يختلف وإياهم في الصيغة، كما أنه يختلف عن البصريين لأنه يسقط فعل الأمر.

ومما قاله السيوطي: (الفعل ثلاثة أقسام، خلافاً للكوفيين في قولهم قسمان، وجعلوا الأمر مقتطعاً من المضارع، والأمر مستقبل أبداً، لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل)[1].

والفعل عند جمهور الكوفيين ماض ومضارع ودائم، والدائم عندهم هو ما سماه البصريون "اسم الفاعل" وهو من الثلاثي على وزن "فاعل". وقد اسقط الكوفيون فعل الأمر، ولم يعتبروه قسيما للماضي والمضارع، وإنما هو مقتطع "من المضارع". وهكذا فهم يتفقون والبصريين على صيغتي "فعل يفعل" قال الأزهري: ("الفعل جنس تحته ثلاثة أنواع عند جمهور البصريين، ونوعان عند الكوفيين والاخفش، بإسقاط الأمر بناء على أن أصله مضارع)[2]. وقد اشترط الفراء – وهو أبرز الكوفيين – اشترط في صيغة "فاعل" لتكون فعلاً دائماً أن تكون عاملة، وإلا فهي اسم فاعل)[3].

هذه تقسيمات النحاة للفعل، وتعليلاتهم لتلك التقسيمات والتسميات، ولقد كان النحاة في غاية الدقة، إذ لم يكتفوا بالمعنى وهم يتحدثون عن الفعل وعن الزمن، بل راعوا جانب المبنى فجعلوا لكل فعل علامات فارقة، فكانت تلك العلامات قيوداً تحول دون دخول الفعل في غيره، أو دخول غيره فيه، فمن علامات الفعل الماضي قبول إحدى التاءين، تاء التأنيث وتاء الفاعل، ومن علامات المضارع

---

(1) السيوطي، همع الهوامع 1/ 7.

(2) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح 1/ 44.

(3) انظر د. إبراهيم السامرائي، م. س. 2، نقلاً عن الفراء. معاني القرآن الكريم 1/ 45.

قبوله لم ولن، ومن علامات فعل الأمر قبوله نون التوكيد في آخره مع دلالته على الأمر[1].

وهذه القيود تميز الفعل عن كل ما يمكن أن يشاركه في الدلالة على الزمن، من مثل اسم الفاعل واسم الفعل والمصدر.

ونحن إذا فرغنا أقوال النحاة السابقة في الفعل وأقسامه وتسمياته ودلالاته وجدناها كالتالي:

(1) انظر السيوطي، م. س 1/ 6-7.

أقسام الفعل

البصريون:	التسمية	الماضي	المضارع	الأمر
	الصيغة	فعل	يفعل	أفعل
	الزمن	الماضي	الحال أو الاستقبال	الحال أو الاستقبال
الزجاجي	التسمية	الماضي	الدائم	المستقبل
	الصيغة	فعل	يفعل (الآن)	يفعل (غداً)
	الزمن	الماضي	الحال	الاستقبال
السيوطي	التسمية	الماضي	المضارع	الأمر
	الصيغة	فعل	يفعل	أفعل
	الزمن	الماضي	الحال	الاستقبال
الكوفيون	التسمية	الماضي	الحاضر	الدائم
	الصيغة	فعل	يفعل	فاعل
	الزمن	الماضي	الحال	المستمر
الفراء	التسمية	الماضي	الحاضر	الدائم
	الصيغة	فعل	يفعل	فاعل (العامل)
	الزمن	الماضي	الحال	المستمر

ولسنا بصدد استعراض ما قاله كل نحوي في الفعل وأقسامه، ولكن الملاحظ أن معظم هؤلاء النحاة قد تحدثوا عن الفعل وكأنهم يتحدثون عن الزمان، وأن تقسيمهم للفعل جاء متأثراً بفكرة الزمان، ولما كان الزمان مرتبطاً بالفعل فقد طالبوا الفعل أن يتشقق ويتصرف ليستوعب هذه الأبعاد الزمنية الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل، حتى إذا وجدوا معنى الزمن في اسم الفاعل نسبوه إلى الأفعال، وبدلاً من أن تكون التسمية لصيغة الفعل التي تميزه عن غيره جعلوا التسمية لزمن الفعل لا لصيغته فالماضي والمستقبل والدائم أقسام للزمان قبل أن تكون أقساماً للفعل.

وقبل أن نبعد عن الجدول السابق نود أن نستنتج منه الملاحظات التالية:

1. النحاة لم يفرقوا بين زمن صرفي وزمن نحوي، وإن نظروا إليه نظرة تختلف عن الفعل في الجملة.
2. التقسيم الثلاثي للفعل جاء لتغطية أبعاد الزمان الفلسفي الماضي والحاضر والمستقبل.
3. المضارع والأمر تسميتان بصريتان وهما تسميتان تقومان على أساس الشكل والمبنى، إذ التسمية للصيغة وليس للزمن الذي تدل عليه.
4. الفعل الماضي هو الفعل الوحيد الذي اتفق عليه النحاة، وهو الوحيد الذي تتفق صيغته وزمانه، أو يتفق فيه المعنى والمبنى.
5. الدائم والمستقبل تسميتان كوفيتان تقومان على أساس فكرة الزمن.
6. الفعل الدائم مختلف على فعليته وعلى دلالته الزمنية وعلى بنائه أو صيغته، فهو عند الكوفيين صيغة فاعل وعند الفراء صيغة فاعل العاملة، وعند الزجاج صيغة يفعل متبوعة بالقرينة اللفظية، ومختلف على دلالته الزمنية أهي الحال أم الاستقبال أم المضي أم الاستمرار والثبات.

7. فعل الحال يتردد فيه بعض النحاة لأنهم يترددون في زمن الحال.

8. البصريون ينكرون الفعل الدائم ويعتبرونه اسم فاعل، أي نوعاً من الصفة، والكوفيون ينكرون فعل الأمر ويعتبرونه مقتطعاً من المضارع.

9. بعض الصيغ لها أكثر من دلالة زمنية مثل يفعل وأفعل، إذ تصلحان للحال والاستقبال، وبعض الأزمنة لها أكثر من صيغة كزمني الحال والاستقبال.

10. بعض المسميات، لها أكثر من اسم، كما هو الشأن في الفعل المضارع أو الحاضر أو الحال. وعلى ضوء هذا، ومن خلال ما قرأنا في كتب النحو حول الفعل وأقسامه وأزمنته وصيغه فنحن أمام مدرستين:

1- مدرسة انطلقت في تسمياتها لأقسام الفعل من فكرة الزمن، ولما كان الزمان ماضياً وحالاً ومستقبلاً فكذلك هو الفعل ماض وحال "دائم" واستقبال، ذلك لأن الفعل عندهم كفيل بالدلالة على الزمان، وهذه هي المدرسة الكوفية. ولهذا فقد أنكر الكوفيون فعل الأمر، لأن الأمر لم يقع في زمن معين، كما أن لا دليل على وقوعه في المستقبل، وإنما هو صيغة طلب، والطلب قد يتحقق وقد لا يتحقق، كما أنه من الناحية الشكلية مقتطع من المضارع.

2- مدرسة لم تهمل فكرة الزمن عند تسميتها لأقسام الفعل، ولكنها لم تقم تسمياتها على أساس الزمن، لأن دلالة الصيغ على الزمن لا تثبت دائماً، ولهذا نظرت لاعتبارات أخرى تتعلق بالشكل والمبنى والإعراب، فسمت المضارع مضارعاً لمضارعته أي مشابهته للاسم، وسمت الأمر أمراً لأن صيغته ترد في مقام الأمر، وهذه هي المدرسة البصرية. ولكن هذه المدرسة كسرت قاعدتها حين سمت الفعل الماضي ماضياً لأن هذه التسمية قائمة على أساس الزمن، وبهذا اتفقت المدرستان البصرية والكوفية في هذا الفعل وهذه التسمية أعني "الماضي".

والسؤال الذي يطرح: أي المدرستين أقرب إلى الصواب وأجدر بالإتباع؟ والسؤال بشكل آخر، لما كان لكل فعل صيغته وزمنه، أكان جديراً أن يسمى الفعل تبعاً لصيغته أم تبعاً لزمنه؟. قد يكون الجواب السريع أن الأجدر أن تكون تسمية الفعل على أساس الزمن الذي يفيده، كما صنع الكوفيون، فسموا صيغة "فعل"، فعلاً ماضياً لأنها تدل على الزمن الماضي، وسموا صيغة "يفعل" فعلاً مستقبلاً لأنها تدل على الزمن الحاضر أو الحال، ولكن هل تحتفظ هذه الصيغ بهذه الأزمنة دائماً مفردة وفي جملة؟، وهل تحتفظ بهذه الأزمنة في جميع الجمل؟ أم أن زمن الصيغة يتوقف على نوع الجملة التي هي فيها؟ هل تدل صيغة "فَعَل" دائماً على الزمن الماضي؟ وما دلالة الفعل الماضي في الأمثلة التالية:

﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا﴾[1].

تعس عبد الدينار وعبد الدرهم[2].

أطال الله بقاءك، ونفعك، ونفع بك.

جاء الفعل الماضي في هذه الأمثلة ماضياً في صيغته، لكنه جاء فيها جميعاً دالاً على الزمن المستقبل.

وماذا عن الفعل المستقبل هل يدل دائماً على الزمن المستقبل كما رآه الكوفيون، وما دلالته في قوله تعالى:

- ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[3].

---

(1) سورة الإنسان، 76/ 19.

(2) الجراحي، كشف الخفاء ومزيل الإلباس 1/ 366.

(3) سورة الصمد، آية 3.

- ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ (1).

لقد جاء الفعل المستقبل في هذه الأمثلة يدل على الزمن الماضي. ومعنى هذا أن الفعل لا يحتفظ بدلالته الزمنية داخل السياق، وإن كان يحتفظ بها في حالة الأفراد حيث يكون الفعل كلمة مستقلة، وحتى في حالة الأفراد فليس إلا الفعل الماضي يدل دلالة قطعية؟ أما المضارع والأمر فيصلح كل منها حسبما ذكر النحاة. للزمن الحاضر أو المستقبل.

أتينا بهذه الأمثلة لنبين أن مدرسة الكوفيين التي أقامت تسمية الفعل على أساس الزمن لم تكن في جانب الصواب، وقد تمنينا لها أن تكون، لما للزمن من قيمة في معنى الفعل وفي تشكيل اللغة، ولكن الواقع العملي والتطبيقي لم يكن كما أرادوا، لأن الاستعمال والسياق وما فيه من قرائن متنوعة قد يغير الزمن الأصلي للصيغة.

لقد كان بإمكان الكوفيين أن يكونوا محقين لو احتفظت الصيغة بدلالتها، ولو اسعفتهم النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وكلام العرب من شعر ونثر، وهم الذين يعتمدون السماع في إقامة قواعدهم. ولما كان الأمر على غير ذلك وكانت الصيغة لا تثبت على دلالتها الزمنية، كان لابد أن تقوم تسمية الفعل على أساس واحد. لقد أقام البصريون تسميتهم الفعل المضارع على أساس الشكل والصيغة فسموه مضارعاً لمضارعته للاسم، وهذه تسمية شكلية، كما أقاموا تسمية فعل الأمر على أساس المعنى.

---

(1) سورة آل عمران، 3/ 142.

وقد قال ابن يعيش: (هذا القبيل من الأفعال يسميه النحويون المضارع، ومعنى المضارع المشابه يقال: ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته إذا صرت مثله... والمراد أنه ضارع الأسماء أي شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء فأعرب لذلك[1]).

وهكذا لـمّا شابه الفعل الاسم شكلاً شابهه في صفة الإعراب التي هي أصلاً للاسم، أما فكرة الزمن فلم تكن واردة في هذه التسمية، وحق لها ألا تكون لأن دلالة الصيغة على الزمن غير ثابتة، ولكن البصريين لم يلتزموا المنهج نفسه حينما سموا صيغة "فعل" فعلاً ماضياً، لأن هذه تسمية زمنية وليست شكلية، وقد اتفقوا مع الكوفيين في هذه التسمية، بل إن الماضي كما أشرنا سابقاً هو الذي اتفق عليه النحاة جميعاً اسماً وصيغة ودلالة.

أما تسمية الأمر امراً – وهو معنى من معاني الطلب – فهي تسمية قائمة على أساس المعنى، ولما كان الطلب فيها لما يتحقق بعد، فقد أصبح لزاماً أن يكون فعل الأمر دالاً على الاستقبال.

والدكتور تمام حسان يرى أن تسمية الأمر قائمة على فكرة الزمن باعتبار أن الزمن مفهوم من معنى الأمر الذي تؤديه، ولكننا لا نراها كذلك، إذ أن الأمر طلب ما كان له أن يتحقق إلا بعد التلفظ به، وقد يتحقق وقد لا يتحقق، وهو الذي سماه سيبويه "بناء ما لم يقع"[2]. وأين وضوح مفهوم الزمن في اصطلاح الأمر، منه في اصطلاح الماضي والمستقبل والدائم.

إذن فتسميات الكوفيين إن صحت فتصح في الأفعال المفردة، ولا تصح دائماً في السياق، كما أن تسميات البصريين للفعل ليست قائمة على أساس واحد، فهم

---

(1) ابن يعيش، م. س 7/ 6.

(2) انظر سيبويه، م . س 1/ 12.

عندما سموا الماضي ماضياً نظروا إلى الزمن، وعندما سموا المضارع مضارعاً نظروا إلى الشكل والإعراب، بعيداً عن الزمن، وعندما سموا الأمر أمراً انصرفوا إلى المعنى المستفاد.

ولم يأت المحدثون بجديد في أقسام الفعل وتسمياته، وليس مطلوباً منهم ذلك، وإنما رجحوا رأياً على رأي، وتحزبوا لمدرسة دون أخرى، وتجاوزا نقول مدرسة، فالزجاجي خالف البصريين في هذه القضية، وهو بصري، إذا أسقط فعل الأمر، والفراء، وهو من أبرز الكوفيين، خالف الكوفيين حين اشترط في الفعل الدائم أن يكون عاملاً.

ونشير هنا لثلاثة من المحدثين هم: تمام حسان و إبراهيم السامرائي و مهدي المخزومي، إذ وقف أحدهم إلى جانب البصريين، ووقف الثاني والثالث إلى جانب الكوفيين.

أما تمام حسان فقد بارك للبصريين تسميتهم للمضارع مضارعاً، وتمنى لو أن النحاة فعلوا الشيء نفسه في صيغتي (فعل ويفعل) وسموهما تسمتين بعيدتين عن الزمن، والسبب عنده هو فيما بينا من أن الصيغ لا تطرد في دلالاتها الزمنية. وهو يقول: (لقد كان النحاة العرب على حق في تسميتهم المضارع، لأن هذه التسمية ذات دلالة شكلية لا زمانية، فهم يقولون: إنما سمي المضارع مضارعاً لمضارعته المشتق من حيث إعرابه وشكله، ولو جرت التسمية في الماضي والأمر على هذا النمط لخلت اصطلاحات الزمن في اللغة العربية من عدوى التفكير في الزمان، ولكان اللاحقون من النحاة أقدر على تخليص النحو من براثن الفلسفة[1].)

---

(1) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ص212.

وعلى غير رأيه يقف السامرائي الذي يتحمس لتسميات الكوفيين للفعل، وهي التسميات القائمة على أساس الزمان، فيقول:

(ومن أجل هذا كان الكوفيون أشد اتصالاً بالعلم اللغوي من خصومهم البصريين في تقسيم الفعل، فقد قسموا الفعل باعتبار دلالته الزمانية إلى ماضٍ ومستقبل ودائم[1].)

ويقول في موضع آخر: ("ويبدو لنا أن الكوفيين على حق في إبعاد الأمر أن يكون قسيماً للماضي والمستقبل، وذلك أن فعل الأمر طلب، وهو حدث كسائر الأفعال، غير أن دلالته الزمنية غير واضحة، ذلك أن الحدث في هذا "الطلب" غير واقع إلا بعد زمان التكلم، وربما لم يترتب على هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث"[2].)

يذكر السامرائي هذا على الرغم من إشارته أو اعترافه أن صيغ الفعل وأبنيته قد لا تنبئ عن الدلالة الزمنية التي وضعت لها إذا دخلت في السياق فيقول: (غير أن الصعوبة في هذا الامر أن أبنية الفعل العربي لا تفصح عن الزمان كما تشير مصطلحاتها، فقد عرفنا أنهم قسموا الفعل إلى ماض ومضارع (والمراد الحال والاستقبال)، وأمر، وقد قلنا مقالتنا في هذا التقسيم البصري، وكيف أن الأمر لا يمكن أن يكون قسيماً للماضي والمستقبل، ومقالة الكوفيين في تقسيم الفعل إلى ماض ومستقبل ودائم، ولكن الفعل في الاستعمال تهيأ له أن يجري في طريق آخر، فقد يشار ببناء فَعَلَ إلى غير الزمن الماضي، كما يشار ببناء يَفْعَل وفاعِل إلى دقائق زمنية واضحة)[3].

(1) د. ابراهيم السامرائي، م . س ص19، وتنمية اللغة ص203.

(2) د. ابراهيم السامرائي، تنمية اللغة 206.

(3) إبراهيم السامرائي، م . ن ص207.

أما المخزومي فيرى رأي الكوفيين في تقسيم الفعل إلى ماض وحاضر ودائم، أو ما كان على مثال: فعل يفعل فاعل، وهو كأنه يتحدث عن زمن صرفي، وزمن نحوي في الجملة، ولكنه يحترس فيستعمل عبارة: ("الفعل في العربية ثلاثة أقسام":

1. ما كان على مثال "فعل" وهو ما يسمى بالفعل الماضي، وهو الذي يدل في أغلب استعمالاته على وقوع الحدث في الزمان الماضي، وله دلالات زمنية مختلفة.
2. ما كان على "يفعل" وهو ما يسمى بالفعل المضارع، وهو الذي يدل في أكثر استعمالاته على وقوع الحدث في زمن التكلم.
3. ما كان على مثال "فاعل" وهو الذي يسميه البصريون اسم الفاعل ويسميه الكوفيون "الفعل الدائم"، وهو فعل حقيقة في معناه وفي استعماله، إلا أنه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه)[1].

(1) مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ص21، 22، 23.

زمن الفعل المفرد

ذكرنا أن النحاة نسبوا الزمن إلى الفعل وصيغه الثلاث، بل إنهم نسبوا الفعلية إلى كل ما لمسوا فيه معنى الزمن، كما صنع الكوفيون باسم الفاعل. وقد وقع الخلاف بينهم في تصنيف بعض الكلمات أأسماء هي أم أفعال أم حروف، نظراً لتجردها من فكرة الزمن، أو لتحقق فكرة الزمن منها، ومن ذلك خلافهم في أسماء الأفعال ونعم وبئس وعسى، وكلا، وليس. وهكذا تلخصت عندهم فكرة الزمن في الفعل وصيغه، وقد ربطوا بين الزمن والصيغة ربطاً وثيقاً.

ومن أقوالهم في هذا ما قاله أبو حيان في الفعل (إنه يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمن في بنيته، أي كونه على شكل مخصوص، لذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافهما[1].)

ويقول ابن عصفور (والفعل لفظ يدل على معنى في نفسه، ويتعرض ببنيته للزمان[2].)

وهذان القولان ينسبان إلى صيغة الفعل القدرة على الدلالة الزمنية. وهذا يصح في الفعل المفرد والصيغة المفردة، إذ عندما صرف الفعل إلى صيغه الثلاث فإنما صرف ليدل على الأزمنة الثلاثة.

وهذان القولان وما هو في معناهما من أقوال النحاة لا يكونان دقيقين عندما يكون الفعل في التركيب أو الاستعمال، والسياق هو الوجه الأمثل لاستقراء طرائق اللغة وقوانينها، واستبانة ما يتوافق فيها وما يتنافر. إن الصيغة وهي واقعة في

(1) السيوطي، الاقتراح، ص10.

(2) ابن عصفور، م. س 1/ 45.

السياق، قد تختلف دلالتها الزمنية عما كانت عليه في حالة الإفراد، فقد تأتي لتفيد أزمنة أخرى مغايرة، تبعاً لنوع الجملة وما فيها من قرائن لفظية ومعنوية وحالية، فقد تدل صيغة الماضي على الحال والاستقبال، كما في الجملة الشرطية وجملة الدعاء وجملة التحضيض، وكما في الجملة المثبتة، إذا أريد بها الثبوت والتحقق وتقريب المستقبل من أذهان المستمعين، وقد تدل صيغة المضارع على الزمن الماضي، كما هو الحال إذا سبقتها بعض الأدوات مثل لم، لما، كان.

ونرد قول النحاة بأن الفعل يدل على الزمن بصيغته وذلك لأسباب متعددة نلخصها في الأمور التالية التي سنناقشها هنا، وفي موضع آخر.

1- إن كلاً من صيغة المضارع وصيغة الأمر – وبأصل وضعهما في حالة الأفراد، وحسب ما ذكر النحاة -- مؤهلة لدلالة على زمنين هما الحال أو الاستقبال، ولا تستقر الصيغة على واحد منهما إلا في السياق.

2- إن دلالة الصيغة الواحدة بل الفعل الواحد تختلف من سياق إلى آخر.

3- إن الصيغة قد تتخلى عن دلالتها الزمنية الأصلية لتفيد زمناً جديداً في السياق.

4- قد لا يراد بالصيغة زمن معين محدد، بل قد يراد بها عموم الزمان، وذلك فيما يتعلق بالطبائع البشرية والحقائق الكونية والأحكام الدينية والأمور المألوفة.

5- الصيغ الثلاث "فعل يفعل افعل" لا تنبئ عن دقائق الزمن التي ينبئ عنها السياق بكامله، فالسياق يعطينا بالنظر إلى الزمن والجهة التي يجري فيها، أنواعاً متعددة من الزمن النحوي، وجدها الدكتور تمام حسان ستة عشر نوعاً ووجدناها أكثر من ذلك موزعة بين الماضي والحال

والاستقبال، كما أن الصيغ الثلاث وحدها لا توجد علاقة بين فعل وفعل أو حدث وحدث، ومن ثم فهي لا تنبئ عن أقسام الزمن السبعة التي يتحدث عنها بعض النحويين المحدثين المتأثرين بالتفكير الفلسفي فيشيرون إلى سبعة أنواع من الزمن هي: قبل الماضي – الماضي – بعد الماضي – الحاضر – قبل المستقبل – المستقبل – بعد المستقبل[1].

6- إن الاقتصار على الصيغة في الكشف عن الزمن يحرمنا من رافدين مهمين للزمن النحوي في السياق وهما المصدر والصفة بأنواعها، فهذان النوعان لا يفيدان زمناً معيناً في حالة الأفراد ولكنهما يفيدانه في الجملة.

هذه الأمور الستة تجعلنا لا نطمئن إلى قول النحاة بأن الصيغة تدل على زمن الفعل.

ونحن إن قبلنا هذا فإنما نقبله في الفعل المفرد، وفي مجال ما أسميناه الزمن الصرفي، وهو زمن الصيغة المفردة للفعل، أما الزمن النحوي، وهو الباب الأوسع لفهم الزمن في اللغة، فمجاله الجملة العربية بأنواعها.

ونتحدث هنا عن القضية الأولى من بين القضايا الست ونرجئ الحديث عن البقية إلى حيث موقعها في الزمن النحوي.

أما بالنسبة للقضية الأولى فقد اختلف النحاة في دلالة الفعل المضارع "يفعل" على الزمن، رآها بعضهم للاستقبال ورآها آخرون للحال، ورآها الجمهور صالحة للحال والاستقبال ولا يخلصها لواحد منهما إلا القرينة.

وقد ذكر السيوطي في همع الهوامع خمسة آراء في زمن الفعل المضارع، فهو يقول: (في زمان المضارع خمسة أقوال:

(1) انظر د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ص167- 168.

أحدها: أنه لا يكون إلا للحال، وعليه ابن الطراوة، قال: لأن المستقبل غير محقق الوجود فإذا قلت: زيد يقوم غداً فمعناه ينوي أن يقوم غداً.

الثاني: أنه لا يكون إلا للمستقبل، وعليه الزجاج، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره، فلا يسع العبارة، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً، وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع لا "الآن" الفاصل بين الماضي والمستقبل.

الثالث: وهو رأي الجمهور وسيبويه: إنه صالح لهما حقيقة، فيكون مشتركاً بينهما لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ، وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ.

الرابع: أنه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال: وعليه الفارسي وابن أبي ركب، وهو المختار عندي بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال. ولا تدخل العلامة إلا على الفروع كعلامات التثنية والجمع والتأنيث والنسب.

الخامس: عكسه، عليه ابن طاهر، لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً ثم حالاً ثم ماضياً فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال. ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال)[1].

وبالرغم من أن الجمهور يرى دلالة المضارع على الحال أو الاستقبال، فإن هذا الاختلاف يدل على أن الاعتماد على الصيغة في الدلالة الزمنية إن كانت مفردة، ليس بالأمر الذي يطمأن إليه، ولا هو بالأمر القطعي (إلا مع صيغة الماضي)، وليس إلا القرينة تحدد الدلالة الزمنية للصيغة، ولما كانت السين وسوف

---

(1) السيوطي، م. س 1/ 7.

من هذه القرائن التي تخلص المضارع للاستقبال، فقد استنتج بعض النحاة أن عدم وجود السين وسوف مع الصيغة يدل على أن الصيغة المجردة تفيد الحال فتصبح الأفعال أمثال: يلعب ونكتب وتضحك تعني الآن في الزمن الحاضر.

وقد أشار ابن السراج إلى هذا بقوله (والأفعال التي يسميها النحويون المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع الألف والتاء والياء والنون، تصلح لما أنت فيه من الزمان، ولما يستقبل، نحو أكل وتأكل ويأكل ونأكل، فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان، ولما يستقبل[1].)

ويسقط ابن السراج عن الصيغة دلالتها القطعية على الزمن فيكمل قائلاً (ولا دليل في لفظه على أي الزمانين تريد، كما أنه لا دليل في قولك رجل فعل كذا وكذا، أي الرجال تريد حتى تبينه بشيء آخر، فإذا قلت سيفعل أو سوف يفعل دلّ على أنك تريد المستقبل وترك الحاضر على لفظه لأنه أولى به، إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود لا لما يتوقع أو قد مضى[2].)

والزجاجي يفترض سؤالاً يوجه لجماعته البصريين، ويتولى الإجابة عن السؤال، ولكن إجابته لا تبدو مقنعة، فهو يقول: (سؤال على البصريين في فعل الحال، يقال لهم: هلا كان للفعل الحال لفظ ينفرد به من المسقبل لا يشركه فيه غيره، ليعرف بلفظه أنه للحال، كما كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماض؟

الجواب: قالوا لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه موقعها، وبسائر وجوه المضارعة المشهورة التي تذكر في مواضعها مسطرة في كتبهم، قوي فأعرب، وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاً له على شبه الأسماء، كما أن من الأسماء ما

---

(1) ابن السراج، م. س1/ 41.

(2) ابن السراج / م.ن.

يقع بلفظ واحد لمعان كثيرة، من ذلك العين التي يبصر بها، وعين الماء، وعين الركية... كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقاً بالأسماء حين ضارعها، والماضي لم يضارع الأسماء فتكون له قوتها، فبقي على حاله)[1].

ولكن السؤال يبقى قائماً لم تكون صيغة واحدة لزمنين مختلفين؟

وننتقل إلى صيغة الأمر "افعل" وهو صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب وقد أنكرها الكوفيون قسماً من أقسام الفعل واعتبروها مقتطعة من المضارع، أما جمهور البصريين فقد أعطوها دلالتين زمانيتين فهي عندهم كصيغة المضارع تصلح للحال والاستقبال، وإن وجدنا من يقصرها للدلالة على المستقبل كما صنع السيوطي والأشموني. وقد أنكرها الزجاجي وهو من البصريين.

قال السيوطي (والأمر مستقبل أبداً، لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما حصل)[2]. وقال الأشموني (ولأن المناسب أن يكون للحال صيغة تخصه كما أن للماضي صيغة الفعل الماضي وللمستقبل صيغة فعل الأمر)[3].

أما الزجاجي فإنه يقول (الفعل على الحقيقة ضربان، كما قلنا ماض ومستقبل)[4]. وفعل المستقبل عنده ليس هو فعل الأمر ولا صيغته، وإنما هو صيغة يفعل وهي عنده تصلح للحال والاستقبال ولا يخصلها لأحدهما إلا كلمة غدا أو السين أو سوف.

---

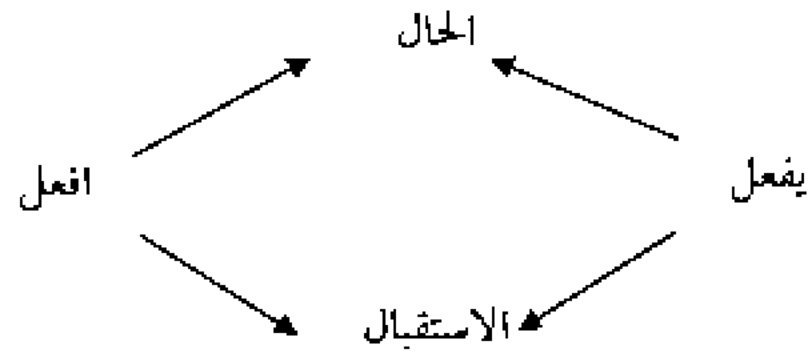
(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو 87/ 88.

(2) السيوطي، م س 1/ 7.

(3) الصبان، حاشية الصبان 1/ 59.

(4) الزجاجي، م. س، 86/ 87.

وهكذا ليس إلا صيغة الماضي "فَعَلَ" تستطيع أن تقف خارج السياق، وتدل دلالة واحدة وباتفاق البصريين والكوفيين، أما الأمر والمضارع "افعل ويفعل" فكل واحدة منهما تصلح للحال والاستقبال ويبقى بين افعل ويفعل الحال والاستقبال هذه الصورة.



ومرد خلاف النحويين في هذا إلى أمرين:

1. ربطهم الوثيق بين الزمن والصيغة وتسويغ هذا عندهم أن صيغ الفعل وجدت أصلاً للدلالة على أزمنته المختلفة.
2. عدم التفريق بين الفعل المفرد، والفعل في الجملة العربية فالذي قال: الأمر مستقبل أبداً، محق لأنه نظر لأصل الوضع في الفعل المفرد، والذي قال: الأمر يصلح للحال والاستقبال محق أيضاً لأنه نظر للفعل في سياقات متعددة في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي، فوجده يخرج عن أصل الوضع.

وعندما أراد النحاة أن تكون قواعدهم جامعة مانعة تصلح للفعل مفرداً ومستعملاً، فقد ذهبوا إلى ما ذهبوا إليه، أما نحن اليوم وحرصاً على تهذيب قواعد النحو وتشذيبها وتبسيطها، فإننا ندعو إلى ما سميناه زمناً صرفياً للفعل المفرد،

وزمناً نحوياً للجملة العربية بكاملها والفعل واحد من مكوناتها، ولا أكثر من أن نجعل من القاعدة قاعدتين، فتحت عنوان الزمن الصرفي نقول:

الفعل في اللغة العربية ثلاثة أقسام هي:

- الفعل الماضي: ويدل بأصل وضعه، مفرداً على الزمن الماضي دلالة قطعية.
- الفعل المضارع: ويدل بأصل وضعه، مفرداً، على الزمن الحاضر دلالة قطعية.
- فعل الأمر: ويدل بأصل وضعه مفرداً على الزمن المستقبل دلالة قطعية.

وإذا دخلت هذه الأفعال في الاستعمال فلديها القابلية لأن تتخلى عن دلالتها هذه لتفيد دلالات جديدة.

ولنعد إلى سيبويه فعنده القول الفصل في أصل الوضع لكل فعل من الأفعال الثلاثة. وهو يقول: (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع[1].)

ولما كان سيبويه بصرياً فإنه يتحدث عن الماضي والأمر والمضارع، أما الذي بني لما مضى فهو الفعل الماضي، ويدل على الزمن الماضي، وأما الذي بني لما يكون ولم يقع، فهو فعل الأمر، ويدل على الزمن المستقبل، وأما الذي بني لما هو كائن لم ينقطع فهو الفعل المضارع، ويدل على الزمن الحاضر. وكان الجدير بالنحاة أن يفرقوا بين المضارع المفرد والمضارع في السياق، وبين الأمر المفرد والأمر في السياق، ولو فعلوا لأراحوا أنفسهم من خلافات أشرنا إلى بعضها، حيث وجدنا في الفعل

---

(1) سيبويه، الكتاب 1/12.

المضارع خمسة آراء تتعلق بالزمن. وفي السياق لا يخرج المضارع إلى الاستقبال فقط، بل قد يخرج إلى الزمن الماضي[1].

الزمن الماضي	الزمن الحالي	الزمن المستقبل
لم يحضر	يحضر	سيحضر
لما يحضر	يحضر	لن يحضر
لم يحضر أمس	يحضر	يحضر غداً

وهذا فقط بفعل حرف أو ظرف مما هو قرينة لفظية، ولو دخلنا في أساليب الجملة العربية بأنواعها لا تسع تعدد الدلالات الزمنية، وهو أمر سنبينه فيما بعد.

ولم يكن خلاف النحاة في الأفعال وأقسامها وتسمياتها بدعا، بل كان له ما يسوغه. ونحن لا نستغرب للزجاجي رأيه الخاص في الفعل، حيث لا يرى إلا صيغتين هما (فعل ويفعل) فيخالف البصريين إذ يسقط فعل الأمر، ويخالف الكوفيين إذ يسقط صيغة (فاعل). ونحن نسأل البصريين لم كان تصريف الفعل عندهم (فعل – يفعل – افعل) ولماذا لم يكن (فعل – يفعل – سيفعل أو ليفعل)؟، ولأن التصريف قد بدأ بضمير المفرد الغائب المذكر "هو" فلم هذا الالتفات من "هو" إلى "أنت"، فعل هو، يفعل هو، افعل أنت. لماذا يعد فعل الأمر افعل قسيماً ثالثاً للفعل فيكون قسيماً للماضي والمضارع، مع أن دلالته الزمنية مكتسبة من معنى الطلب الذي يفيده، ولهذا فإذا ما أردنا التعبير عن أمر مستقبلي غير امرى لجأنا إلى صيغة المضارع واضفنا إليها أداة من الأدوات التي تحمل معنى الجملة، كحروف النفي والنهي والتوكيد والشرط والعرض والتحضيض، أو أضفنا السين

(1) انظر السيوطي، م . س 1/ 7.

أو سوف أو قد، ولماذا لا ترد صيغة الأمر "افعل" إلا مع المخاطب حتى إذا ما أردنا أمر الغائب أو المتكلم هرعنا إلى صيغة المضارع "يفعل"

والذي نكاد نفهمه من مسلك البصريين و الكوفيين في موضوع الفعل والزمن، أن البصريين نظروا في صيغ الأفعال المستعملة فوجدوها ثلاثاً فعل يفعل افعل، فاستخلصوا من كل فعل زمنه، أما الكوفيون فإنهم نظروا للزمن أولا فوجدوه ثلاثة: الماضي والحال والاستقبال، فمضوا يبحثون عن الصيغ الفعلية التي تفيد تلك الأزمنة. وقد عرف البصريون بالحرص على الشكل والبناء والإعراب، فنظروا في الأشكال المجردة التي يمكن أن يكون عليها الفعل، فوجدوا فعل ويفعل وافعل، أما سيفعل أو ليفعل فلم يعدوها من أقسام الفعل لعدم تجردها.. ثم نظروا في أساليب العربية فوجدوا أن اللغة بحاجة للتعبير عن المستقبل من غير معنى الأمر، كالمستقبل الخبري المثبت والمستقبل مع النهي والنفي أو الاستفهام أو التوكيد أو الشرط أو غيره. إن صيغة "افعل" لا يمكن التعبير بها عن كل المستقبل، بل عن المستقبل المقرون بمعنى للمخاطب، كما أن صيغة فعل لا يمكنها الدلالة عن المستقبل إلا في الجمل الانشائية، فلم يبق إلا صيغة المضارع "يفعل"، يمكنها أن تدل على المستقبل في جميع أنواع الجملة العربية، فكان عندنا المستقبل بأشكاله التالية:

- المستقبل مع معنى الأمر: افعل.
- المستقبل مع معنى الأمر باللام: لتفعل.
- المستقبل مع معنى النهي: لا تفعل.
- المستقبل مع معنى النفي: لن تفعل.
- المستقبل مع معنى الاستفهام: هل تفعل.

- المستقبل مع معنى التوكيد: لتفعلن.

وهكذا فإن زمن صيغة "افعل" هو المستقبل، وليس معنى هذا أنها قادرة على التعبير عن كل مستقبل، فقد تبين لنا أنها لا تعبر عن المستقبل إلا في جملة الأمر وجملة الدعاء الذي هو نوع من الأمر. أما اعتبارها في التصريف فلأنها مجردة، أما ليفعل وسيفعل مما كان جديراً بهما أن يردا مكانها فإنهما غير مجردتين، وبهذا نفهم مقولة النحويين في أن المضارع يصلح الحال والاستقبال، ولكننا نعدل القاعدة من وجهتين أو نجعلها قاعدتين.

1. أن صيغة المضارع المفردة لا تدل إلا على الحال.
2. أن صيغة المضارع في السياق تصلح للحال والاستقبال والماضي أيضا.

الفعل الدائم

ولأننا بصدد الحديث عن الصيغة المفردة والزمن الصرفي، فلابد أن نتحدث عما سماه الكوفيون "الفعل الدائم"، وهو ما يأتي على وزن (فاعل) ونحن نناقش هنا كونه فعلاً، وتسميته دائماً، ودلالته الزمنية. والصحيح أن هذا البناء موضع خلاف بين البصريين والكوفيين وعند القدماء وعند أنصار هؤلاء وأولئك من المحدثين.

أما من حيث كونه فعلاً فقد علل الكوفيون فعليته بأنه يحمل ما حمله الفعل من معنى الحدث والزمن، أما معنى الحدث فليس مما يجعله فعلاً، فكل المشتقات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وكذلك المصدر، كلها تحمل معنى الحدث المعجمي من جذر الكلمة، ومع هذا لم يقل أحد بفعليتها، أما دلالته الزمنية

فقد أشرنا إلى أنها استلزامية، وليست تضمنية بل مفهومة ذهنياً، إذ لما كان حدث فقد كان زمن، وشأنه في ذلك شأن المصدر والمشتقات.

والصحيح أن هذا البناء "فاعل" ليس فعلاً بل هو في حالة الأفراد صفة لا تحمل معنى الزمن وإنما تدل على الموصوف بالحدث، فالقاتل هو الموصوف بالقتل، ولكن هذا البناء تحققت له الدلالة على زمن معين داخل النص:

فنقول: هذا قاتل زيداً   فيدل على الاستقبال

ونقول: هذا قاتل زيدٍ   فيدل على المضي.

ونقول: هذا القاتل   فيدل على الزمن المطلق

فالسياق هو الذي يكشف معنى الزمن في هذا البناء.

وقد اشترط الفراء [1] في فعلية "فاعل" أن يكون عاملاً، أما الكوفيون فيرونه فعلاً في كل أحواله سواء أكان مفرداً أم في السياق فقط، وليس باعتباره فعلاً بل باعتباره أحد المشتقات.

والدكتور السامرائي يؤيد الفراء في اعتبار صيغة "فاعل" العاملة فعلاً، ويرى فرقاً بين "فاعل" العاملة و"فاعل" غير العاملة، فيقول: (وقد كان الفراء على حق – كما بينا – باعتباره بناء "فاعل" العامل فعلاً، وذلك لأنه يختلف عن "فاعل" غير عامل. أن "فاعل" غير عامل لا يشعر السامع بالحدث المقترن بزمن ما، فهو أقرب إلى الصفات التي تطلق لبيان اتصاف موصوفها بها، كالمبتدأ والخبر

---

(1) د. إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته ص (20) نقلاً عن الفراء/ معاني القرآن 1/ 45.

نحو زيد كاتب أي إنه اتصف بالكتابة، أو إن مهنته الكتابة دون الشعر مثلاً، كما نقول "زيد عاقل"، فالمراد إثبات صفة العقل في زيد[1].)

ومثله من المحدثين في اختيار صيغة "فاعل" فعلاً الدكتور مخزومي فهو يقول ("وهو فعل حقيقة في معناه، وفي استعماله، إلا أنه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه، وقد يخلص "فاعل" للماضي، وذلك إذا أضيف إلى ما بعده، نحو أنا كاتب الرسالة، ومعنى هذا أنا كتبت الرسالة، وقد يخلص للمستقبل، وذلك إذا نون نحو أنا كاتب رسالةً ومعنى هذا أني سأكتبها)[2].

ولو صح ما ذهب إليه الفراء ومن رأى رأيه، في اعتبار "فاعل" فعلاً، عندما يكون عاملاً، لوجب أن يكون اسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر أفعالاً فقد وردت في اللغة عاملة حملاً لها على الفعل، ولكنها ليست كذلك، فلماذا تتفرد صيغة "فاعل" بهذا الاعتبار؟

أما الدكتور تمام حسان[3] فيختار كونه نوعاً من الصفة التي أفرد لها قسماً خاصاً عندما قسم الكلام إلى سبعة أقسام. وهو ينفي عنه معنى الزمن عندما يكون كلمة مفردة، أو عندما يقع علماً مثل راشد وصالح وشاكر، أو عندما يدخل في إضافة وصفية مثل حاضر البديهة واسع الصدر، ساحر النظرة، صادق القول، أو إذا أضيف إضافة الجزء إلى الكل مثل قائم السيف، أما في السياق فإنه يكتسب معنى الزمن بفضل القرائن، وبفضل موقعه الذي يحدد معناه، شأنه في هذا شأن المصدر.

(1) د. إبراهيم السامرائي، تنمية اللغة، ص220.

(2) د. مهدي المخزرمي/ م . س ص23.

(3) انظر د. تمام حسان/ اللغة العربية ص18، ص254.

وكما اعترض على فعلية هذا البناء "فاعل" فقد اعترض على تسميته وعلى دلالته الزمنية، يقول السيرافي مبيناً أوجه الغلط في تسمية هذا البناء بالفعل الدائم: (ومنها أنهم سموه دائماً، وهذه التسمية تبطل معناها، لأن الذي سموه دائماً ليس بفعل ماض ولا مستقبل فهو فعل في الوقت الحاضر لا يبقى لأنه بمعنى الآن، وهو حد قياس الماضي والمستقبل، ومعنى الدائم أنه يدوم ويبقى)[1].

والدكتور السامرائي الذي أيد فعلية هذه الصيغة "فاعل" يستهجن تسميتها بالدائم لأنها لا تفيد هذا المعنى، فهي عنده تسمية اعتباطية فهو يقول: (ولسنا ندري لم أطلق الفراء على هذا البناء مصطلح "الدائم"، ذلك أن لفظ الدائم يشير إلى الدوام والاستمرار، والشواهد التي استقريناها من لغة التنزيل وكلام العرب لا تشير إلى أن بناء "فاعل" يعطي هذه الفائدة الزمنية، فهو يدل على الحال والاستقبال، إن كانت هناك قرينة تصرفه إلى ذلك، كما يدل على الماضي إن كان المعنى يقتضي هذا الزمن [2].

والذي نراه أن الكوفيين لم يصيبوا في اختيار هذه التسمية لهذه الصيغة، "الفعل الدائم" وحتى على افتراض فعليتها، فإنه ليس من شأن الفعل أن يدل دائماً على زمن مطلق غير محدد، إن شأن الفعل أن يتصرف ويتشكل ليفيد زمناً معيناً، والدوام والثبوت أولى به الصفة المشبهة من صيغة "فاعل" سواء أكانت فعلاً أم اسم فاعل.

(1) الزجاجي، م . س هامش ص86.

(2) د. إبراهيم السامرائي، تنمية اللغة العربية ص220.

الزمن النحوي

كان الجدير بنا أن نصل إلى هذا العنوان قبل هذه الصفحات، لأن الزمن النحوي هو عنوان بحثنا، ولأن فكرة الزمن في اللغة العربية لا تستكمل إلا في الزمن النحوي، ولكن كان لابد لنا أن نفرق، وبشيء من التطبيق، بين الزمن الصرفي والزمن النحوي، وهما تسميتان حديثتان، كان الدكتور تمام حسان[1] أول من أشار إليهما، ولم يكن من السهل الحديث عن الزمن النحوي بعيداً عن الزمن الصرفي ذلك لأن التطبيق والمقارنة يقتضيان الحديث عنهما معاً.

ولئن كانت صيغة الفعل هي مجال النظر في الزمن الصرفي، فإن مجال الزمن النحوي هو السياق، و مجاله الجملة العربية بأنواعها الخبرية والإنشائية، وفيه تدخل اعتبارات متعددة: وتتضافر القرائن اللفظية من لواصق وأدوات، وظروف ونواسخ، مع القرائن المعنوية التي تضبط معنى السياق، مع القرائن الحالية التي تعين المقام، والتي تأتي من خارج السياق وتكون في ذهن القارئ أو السامع من قبل.

ومما يفرق الزمن الصرفي عن الزمن النحوي أيضاً، أن المصدر داخل السياق يصبح قادراً على إعطائنا فكرة الزمن، شأنه في ذاك شأن الفعل، وهي خصيصة لم تتحقق له حين كان مفرداً خارج السياق، إذ هو في أصل وضعه، اسم الحدث المجرد من معنى الزمان، وهو كما عرفه ابن مالك – اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل – فالسياق بما فيه اكسبه هذه الخاصية.

ومثل المصدر في ذلك الصفة بأنواعها: اسم الفاعل، اسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة، فهذه كلها تكتسب في السياق معنى الزمن، ويصبح الزمن

---

(1) انظر د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص241.

وظيفة لها، فدلالتها على الزمن دلالة وظيفية نحوية لا صرفية، فقد تدل الصفة في السياق على الزمن الماضي نحو جاء قاتلُ أخيه، أو على الحال أو الاستقبال نحو هذا قاتل أخاه. ولم يكن الخلاف بين البصريين والكوفيين في دلالة اسم الفاعل على الزمن داخل السياق، وإنما كان خلافهم على إفادته الزمن الصرفي في حالة الإفراد خارج السياق، وهكذا فحديثنا عن الزمن النحوي هو حديثنا عن الفعل والمصدر والصفة بأنواعها داخل السياق.

أولاً: الفعل في السياق

يتهيأ للفعل في السياق ما لا يتهيأ له في حالة الإفراد، ذلك لأن مطالب السياق من حيث المعنى، ومن حيث الإعراب، وترتيب العلاقات النحوية توجب هذا، كما أن جمال الأسلوب قد يتطلب التوكيد والإثارة فترد الأحداث الماضية بصيغة المضارع، أو قد يكون الحديث عن الأمور المستقبلية بصيغة الماضي تثبيتاً لتحققها، وكأنها في حكم الحاصل، وهذه أمور لم تتحقق للفعل في حالة الإفراد، أما في السياق فهنالك القرائن المتضافرة التي تقودنا إلى المعنى المطلوب والزمن المقصود، ولا يكون هذا مقبولاً إلا إذا تحقق أمن اللبس، وهو أمر حرص عليه النحاة وأكدوه.

والسياق هو المسرح الحقيقي الواسع لفهم الزمن لأنه تركيب، والتركيب ادعى لاكتشاف الحقائق اللغوية، ومنها الزمن، من الكلمة المفردة، ذلك لأن الكلمة المفردة تعتمد في أصل الوضع، على المعنى المعجمي وليس غير، ولا يمكن الذهاب بها إلى أبعد من ذلك، أما في السياق فلابد أن يتفاوت الناس في طرائقهم وإبداعاتهم، ولابد أن تتفاوت الأساليب وتختلف لاختلاف المقامات.

ولقد اعترضنا على مقولة النحويين التي تؤكد ربط الزمن بالصيغة لعدة اعتبارات، تحدثنا عن واحد منها في مجال الزمن الصرفي. وكان وجه الاعتراض أن للصيغة الواحدة أكثر من دلالة زمنية، وأن للزمن الواحد أكثر من صيغة، وهنا حيث الفعل في السياق نكمل الحديث عن تلك الاعتبارات.

أولاً: اختلاف دلالة الصيغة الواحدة أو الفعل الواحد من سياق إلى آخر.

وقد أفادنا استقراء النصوص العربية، أنه يمكن للصيغة الواحدة، بل الفعل الواحد، أن تتعدد دلالته الزمنية وتختلف تبعاً لاختلاف السياق أو الاستعمال، الأمر الذي ينفي تقيد الصيغة بزمن معين ثابت مطرد . ونسوق هنا فعلاً واحداً في استعمالات أو سياقات متعددة لنرى اختلاف دلالته، فالأصل في صيغة الماضي أن تدل على الزمن الماضي، وسنجدها هنا تأتي لدلالات مختلفة، كل هذا من غير أن نتزيد على الفعل بضميمة أو صفة أو أداة أو ناسخ، وسنمثل بالفعل "أتى" وصيغته "فعل"، في هذه الأمثلة القرآنية:

- ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾ (1).

- ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرۡعَوۡنُ فَجَمَعَ كَيۡدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ (2).

- ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖۖ وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيۡثُ أَتَىٰ﴾ (3).

- ﴿إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ﴾ (4).

---

(1) سورة النحل آية 1.

(2) سورة طه 20/ 60.

(3) سورة طه، 20/ 69.

(4) سورة الشعراء، 26/ 89.

ففي الآية القرآنية الأولى: جاء الفعل "أتى" بمعنى سيأتي بالتأكيد، جاء بصيغة الماضي ولكن بمعنى الاستقبال، لأن معنى الجملة يفيد هذا، حيث أن أمر الله لم يأت بعد بدليل أنهم يستعجلونه، ولا معنى لاستعجال ما قد أتى وتحقق حدوثه.

وهذا الأسلوب كثير في القرآن الكريم حيث يؤتى بصيغة الماضي لتدل على الاستقبال، وذلك بغرض توكيد حدوث الفعل وتحققه، فهو وإن كان مستقبلياً لاشك في وقوعه وتحققه كالزمن الماضي.

وفي الآية الثانية جاءت الصيغة "أتى" بأصل وضعها لتفيد الزمن الماضي، وهنا بقيت الصيغة محافظة على زمنها الذي كان لها في حالة الإفراد، وبمعنى آخر جاء الفعل ماضياً لفظاً ومعنى، واتفق الزمن النحوي والزمن الصرفي لأن أفعال فرعون "تولى وجمع وأتى" كلها ماضية حقيقة.

وفي الآية الثالثة ورد الفعل "أتى" بمعنى "يأتي" إذ لو أريد الماضي لكان النص وما أفلح الساحر حيث أتى، وإنما انتقل من الحديث عن موقف معين وسحرة معينين هم الذين كادوا لموسى، إلى الحديث عن حكم عام مطلق وقاعدة مطردة في إرادة الله، مفادها أن الساحر أي ساحر في أي زمان ومكان لا يفلح لأنه على غير الحق، وهنا يكون الفعل "أتى" غير مقيد بالماضي، بل غير مقيد بزمن معين بل يفيد العموم.

أما في الآية الرابعة فالحديث عن يوم لم يأت بعد هو يوم القيامة الذي لم يقع فلابد أن يكون الفعل "أتى" مستقبلياً[1].

ثانياً: تخلي الصيغة عن دلالتها الزمنية الأصلية لتسمح لمكونات الجملة جميعاً، ومنها الفعل، لتفيد زمناً جديداً، وهذا في كتاب الله كثير، الأمر الذي يجعلنا واثقين

(1) انظر: د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ص174.

أن لصيغة الفعل في القرآن الكريم مهام أخرى، غير إفادة الزمن وتحديده، فقد يراد بالصيغة الفعلية في القرآن الكريم التوكيد، أو تقريب الصورة، أو قد يؤتى بها لأغراض أسلوبية تتفق والمقام والمشهد. ومن مظاهر تخلي الصيغة عن زمنها الوضعي:

أ- أن ترد صيغة الماضي لتفيد الاستقبال، وهو ما يسمونه الزمن المجازي، كما في قوله تعالى:

- ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [1].
- ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [2].
- ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾ [3].
- ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [4].

فكل الأفعال في هذه الآيات مستقبلية، وإن جاءت بصيغة الماضي، لأنها لم تقع بعد، وليست قائمة الآن لم تنقطع، وإنما ستتحقق مستقبلاً لا محالة. ولما كان تحققها أمراً مفروغاً منه كان التيقن من وقوعها كالتيقن من وقوع الفعل الماضي، الذي يكون الإنسان قد عاشه وأدركه. وكل فعل مستقبلي أردت تأكيد تحققه وثبوته أمكنك أن تورده بصيغة الماضي، شريطة أن يتحقق أمن اللبس. مثال ذلك أن تخرج من قاعة الامتحان فرحاً فتقول "نجحت" نظراً لتثبتك من الإجابة، ومن

---

(1) سورة القمر، 54/ 1.

(2) سورة إبراهيم 14/ 21.

(3) سورة النساء 4/ 128.

(4) سورة الزمر 39/ 73.

ذلك قول الرسول ﷺ "تعس عبد الدينار وعبد الدرهم[1]". ولا يمكن أن نوقع الحديث هنا موقع الدعاء لأن الرسول هنا يخبر ويعظ ولا يدعو.

وهذا كله يمكن مناقشته من الوجهة البلاغية، وهو يبين فضل علم البلاغة على اللغة، حيث هو العلم الذي يرقى باللغة من حدود الوضع والقواعد المحددة إلى ما هو أرحب وأجمل.

وقد ذكر النحاة[2] عدداً من الحالات التي ترد فيها صيغة الماضي بمعنى الاستقبال، وهذه الحالات هي:

1. بعد "لا" المسبوقة بالقسم: نحو: والله لا فعلتُ، وقال ابن السراج

(ويقع بعدها في القَسَم الفعل الماضي في معنى المستقبل، وذلك قولك: والله لا فعلت، إنما المعنى لا أفعل، لأن قولك في القسم: لا أفعل إنما هو لما يقع[3]

2. بعد "كلما وحيث وحيثما" كقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [4]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [5].

3. بعد همزة التسوية: نحو: سواء علي أقمتُ أم قعدتُ، فالحديث هنا عن أمر مستقبلي يتحقق بعد.

4. بعد موصول عام يكون مبتدأ نحو: الذي أتاني فله درهم، فهو بمعنى "الذي يأتيني" والحديث عن أمر مستقبلي.

---

(1) الجراجي/ م . س 1/ 366.

(2) أنظر السيوطي/ همع الهوامع 1/ 9.

(3) ابن السراج، م . س 1/ 487.

(4) سورة الملك، 67/ 8.

(5) سورة البقرة 2/ 150.

5. بعد نكرة عامة يكون الفعل الماضي صفة لها نحو: كل رجل أتاني فله درهم.

6. في التحضيض على أمر ماض يمكن تداركه: نحو: هلا زرتنا، فهو بمعنى هلا تزورنا.

7. في الالتفات، والالتفات تسمية بلاغية، والمقصود بها الاتيان بصيغتين مختلفتين والزمن واحد، مع وجود رابط بينهما كالعطف مثلاً، وتوحد الزمن يقتضي توحد الصيغة، والعطف يقتضي توحد الزمن في الفعلين. الأمر الذي يؤكد أن للصيغة، وبخاصة في القرآن الكريم، مهام غير الدلالة على الزمن.

ومن الالتفات قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [1]. وقوله أيضاً: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ [2]. ومنه البيت الذي أنشده الفراء:

فإني لآتيكم تشكُّرَ ما مضى   من الأمر واستيجاب ما كان في غد[3]

فهو بمعنى "ما يكون" بدليل القرينة اللفظية "في غد"

8. في معظم الجمل الإنشائية وبخاصة الدعاء[4] لأن الإنشاء يفيد الطلب والطلب استقبالي في معظم أساليبه. ولا تكون صيغة الماضي بمعنى الزمن الماضي إلا في جمل الاستفهام والتوبيخ والشرط الامتناعي الذي

---

(1) سورة النمل 27/ 87.

(2) سورة يوسف 12/ 37.

(3) الانباري، شرح القصائد السبع الطوال 422.

(4) انظر ابن جني، الخصائص 1/ 331.

تفيده "لو"، ولهذا فإذا أريد بالجملة الإنشائية المضي حقاً سبقت صيغة المضي بـ(كان)، وسنبين هذا في الفصل الثالث.

والشرط استقبالي سواء أقلنا "إن تدرس تنجح" أو إذا درست نجحت"، ولما كانت (إذا) ظرفاً لما يستقبل من الزمان، سواء أتضمنت معنى الشرط أم لم تتضمن، فإن فعليها بمعنى الاستقبال.

ب- أن ترد صيغة المضارع لتفيد الزمن الماضي، وذلك:

1. بعد "لم ولما"، كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾[1]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾[2]، ومنه قول شاس بن نهار:

فإن كنت ماكولا فكن خير آكل ... والا فأدركني ولما أمزق[3]

ولهذا أمكن عطف المضارع المجزوم بهما على صيغة الماضي وارتبط به، ومنه قول زهير:

فشد ولم ينظر ببوتا كثيرة ... لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم[4]

وقد يكون العكس فتقابل صيغة الماضي صيغة المضارع المجزوم بهما كقول طرفة:

وإن شئت لم ترقل وإن شئت ارقلت ... مخافة ملوي من القد محصد[5]

ويشترط في الفعلين المتعاطفين اتفاقهما في الزمن.

---

(1) سورة الحجرات 49/ 14.

(2) سورة البقرة 49/ 214.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب ص367.

(4) الانباري، م . س / 277.

(5) م، ن/ 180.

2. بعد "إذ":

والأصل في "إذ" أن تكون ظرفاً لما مضى من الزمان، وعلى عكسها إذا التي هي ظرف لما يستقبل من الزمان، فتأتي صيغة المضارع بعد إذ لتقيد الزمن الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ﴾[1] ، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ إِذۡ تَمۡشِيٓ أُخۡتُكَ فَتَقُولُ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ مَن يَكۡفُلُهُۥۖ ﴾[2] .

3. بعد "كان":

ومن شأن كان أن ترد الزمن إلى الماضي بفضل معناها وصيغتها، فكان يلعب بمعنى لعب، فصرفت كان معنى المضارع يلعب "للماضي"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطٗا﴾ [3]. وكان هذه تحمل فكرة النسخ التي سنفصل فيها القول فيما بعد. والصحيح أن كان من بين النواسخ تؤدي دوراً مهماً في دلالات الصيغ في الأساليب العربية المختلفة.

4. بعد "قد":

كقوله تعالى: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ ﴾ [4]، وكذلك قوله: ﴿قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَۖ ﴾ [5]، وحيثما وردت قد في القرآن الكريم فهي بمعنى الماضي المتحقق، ومنه في الشعر قول امرئ القيس:

---

(1) سورة الأحزاب، 33/ 37.

(2) سورة طه، 20/ 40.

(3) سورة الجن 72/ 4.

(4) سورة البقرة 2/ 144.

(5) سورة الأنعام 6/ 22.

قد اشهد الغـارة الشعواء تحملني	جرداء معروقة اللحيين سرحوب[1]

5. بعد "ربما":

وما إذا زيدت بعد رب هيأتها للدخول على الجمل الفعلية نحو قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾[2] ، فالفعل يود بمعنى الماضي عند النحاة، وقد خالفهم ابن هشام[3]، ومثله قول أمية بن أبي الصلت:

ربما تكره النفوس من الأمر	لـه فرجـة كحـل العقـال

6. بعد لو الشرطية، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ ﴾[4].

7. ومنه الالفتات، وهو زمن مجازي عند البلاغيين، وهو الانتقال في السياق من صيغة إلى صيغة مختلفة، كالانتقال من الماضي إلى المضارع نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[5]، أي صدوا. وكذلك قوله تعالى: ﴿ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾[6]، أي قتلتم، ومنه كـذلك قولـه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[7] ، فهو بمعنى أصبحت، فكل صيغ المضارع في الآيات الكريمة السابقة جاءت بمعنى الماضي، وقد أدركنا هذا بفضل قرائن لفظية ومعنوية في السياق، وبفضل قرائن حالية نعلمها من خارج السياق، كأن يكون الحديث عن يوم القيامة، ومفهوم أن أمر القيامة مستقبلي.

(1) ابن هشام، م. س231.

(2) سورة الحجر 15/ 2.

(3) ابن هشام، م. س391.

(4) سورة النحل 16/ 61.

(5) سورة الحج 22/ 25.

(6) سورة البقرة 2/ 87.

(7) سورة الحج 22/ 63.

وابن جني يشترط مثل هذه القرائن، التي تضمن أمن اللبس، عندما يراد العدول من صيغة إلى صيغة، فيقول: (وليس كذلك قولك: قمت غداً، وسأقوم أمس لأنه عار من جميع ما نحن فيه، إلا أنه لو دل دليل من لفظ أو حال لجاز نحو هذا، فأما على تعريه منه وخلوه مما شرطناه فلا يجوز على الإفراد)[1].

وفي هذا الكلام الدقيق البصير تفريق بين ما هو زمن صرفي وما هو زمن نحوي، حيث يجوز في الزمن النحوي – ومجاله السياق – أن تخرج الصيغة عن أصل وضعها نظراً لوجود قرائن وضوابط تحفظ المعنى من اللبس.

أما صاحب البرهان فيتحدث عن "الالتفات"، وتحول الصيغة عن دلالتها الزمنية الأصلية بقوله: (والفائدة في الفعل الماضي إذا أخبر به عن المستقبل، الذي لم يوجد أنه أبلغ وأعظم موقعاً لتنزيله منزلة الواقع، والفائدة في المستقبل إذا أخبر به عن الماضي لتبيين هيئة الفعل باستحضار صورته ليكون السامع كأنه شاهد[2].)

وقد اشترط النحاة اتفاق الزمن بين المتعاطفين أو الفعلين المرتبطين بسياق واحد أو مقام واحد. وقال ابن عصفور (ولا يجوز عطف فعل على فعل إلا بشرط اتفاقهما في الزمان، والأحسن أن يتفقا مع ذلك في الصيغة، وقد لا يتفقان فيهما نحو قولك أن قام زيد و يخرج يقم بكر[3].)

ومما قاله السيوطي في هذا (وما عطف على حال أو مستقبل أو ماض أو عطف عليه ذلك فهو مثله لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين)[4].

(1) ابن جني، م. س 1/ 236.
(2) السيوطي، البرهان في علوم القرآن 3/ 372.
(3) ابن عصفور، م. س 1/ 236.
(4) السيوطي، همع الهوامع 1/ 8.

وحاول أبو حيان في التذكرة تعليل ذلك بقوله: فكما لا يجوز تثنية المختلفين لا يجوز عطف المختلفين في الزمان [1].

ج- أن ترد صيغة الماضي لتفيد زمن الحال:

الإنشاء يصلح للحال والاستقبال، ولا يكون للماضي، فإذا وردت صيغة الماضي في جملة إنشائية فهي إما للحال أو للاستقبال، ولا تخلص لأحد الزمنين إلا بقرينة لفظية أو حالية.

والجمل الإنشائية يرد فيها الماضي بمعنى الحال أو الاستقبال إلا جملة الاستفهام والتوبيخ، أما الجملة الخبرية فالأصل أن يرد الماضي فيها بمعنى الماضي، ولكن الكوفيين رأوا صيغة الماضي في الجملة تفيد زمن الحال، واستشهدوا بالآية الكريمة: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾ [2]، واستشهدوا بقول أبي صخر الهذلي:

وأني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر [3]

فصيغة "حصرت" و "بلله" هما عند الكوفيين بمعنى الحال، ولكن البصريين ردوا قول الكوفيين وخرجوا الآية على عدة أوجه، أما بيت الشعر فقد أجازوه لأن التقدير فيه وقد بلله القطر.

ومن صيغ الماضي التي تأتي بمعنى الحال، ألفاظ العقود والاتفاقات، نحو بعتك وزوجتك....

(1) السيوطي، الاقتراح ص105.

(2) سورة النساء 40/ 90.

(3) د. فخري الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص187.

وهكذا فقد تبين لنا أن الصيغة الواحدة تستطيع أن تدخل في سياقات مختلفة بدلالات زمنية مختلفة على غير أصل وضعها المفرد، وقد كثر هذا في أعلى مستوى لغوي هو القرآن الكريم.

ولقد حرص العلماء والنحاة على التوفيق بين نصوص القرآن ومطالب القواعد النحوية، وقد وقف علماؤنا عند مثل هذه الآيات يستجلون معانيها وينظرون في سبب هذا العدول من صيغة إلى صيغة والزمن واحد والسياق واحد.

ومن ذلك ما ورد في كتاب البرهان، تعليقاً على بعض الآيات التي سبقت، ومنها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾، فعدل عن لفظ أصبحت إلى تصبح قصداً للمبالغة في تحقيق اخضرار الأرض لأهميته إذ هو المقصود بالإنزال[1].

ويتحدث ابن الخباز عن الآية الأخرى فيقول:

﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾[2] ، فقال: تثير مضارعاً، وما قبله وما بعده ماضياً مبالغة في تحقيق إثارة الرياح السحاب للسامعين وتقدير تصوره في أذهانهم[3].

ويشير ابن هشام إلى هذا المعنى، وإلى هذه الآية بقوله: (إنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر، قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار نحو: وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة، لأن لام الابتداء للحال.... ومثله: "والله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً" قصد بقوله

(1) السيوطي، البرهان في علوم القرآن 3/ 333.

(2) سورة فاطر 35/ 9.

(3) السيوطي، البرهان في علوم القرآن 3/ 336.

سبحانه وتعالى "فتثير" احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدو أولاً قطعاً ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصير ركاماً)[1].

كل هذا يؤكد أن الصيغة الفعلية لا تتقيد بزمن معين ثابت إلا في حالة الأفراد، أما السياق فإنه مسرح الصيغ فترد فيه في ضوء المعنى والموسيقى وجمال الأسلوب، وما يتطلبه المقام، كل هذا شريطة أمر أدركه النحاة والحوا عليه وهو أمن اللبس، وأمن اللبس هو الضابط الأمين الذي في ضوئه يمكن للصيغة الواحدة أن تتبدل وأن تخرج عن أصل وضعها.

ولا أرى غضاضة في أن أكرر ما نقله العلامة الفذ ابن جني عن أبي بكر ابن السراج في هذا المعنى، فهو عين الصواب، قال (كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض من صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مثلها ليكون ذلك دليلاً على المراد منها، قال: فإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض)[2].

ثالثاً: قد ترد الصيغة الفعلية ولا يراد بها زمن بعينه، بل يكون الحكم على مطلق الزمان، وتكون الصيغة مفرغة من الزمان المخصص لها بأصل الوضع، لتفيد ثبوت الحدث لا ثبوت زمانه، ومن ذلك:

أ. ما يتعلق بصفات الله عز وجل وأفعاله، ومن ذلك قوله تعالى:

- ﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾[3].

(1) ابن هشام، م . س 905- 906.

(2) ابن جني، م . س 2/ 330.

(3) سورة آل عمران، 3/ 26.

- ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴾ [1].

- ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [2].

إذا لا يعقل أن تكون صفات الله سبحانه مقيدة بزمن معين لا تتعداه إلى زمن آخر، بل إن الثبات والديمومة من مستلزمات الألوهية والربوبية. أما "كان" التي كثر ورودها في أوائل كثير من الآيات القرآنية فإنه لا يمكن قبول دلالتها على الزمن الماضي لا غير.

ب. ما يدل على الحقائق الكونية المتفق عليها، أو صفات النفس البشرية وطبائعها، أو الأمور المألوفة التي تأخذ صفة الرتابة والاستمرار، مثل:

تشرق الشمس كل يوم

تتمدد الأجسام بالحرارة

يكره الحر الظلم والكذب

إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية.

ما خاب من استشار

من جد وجد.

حرم الله قتل النفس إلا بالحق

ما كل راي الفتى يدعو إلى رشد

والأذن تعشق قبل العين أحياناً

(1) سورة النجم 53/ 43.

(2) سورة النساء، 4/ 152.

هكذا فإنه لا يمكن قصر صيغ الأفعال في الأمثلة السابقة على أزمنتها التي كانت لها في حالة الأفراد واصل الوضع.

وقد تحدث إبراهيم مصطفى عن الفعل المضارع وشموله لأبعاد الزمن الثلاثة قائلاً: (وفي معنى الفعل المضارع كذلك شيء من الشمول والاتساع، فالنحاة يقولون إنه للحال والاستقبال، وأقول إنه قد يتبادل الماضي أيضاً، فمثل هو كريم يعطي السائل ويكرم الضيف ومثل: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ۝٦ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ﴾[1]. ليس الحال والاستقبال أولى به من الماضي... وقد يدل المضارع على ما صار بمنزلة الطبيعة والعادة فيتسع ولا يتقيد بزمن، وذلك في الكلام كثير، ومن شمول المضارع أنه يدل على تجدد، أوتكرار كما قالوا في بيت الشعر:

أو كلما وردوا عكاظ قبيلة ... بعثوا إلى عريفهم يتوسم)[2]

والذي نراه أن صيغة "يتوسم" يمكن تفسيرها على حكاية الحال الماضية، فهي وصف لحال كان عليها صاحبها باستمرار في الزمن الماضي، ومثله ما ذكره ابن جني في قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني ... فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

حيث قال (فإنما حكى فيه الحال الماضية، والحال لفظها أبدا المضارع[3].)

4. الصيغ الفعلية الثلاث لا تنبئ عن دقائق الزمن:

---

(1) سورة الماعون، 107/6، 7.

(2) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو 72.

(3) ابن جني، م.س 3/ 332.

لقد صرف الفعل إلى صيغه الثلاث ليستوعب الأزمنة الثلاثة، لأنه لا فعل إلا وله زمان يحدث فيه، ولكن الأزمنة في البعد الواحد تتفاوت، فالماضي مثلاً يدق ليشمل تحديدات جديدة، فليس كل الماضي تم في زمن واحد، بل هناك الزمن الماضي المنقطع والماضي المقارب والماضي الشروعي. وليس الزمن واحداً، وإن كان الفعل واحداً والصيغة واحدة في قولنا: كتب، قد كتب، كان قد كتب، ظل يكتب، ما زال يكتب، أخذ يكتب، كاد يكتب. هكذا يتنوع الزمن الماضي ويتشكل بحسب ما قبله من لواصق وأدوات ونواسخ، وهكذا يتفاوت الزمن المستقبل في قولنا، يكتب سيكتب سوف يكتب سيظل يكتب...

وزمن الحال يتفاوت كذلك حسب السياق، ولكن بفضل القرائن الحالية لا القرائن اللفظية.

وهذه الدقة الزمنية، وهذا التفاوت في أبعاد الزمان الواحد، ما كان للصيغة المفردة أن تدل عليه وتنهض به ولكنه متحقق في السياق بفضل ما فيه من قرائن تتضافر معاً لتكون زمناً جلياً نحوياً، ولو سمحنا لدراستنا أن تنحو نحوا فلسفياً لقلنا إن بعض النحاة[1] يرون للزمان أبعاداً سبعة هي:

قبل الماضي	الماضي	بعد الماضي
	الحاضر	
قبل المستقبل	المستقبل	بعد المستقبل

ومثل هذه الأبعاد الزمانية - إن أخذنا بها - لا تتحقق بالصيغة المفردة.

(1) انظر إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة 167.

5. وكما حجبت عنا الصيغة ما ذكرنا من أنواع الزمن ودقائقه التي يكشف عنها السياق، فإن التقيد بها في فهم الزمن يحجب عنا مصدرين مهمين لفهم الزمان، وهذان هما المصدر والصفة بأنواعها.

وقد ذكرنا سابقاً أن المصدر مفرداً والصفة مفردة لا يدلان على الزمان كما دل الفعل بصيغه، فليس في المصدر والصفة صيغة أو بناء للماضي وبناء للحاضر أو للمستقبل. والمصدر والفعل والصفة تشترك في الحدث، وتختلف في الزمن، والمصدر اسم ما سوى الزمان، والصفة اسم لموصوف بالحدث، ولكن لأنه لابد للحدث من زمان فقد أصبح الزمان من مستلزمات الحدث أين كان، فجاء زمن المصدر والصفة استلزاميين وليس بالتضمين. كل هذا عندما تكون المصادر والصفات كلمات مفردة، أما في السياق، فيكتسب كل من المصدر والصفة القدرة على الدلالة الزمنية، وهو أمر لم يتحقق لهما بأصل الوضع، أو في حالة الإفراد.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس (وفي الحق إن المصدر يرتبط بالزمن في صورة ما، لا تقل وضوحاً عن ارتباط الفعل به، أو لا تزيد غموضاً عن ذلك الغموض الذي نلحظه في محاولة الربط بين الفعل والزمن)[1]. كما أن الكوفيين نسبوا لاسم الفاعل القدرة على الدلالة الزمنية وعدوه قسيماً للفعل الماضي والمضارع وسموه الفعل الدائم، وأسقطوا فعل الأمر.

بهذه القضايا أو الاعتراضات الخمسة، نكون قد دللنا على أن مقولة النحاة بأن الفعل يدل على الزمن بصيغته، لا يصح قبولها إلا بشيء من الحرص، وفي مجال ما سميناه الزمن الصرفي، فهو زمن الفعل خارج السياق، أما في السياق فقد تبين لنا أن الصيغة تخرج عن أصل وضعها الزمني، وأن تبديل الصيغة في السياق أمر

(1) المصدر السابق / 171.

مألوف في التركيب اللغوي الذي يراعي الأبعاد اللغوية والبلاغية والقرائن المعنوية والتاريخية، شريطة توافر ما سماه النحاة "أمن اللبس" وشريطة عدم الوقوع في الخطأ اللغوي، وهو ما سماه سيبويه "الحال" حيث قال: ("وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: آتيتك غداً، وسآتيك أمس")[1].

وعلى ضوء ما تبين لنا، وبعد التفريق بين زمن الفعل المفرد، وزمن الفعل في السياق، أو بين الزمن الصرفي والزمن النحوي، فقد أخذ الزمن في الفعل وضعين هما:

(1)الزمن الصرفي

(زمن الفعل المفرد)

الاسم	الماضي	المضارع	الأمر
الصيغة	فعل	يفعل	افعل
الزمن	الماضي	الحال	الاستقبال

(2)الزمن النحوي

(زمن الفعل في الجمل)

الاسم	الماضي	المضارع	الأمر
الصيغ	فعل	يفعل	افعل
الزمن	الماضي، الحال، الاستقبال	الماضي، الحال، الاستقبال، الاستمرار	الحال، الاستقبال

(1) سيبويه، م. س 1/ 25.

ثانياً: الصفة في السياق

نعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وصيغة المبالغة، مما هو مشتق من الفعل ليفيد وصفاً مخصصاً، وهي بهذا اصطلاح صرفي لا باب نحوي. وفي التقسيم الثلاثي للكلام كانت الصفة مدمجة في الاسم، إلا أن للصفة من الخصائص والسمات ما يجعلها تستقل بقسم خاص، نظراً لما بين الصفة والاسم من فروق، وهذا من صنعه الدكتور تمام حسان[1] حينما اقترح التقسيم السباعي للكلام: الاسم والفعل والأداة والصفة والظرف والضمير والخالفة، وقريب منه ما فعله الدكتور طرزي[2].

ولئن شابهت الصفة بأنواعها الاسم في أمور الشكل والإعراب، وقبلت ما يقبله الاسم من العلامات الإعرابية، ووقعت موقع الاسم في أبواب النحو، فإن الصفة شابهت كذلك الفعل في المعنى، وهذا ما وقع بالنسبة لاسم الفاعل فقد رآه الكوفيون أحد أقسام الفعل الثلاثة وسموه "الفعل الدائم"، فكان الفعل عندهم ماضياً ودائماً ومستقبلاً، وكان التصريف عندهم فَعَلَ يفعَلُ فاعل، واسقطوا فعل الأمر، وفاعل عندهم فعل سواء أكان مفرداً أم في السياق، وقد خالفهم الفراء الذي لا يراه فعلاً إلا إذا كان عاملاً.

وقد تحدثنا عن كونه فعلاً وعن تسميته وصيغته ودلالته، وأشرنا إلى اختلاف النحاة من بصريين وكوفيين في ذلك. أما البصريون فلم يحيدوا عن كونه اسما للذات الفاعلة، سواء أكان كلمة مفردة، أم في السياق، ولكنهم يرونه في السياق

(1) انظر د. تمام حسان، م. س86.

(2) أنظر د. فؤاد طرزي، م. س، 147.

يكتسب معنى الزمان فيدل على الحال أو الاستقبال عاملاً، ويدل على الماضي غير عامل، وهو عندهم يجري مجرى الفعل المضارع.

والصحيح أن النحاة اختلفوا في هذا البناء "فاعل" أكثر من بقية أنواع الصفة من اسم مفعول وصفة مشبهة وصيغة مبالغة، ولولا قضية الشكل لوجب عليهم أن يختلفوا في بقية أنواع الصفة كما اختلفوا في اسم الفاعل، وأن يناقشوا قضية الزمن في الصفة، لا في فرع منها هو اسم الفاعل.

وفكرة الزمن واحدة من السمات الخاصة التي تميز الصفة عن غيرها من أقسام الكلمة، والزمن فيها – إن وجد – هو غيره في الفعل والمصدر، ذلك لأن الزمن كما بينا سابقاً جزء من الفعل، وليس هو كذلك في الصفة والمصدر. ونود أن نختار مجموعة من الكلمات التي يجمعها أصل اشتقاقي واحد، ولتكن الحروف الثلاثة: ق ت ل.

وهذه المجموعة هي:

أ- الفعل: قتل يقتل اقتل.

ب- الصفة: قاتل مقتول قتيل قتّال.

ج- المصدر: قَتْل.

ففي المجموعة (أ) أفادت كلمة "قتل" أمرين:

- أن أمراً حدث ووقع هو القتل.

- وأن زمان هذا الحدث ووقته هو الماضي.

وقد فهمنا هذا الزمن بفضل الصيغة "قتل" التي تختلف عن صيغة "يقتل" التي تختلف عن صيغة "اقتل" فالحدث واحد في الفعل، والزمن تختلف وهو معين بالصيغة، والفعل يفيد الأمرين معاً.

أما في المجموعة (ب) فالصفة "قاتل" أفادت أمرين:

- أن أمراً حدث ووقع وهو القتل.

وأن الموصوف بالقيام بهذا الحدث واحد معين، وصيغة الفاعل بهذا تختلف عن صيغة المفعول التي تصف من وقع عليه الفعل، وتختلف عن صيغة "قتّال" التي تصف من يكثر القتل. وهكذا اختلفت صيغ الصفة باختلاف الموصوفين بالحدث، أو باختلاف جهة الحدث، في حين اختلفت صيغ الفعل باختلاف الزمن.

أما في (ج)، فلم نجد إلا كلمة واحدة هي المصدر، ومنها فهمنا شيئاً واحداً فقط وهو: أن أمراً حدث أو وقع هو القتل، فلم نعرف زمن وقوع الحدث ولا الموصوفين بالحدث، ومن هذا ندرك:

- أن الحدث هو العامل المشترك بين الفعل والصفة والمصدر.

- أن الزمن المعين مما ينفرد به الفعل.

- أن توجيه الحدث، من فعله وعلى من وقع، مما تنفرد به الصفة . :

ولما كان الحدث مشتركاً بين هذه الثلاث، ولما كان الحدث من الوجهة الفعلية المنطقية لابد أن يقع في زمان، فقد حسب الناس الزمن في هذه الثلاث: الفعل والصفة والمصدر. وهذا فهم عقلي لا نحوي، أما في الجملة فإن كلا من المصدر والصفة يصبح قادراً على إفادة الزمن المعين. ولنبدأ بالصفة لنرى زمنها النحوي في السياق، ولنبدأ باسم الفاعل لأن فكرة الزمن فيه أوضح منها في غيره.

اسم الفاعل في السياق:

(واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل، جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي[1].)

من هذا التعريف ومن غيره من التعريفات التي وردت في كتب النحو ندرك أن اسم الفاعل يرتبط بالفعل المضارع الذي هو من لفظه ارتباطاً وثيقاً. ومن مظاهر هذا الربط الشكل والعمل والزمان، فالبصريون يتعلقون بالشكل أو البناء الذي يجمع بين الفعل المضارع واسم الفاعل المصوغ منه، الجاري مجراه.

ومن التشابه في الشكل كان بين اسم الفاعل والفعل المضارع هذا التبادل الوظيفي، فأكسب اسم الفاعل خاصية العمل التي هي للفعل، وأكسب الفعل المضارع خاصية الإعراب التي هي للاسم.

يقول ابن السراج: (وقد بينا أن الفعل المضارع أعرب لمضارعة الاسم إذ كان أصل الإعراب للأسماء، وأن اسم الفاعل أعمل بمضارعته الفعل إذ كان أصل الإعمال للأفعال وأصل الإعراب للأسماء)[2].

ومن هذا الشبه الشكلي والمعنوي بين (فاعل ويفعل) كان الحديث عن الزمن الذي يفيده فقولنا: هذا ضارب زيداً كقولنا هذا يضرب زيداً، فأخذت ضارب موقع يضرب عملاً، فنصبت زيداً، وزماناً فدلت على الحال أو الاستقبال، لأن المضارع يدل على الحال أو الاستقبال.

---

(1) الصبان، م . س 2/ 292.

(2) ابن السراج، م.س 1/ 145.

(قال الشيخ أبو علي: قالوا: إنما أعمل عمل الفعل لمشابهته الفعل، فكما أعرب المضارع إذ كان للحال والاستقبال، كذلك أعمل اسم الفاعل، وكما لم يعرب الفعل الماضي كذلك لم يعمل اسم الفاعل إذا كان للماضي)[1].

ولقد تخفف الكوفيون من هذه القيود التي وضعها البصريون لعمل اسم الفاعل، وهكذا وجدنا الكسائي يعمل اسم الفاعل سواء أكان بمعنى الحال أو الاستقبال أو الماضي، أما البصريون فبعد أن رأوا اسم الفاعل، يجري مجرى الفعل المضارع في الشكل، رأوه يجري مجراه في العمل والمعنى، والزمن بعض من الفعل، ولما كان الفعل المضارع يدل على الحال أو الاستقبال فكذلك هو اسم الفاعل العامل عندهم.

يقول ابن يعيش: (ويشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال، فلا يقال زيد ضارب عمراً أمس، ولا وحشي قاتل حمزة يوم أحد، بل يستعمل ذلك على الإضافة، إلا إذا أريدت حكاية الحال الماضية كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[2].

أو أدخلت عليه الألف واللام كقولك الضارب زيداً أمس)[3]. وفيه يقول مالك:

كفعله اسم فاعل في العمل إن كان عن مضيه بمعزل[4]

(1) الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 515.

(2) سورة الكهف، 18/ 18.

(3) ابن يعيش، م. س6/ 76.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل للألفية 2/ 106.

والذي وجدناه في كتب النحو أن الحديث عن زمن اسم الفاعل أو المفعول أو الصفة في السياق يأتي من خلال الحديث عن أمر رأوه أكثر أهمية من فكرة الزمن ألا وهو العمل، لقد استقينا آراءهم في الزمن النحوي للمصدر والصفة من خلال العناوين والأبواب التالية: أعمال اسم الفاعل، باب المصدر العامل عمل فعله، هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع، باب الأسماء التي عملت عمل الفعل. ومن هنا كان من المتعذر علينا أن نستشف زمن الصفة والمصدر من غير أن نتحدث عن إعمالها في السياق.

واسم الفاعل في السياق إما أن يكون مجرداً من الألف واللام أو متصلاً بهما، وإذا كان مجرداً عنهما فهو على وجهين:

الوجه الأول: أن يرد منوناً عاملاً ناصباً ما بعده، وفي هذه الحالة يسميه الفراء فعلاً دائماً، وهو عندها يدل على الحال أو الاستقبال، أي يدل على الزمن الذي يمكن أن يدل عليه الفعل المضارع، لأنه هنا يعمل عمل فعله، وغالباً ما يدل على الاستقبال، إلا إذا وجدت قرينة لفظية أو حالية تصرفه للحال نحو:

أمسدد أنت دينك = حيث يدل على الاستقبال

أمسدد أنت دينك الآن = حيث يدل على الحال بفضل القرينة اللفظية الآن.

أمسدد أنت دينك؟ = يقولها لك صاحب الدين فيدل على الحال بفضل القرينة الحالية.

ومن الأمثلة على هذا الوجه، قوله تعالى:

- ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [1]، حيث الزمن استقبالي، ومثله قوله تعالى:

---

(1) سورة البقرة، 2/ 30.

- ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾ [1]، فالزمن استقبالي بدليل الظرف غداً.

ويقول سيبويه في هذا الوجه: (وذلك قولك: هذا ضارب زيداً غداً. فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا غدا، فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا الساعة، وكان زيد ضارباً أباك، فإنما تحدث أيضاً عن اتصال فعل في حال وقوعه[2].

الوجه الثاني: أن يكون غير عامل، مضافاً جاراً ما بعده، وفي هذه الحالة يفقد شبهه بالمضارع، فيفقد بذلك دلالة المضارع الزمنية وهي الحال أو الاستقبال، بل يكون للماضي دالاً على ما يدل عليه نحو: هذا ضارب زيد، فهو عند سيبويه بمعنى ضرب لأن معنى الحدث في قولك هذا ضارب زيد، هذا ضرب زيداً[3].

أما ابن السراج فإنه يوقع كلمة "ضارب" موقع اسم عادي غير مشتق فيقول: (فإذا قلت: هذا ضارب زيد تريد به معنى المضي فهو بمعنى غلام زيد... ألا ترى أنك لو قلت غلامٌ زيدا كان محالاً، فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضياً لأنه اسم، وليست فيه مضارعة الفعل لتحقيق الإضافة)[4].

وهذا هو جوهر الخلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يرون هذا البناء فعلاً دائماً، بينما يشترط فيه البصريون أن يكون دالاً على حدث، هكذا جاء

---

(1) سورة الكهف، 18/ 23.

(2) سيبويه/ الكتاب 1/ 164.

(3) م . ن 174.

(4) ابن السراج، م.س1/ 147.

تعريفهم لاسم الفاعل بأنه (ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث)[1] وهذا القيد يخرج ما هو على وزن الفاعل، إذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر.

ومن طريف ما ذكر في بيان الفرق بين إعمال اسم الفاعل وعدم إعماله، بين تنوينه وإضافته، بين نصب ما بعده أو جره، حديث المرزباني عمن سمع الكسائي يقول:

(اجتمعت وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول: ما النحو؟ فقلت: وأردت أن أعلمه فضل النحو: ما تقول في رجل قال لرجل، أنا قاتلُ غلامِك، وقال له آخر أنا قاتلٌ غلامَك أيهما كنت تأخذ به؟ قال آخذهما جميعاً. فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحيى، وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة، لأنه فعل ماض، فأما الذي قال أنا قاتلٌ غلامَك بلا إضافة، فإنه لا يؤخذ، لأنه مستقبل لم يكن بعد، كما قال الله تعالى: (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله) [2].

ورأي الكسائي في عمل اسم الفاعل معروف، فهو يرى اسم الفاعل يعمل عمل فعله من غير تقييد بزمن، أي إن اسم الفاعل إذا عمل فيما بعده فلا يشترط أن يدل على الحال والاستقبال بل قد يدل على المضي، وقد استشهد بالآية الكريمة (وكلبهم باسط ذراعيه) بالوصيد[3]، فقد جاء اسم الفاعل دالاً على الماضي رغم كونه عاملاً ناصباً، وقد رد عليه النحاة بأن هذا على سبيل حكاية الحال الماضية.

---

(1) ابن الحاجب م.س2/ 198.

(2) السيوطي/ الأشباه والنظائر 3/ 244 الآية من سورة الكهف 18/ 23.

(3) سورة الكهف 18/ 18.

وجاء في شرح الكافية:

(قال الأندلسي: معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما تلفظ به، ... بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ، قال جار الله – ونعم ما قال – معنى حكاية الحال أن يقدر أن ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى: (فلم تقتلون أنبياء الله من قبل) وإنما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه)[1].

وفي القضية ذاتها يقول ابن يعيش: (وأما الآية الأولى، وهي قوله تعالى/

(وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) فحكاية حال ماضية كقوله: (ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان) ثم قال: (هذا من شيعته وهذا من عدوه) والإشارة بـ(هذا) إنما يقع إلى حاضر، ولم يكن ذلك حاضراً وقت الخبر عنه)[2].

وقد يكون اسم الفاعل في السياق مقترناً بالألف واللام، وجمهور النحاة يرون زمنه في هذه الحالة مطلقاً، فهو عندهم يصلح ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ومستمراً، وهم في هذه الحالة يقدرون آل المتصلة باسم الفاعل بمعنى "الذي" ويجرون اسم الفاعل على فعله، ولكن خلافهم كان في تقدير الفعل أهو الماضي أم المضارع.

---

(1) ابن الحاجب، شرح الكافية 2/ 201.

(2) ابن يعيش، شرح الفصل 6/ 77.

وزعم جماعة منهم أبو علي والرماني أنه يعمل ماضياً فقط، ونسب بن الدهان ذلك إلى سيبويه، ولم يقل بذلك صراحة، ولكن الضارب عنده بمعنى الذي ضرب[1]. وقد رد آخرون على هذا الزعم بقوله تعالى: (والحافظين فروجهم والحافظات)[2]. إذ ورد اسم الفاعل بمعنى الحال، وقد جاء اسم الفاعل المعرف بمعنى الاستقبال في بيت الشعر الذي زعموا أنه مصنوع[3]:

هم القائلون الخيرَ والآمرونه إذا ما خشوا من مُحدَث الأمر مُعظَما

والقرينة اللفظية "إذا" دليل على كونه للاستقبال، ومنه قول عمرو بن كلثوم:

وأنا المانعون إذا قدرنا وأنا المهلكون إذا أتينا[4]

ويقول الجرجاني (اعلم أنك إذا ألحقت الألف واللام تغير الحكم، وذلك أن قولك الضارب بمعنى الذي يضرب فيعمل في كل حال، تقول: هذا الضارب زيداً أمس، وهذا الضارب زيداً الآن وغداً، وذلك أن اسم الفاعل هنا قائم مقام الفعل فهو اسم لفظاً فقط، وإنما عدلوا عن لفظ الفعل إلى اسم الفاعل كراهية أن يدخل الألف واللام على لفظ الفعل)[5].

---

(1) انظر ابن الحاجب، كتاب الكافية 2/ 201.

(2) سورة الأحزاب، 33/ 35.

(3) سيبويه، م.س1/ 188.

(4) الانباري، م.س419.

(5) الجرجاني: المعتضد في شرح الإيضاح 1/ 527.

وقال ابن عقيل: (إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل ماضياً ومستقبلاً وحالاً لوقوعه حينئذ موقع الفعل، إذ حق الصلة أن تكون جملة فتقول: الضارب زيدا الآن أو غداً أو أمس.

هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعة من النحويين، منهم الرماني – أنه إذا وقع صلة بـ(أل) لا يعمل إلا ماضياً ولا يعمل مستقبلاً ولا حالاً، ورأى بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً)[1].

ونأتي بقول واحد لأحد النحاة المحدثين، وهو لا يبعد عن الأقوال السابقة، (قال عباس حسن: (وإن كان اسم الفاعل مقترناً بأل الموصولة فإنه يعمل مطلقاً بغير تقيد بزمن معين، ولا بشرط من الشروط السالفة... نحو: ما أعجب رائدنا هذا، فهو الناظم أمس قصيدة رائعة، وهو الناطق الآن الحكمة والبيان، وهو المواجه خصمه غداً بالحجة والبرهان، وكقول المتنبي:

القاتل السيف في جسم القتيل به ... وللسيوف كما للناس آجال[2]

ومن المثال السابق ندرك أن القرينة وحدها (نحو أمس واليوم وغدا) هي الكفيلة بكشف زمن اسم الفاعل المعرف بأل التعريف.

وهكذا فإن النحاة كانوا في حيرة وتردد من أمر هذا البناء "فاعل" أهو اسم أم فعل، أم هو اسم لفظاً وفعل معنى، كما يذكر ابن يعيش، أهو دال على المضي أم على الحال والاستقبال، وإلى أي حد تطرد قواعد عمله وقواعد زمنه.

ونقول هنا ما قلناه في أمر الصيغة، بأن لكل صيغة زمناً أصلياً، ولكن السياق والاستعمال قد يبدل دلالات هذه الصيغ، وكذلك الحال مع اسم الفاعل، فهناك

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية 2/ 110.

(2) عباس حسن، النحو الوافي 3/ 254.

قاعدة أصلية تقول: إذا نون اسم الفاعل المجرد من التعريف ونصب ما بعده فهو بمعنى الحال أو الاستقبال – والقرينة تعين أحدهما، نحو هذا منجز عمله الآن أو غداً، وإذا جاء مضافاً لما بعده، فإنه يدل على الزمن الماضي مثل هذا قاتلُ زيدٍ، وإذا جاء معرفاً بأل التعريف فإنه يصلح للأزمنة الثلاثة، والقرينة هي التي تعين الزمن المستفاد.

ولكن السياق والاستعمال في كتاب الله العزيز، وفي أشعار العرب وأقوالهم جاء في كثير من الحالات على غير هذه القواعد، وما مقولة الكسائي عنا ببعيدة.

ونحن نضيف إلى استشهاد الكسائي استشهادات متعددة جاء فيها اسم الفاعل على غير القاعدة التي وضعت له، ومن ذلك قوله تعالى في الآيات التالية.

- (كل نفس ذائقة الموتِ)[1].
- (وما أنا بطارد الذين آمنوا... إنهم ملاقو ربهم)[2].
- (ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه)[3].

فأسماء الفاعلين في هذه الآيات جاءت غير عاملة وغير منونة بل مضافة لما بعدها، وحسب القاعدة النحوية كان حقها أن تدل على الزمن الماضي، ولكنها جاءت لتدل على الزمن المستقبل بفضل السياق في كل، وما فيه من قرائن لفظية، وبفضل المقام وما فيه من قرائن حالية، وحينما يفسر الفراء الآية الأولى أعلاه (كل نفس ذائقة الموت) فإنه يراوح بين القراءة المتواترة، وبين القراءة المتفقة مع القواعد النحوية، فهو يقول: (ولو نونت في ذائقة، ونصبت الموت كان صواباً، وأكثر ما

(1) سورة العنكبوت 29/ 57.

(2) سورة هود 11/ 29.

(3) سورة آل عمران3/ 9.

تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة، فأما المستقبل، فقولك أنا صائمٌ يومَ الخميسِ إذا كان خميساً مستقبلا، فإن أخبرت عن صوم يوم ماض قلت: أنا صائمُ يومُ الخميسِ فهذا وجه العمل)[1].

ومن مظاهر هذا المراوحة ما نقل عن المبرد قوله: (سمعت عمارة بن عقيل بن بلال ابن جرير يقرأ (ولا الليل سابق النهار). فقلت: ما تريد؟ قال: أردت سابقٌ النهار فقيل له فهلا قلت، قال لو قلته لكان أوزن)[2].

والنحاة يخرجون هذه الآيات وأمثالها بأنها جميعاً في معنى التنوين، وإنما حذفت النون أو التنوين من باب الاستخفاف لا الإضافة، والمقصود بالاستخفاف تخفيف طول اللفظ، ومن ذلك ما قاله الخليل: هو كائن أخيك على الاستخفاف والمعنى هو كائن أخاك)[3]، ومنه في الشعر قول الشاعر:

هل أنت باعث دينار لحاجتنا   أو عبدَ رَبٍّ أخا عونِ بن مِخراق[4]

والمعنى المقصود: هل أنت باعثٌ ديناراً، لأنه هنا بمعنى الطلب والطلب مستقبلي.

وفي إجازة حذف النون والتنوين للتخفيف قول ابن السراج: (واعلم أنه يجوز لك أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل

---

(1) الفراء/ معاني القرآن/ الورقة 116 مخطوط دار الكتب المصرية، عن النحو العربي للدكتور مهدي المخزومي.

(2) السيوطي، الاقتراح 137. والآية من سورة ياسين 36/ 40

(3) سيبويه، الكتاب 1/ 166.

(4) سيبويه، م. س 1/ 171 والبيت من الخمسين ونسب لأكثر من شاعر.

وتضيف استخفافاً، ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة، وإن كان مضافاً إلى معرفة، لأنك إنما حذفت النون استخفافاً، فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة، والمعنى معنى ثبات النون)[1].

هذا هو اسم الفاعل، وهذه دلالاته الزمنية داخل السياق، وهو أمر لم يتحقق له يوم كان كلمة مفردة خارج السياق، وقد اتفق البصريون والكوفيون على دلالته الزمنية داخل السياق، وإن اختلفوا على التسمية، أما خارج السياق فقد جرده البصريون من معنى الزمن.

وهكذا يكون اسم الفاعل في السياق كالتالي:

زمن اسم الفاعل في السياق

الماضي	الحال أو الاستقبال	الإطلاق
إذا كان مضافاً غير عامل	إذا كان منوناً عاملاً	إذا كان معرفاً بأل التعريف
هذا قاتلٌ زيداً	هذا قاتلُ زيدٍ	هذا القاتل

اسم المفعول في السياق:

اسم المفعول نوع من الصفة، يدل على الحدث ومن وقع عليه الحدث، وله ما لاسم الفاعل، قال ابن مالك[2]:

وكل ما قرر لاسم الفاعل ... يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

(1) ابن السراج، الأصول في النحو 1/ 149.

(2) شرح ابن عقيل، 2/ 121.

وسبب ذلك أنه جار مجرى الفعل الذي جرى عليه اسم الفاعل وهو الفعل المضارع، جاء في شرح المفصل (اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل لأنه مأخوذ من الفعل، وهو جار عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، كما كان اسم الفاعل كذلك، فمفعول مثل يفعل، كما أن فاعلاً مثل يفعل)[1].

وجاء في الكافية: (اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه، ... وأمره في العمل والاشتراط كما مر الفاعل مثل زيد معطي غلامه درهما)[2].

هذا فيما يتعلق بالشكل والمبنى والعمل، أما فيما يتعلق بالزمن فقد جاء قول النحاة فيه صريحاً أيضاً، ومن ذلك قولهم:

(جميع ما تقدم في اسم الفاعل - من أنه إن كان مجرداً عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، بشرط الاعتماد، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً - يثبت لاسم المفعول فتقول: أمضروب الزيدان الآن أو غداً، أو جاء المضروب أبوهما الآن أو غداً أو أمس)[3].

وجاء في شرح الكافية (وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل)[4].

ولهذا فما قيل عن اسم الفاعل بخصوص الزمن يقال عن اسم المفعول، فهو يحتمل الأوجه التالية:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 6/ 80.

(2) ابن الحاجب، الكافية 2/ 203.

(3) شرح ابن عقيل، 2/ 121.

(4) ابن الحاجب، الكافية 2/ 204.

1. إذا نون دل على الحال أو الاستقبال، ويتعين أحد الزمنين بفضل القرينة اللفظية أو الحالية. فنقول: هذا ممنوحٌ جائزة الآن، أو غداً، وقد نقولها، مجردة من الظرف نحو هذا ممنوحٌ جائزة، معتمدين على القرينة الحالية، فإذا كان القول قبل إعلان النتائج فالزمن استقبالي، وإذا كان القول وقت إعلان النتائج فالزمن حالي.

2. وإذا أضيف دل على الزمن الماضي نحو: هذا ممنوحُ الجائزةِ أي هذا الذي منح الجائزة.

3. وإذا عرف بأل التعريف صلح للماضي أو الحال أو الاستقبال أو الاستمرار، والقرينة هي التي تخلص الزمن لواحد من هذه. وهكذا قدر لاسم المفعول أن يدل على زمن معين داخل السياق.

صيغة المبالغة في السياق:

ومثل اسم الفاعل صيغة المبالغة: بل هي اسم الفاعل جاء على صيغة غير قياسية، وبقي لها ما لاسم الفعل من حيث الزمن والعمل. والكوفيون لا يعملونها لفوات الصيغة التي بها يشابه اسم الفاعل الفعل، ويرون المنصوب بعدها بفعل مقدر. أما البصريون فإنهم يعملونها.

ويعلل ابن الحاجب ذلك قائلاً: (وقال البصريون: إنما تعمل مع فوات الشبة اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان، وأيضاً فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل، فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل، ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال، كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبهة)[1].

(1) ابن الحاجب/ الكافية 2/ 202.

ولهذا فالزمن في أوزان صيغة المبالغة مطلق والأكثر أن يفيد الاستمرار، كقوله تعالى: (مناع للخير معتد أثيم)[1]. وقول أبي يحيى اللاحقي:

حــذرٌ أمــوراً لا تخــاف وآمــن ... مــا لــيس مُنجيَــهُ مــن الأقــدار[2]

أي أن هذا شأنه دائماً، ومنه قول القلاخ:

أخـا الحـرب لباسـا إليهـا جـلا لهـا ... ولــيس بــولاج الخوالــف اعْقَــلا[3]

وإن من شأن صيغة المبالغة أن تفيد الاستمرار لأنها تفيد الكثرة والمبالغة، فهي تتحدث عن طبع عرف في صاحبه في الماضي والحاضر، ولابد أن يلازمه في المستقبل، يساعدها في ذلك ارتباطها باسم الفاعل وزيادتها عليه في ملازمة الحدث أو الاستمرار ومنه ما نسب إلى سيبويه أنه سمع من يقول: أما العسلُ فأنا شراب[4].

الصفة المشبهة في السياق:

قيل مشبهة لشبهها باسم الفاعل في كثير من الأمور كالإعراب والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع ودخول الألف واللام، إلا أنها تختلف عن اسم الفاعل في أمور أهمها الزمن، إذ لا تكون الصفة المشبهة كذلك إلا إذا أفادت الثبات والدوام، ولهذا فهي (لا توجد إلا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله أو بعده، فإنها لا تتعرض لذلك، بخلاف اسم الفاعل، أم يدل على ما يدل عليه الفعل، ويستعمل في الأزمنة الثلاثة، ويعمل منها في الحال والاستقبال، ولذلك إذا قصدنا بالصفة معنى الحدوث أتي بها على زنة اسم الفاعل، فيقال في حسن حاسن،

---

(1) سورة القلم 68/ 12.

(2) سيبويه، الكتاب 1/ 113.

(3) المصدر نفسه 1/ 111.

(4) المصدر نفسه.

فحسن هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً، وحاسن هو الذي ثبت له الآن أو غداً، وفي التنزيل وضائق به صدرك، فعدل عن ضيق إلى ضائق ليدل على عروض ضيق وكونه غير ثابت في الحال)[1].

وفي دلالة الصفة المشبهة على الزمن خلاف، فقد ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال، وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة... وذهب السيرافي إلى أنها أبداً بمعنى الماضي، وهو ظاهر كلام الاخفش[2].

أما بالنسبة لقول ابن مالك في الألفية وصوغها من لازم لحاضر" فقد أشار الصبان في حاشيته إلى أن الحاضر هنا بمعنى الدائم وليس الحال[3].

أما ابن سراج فلا يراها إلا للحال، فهو يقول (واعلم أن حسناً وما أشبهه، إذا اعملته عمل اسم الفاعل فليس يجوز عندي أن يكون لما مضى ولا لما يأتي، فلا تريد به إلا الحال لأنه صفة وحق الصفة صحبة الموصوف)[4].

ومثل هذا قول عبد القاهر الجرجاني (وقالوا إن هذه الصفات لا تكون بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل، فلا يقال زيد حسن، يراد حسن قد كان وانقطع، ولا زيد حسن أبوه غدا، على معنى سيحسن، ولا زيد حسن غدا، لا فصل بين أن تذكر مُعملا في الظاهر، وبين أن تذكر غير معمل في أنه لا يحمل الاستقبال، قالوا لأن هذه صفات، وحق الصفة أن تصحب الموصوف)[5].

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر2/ 190.

(2) انظر السيوطي، همع الهوامع2/ 98.

(3) انظر الاشموني، شرح حاشية الصبان3/ 3.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو 1/ 157.

(5) الجرجاني، كتاب المقتصد 1/ 535.

ومن جميل ما ذكرنا في هذا المجال ما أورده ابن الحاجب في الكافية حيث يقول: (والذي أرى أن الصفة المشبهة، كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن، سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحسن، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة – لأنك حكمت بثبوته – فلا بد من وقوعه في زمان، كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصصه ببعضها)[1].

ومن النحاة المحدثين، ممن أشار إلى هذه الدلالة بشيء من التعليل والتفصيل عباس حسن[2]، وقد ذكر أن الصفة المشبهة اسم مشتق يدل على أربعة أمور مجتمعة هي:

1. المعنى المجرد الذي يسمى الوصف أو الصفة.
2. الشخص أو الشيء الذي يتصف بهذه الصفة وهو الموصوف.
3. ثبوت المعنى المجرد أو الوصف في الموصوف في كل الأزمنة ثبوتاً عاماً، أي بمعنى أنه لا يقتصر على الماضي وحده، ولا على الحال وحده، ولا على المستقبل وحده، فلا بد أن تشمل الأزمنة الثلاثة، وأن يصاحب موصوفه فيها.

(1) ابن الحاجب، شرح الكافية 2/ 205.

(2) انظر عباس حسن، م.س3/ 281- 283.

4. ملازمة ذلك الثبوت المعنوي العام للموصوف ودوامه، أي لا يكون أمراً حادثاً الآن، أو طارئاً ينقضي بعد زمن قصير، وإنما هو أمر دائم وملازم صاحبه الموصوف، وأن فارقه فزمن المفارقة أقصر من زمن الملازمة الطويلة التي هي بالدوام أشبه، ومن ثم كان الأمر الرابع نتيجة للثالث.

وهكذا تعددت دلالة الصفة المشبهة على الزمن عند النحاة، ما بين الماضي والحال والاستقبال أو الاستمرار الذي يستوعب الأزمنة الثلاثة.

ثالثاً: المصدر في السياق:

المصدر واحد من الكلمات التي تدخل السياق وتعمل عمل الفعل، وكل ما عمل عمل الفعل فقد أفاد زمانه، والذي يهمنا من قواعد النحويين في المصدر، هو أن المصدر يمكنه أن يدل على الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال، وذلك على ضوء القرائن الموجودة في السياق.

وفي الحق أن المصدر يرتبط بالزمن في صورة لا تقل وضوحاً عن ارتباط الفعل به، أو لا تزيد غموضاً عن ذلك الغموض الذي نلحظه في محاولة الربط بين الفعل والزمن[1].

ولئن كان عمل اسم الفاعل لأنه جرى على الفعل المضارع فدل بالتالي على زمنيه الحال أو الاستقبال – فإن عمل المصدر جاء لاشتراكه مع الفعل في الأصل الاشتقاقي، ولأنه بتقدير "أن والفعل" الذي هو من لفظه. وهذا المعنى موجود في كل الأزمنة. وحين كان المصدر كلمة واحدة مستقلة كان عاجزاً عن تعيين الزمن – وإن كان يفيد معنى الزمن من ناحية الاستلزام، لأننا والحالة هذه، لا نستطيع أن نميز فعل المصدر أهو الماضي أم المضارع أم الأمر، فنحن إذا سمعنا

---

(1) أنظر د. إبراهيم انيس من أسرار اللغة 171.

أو قرأنا كلمة قيام لم نميز أهي من قولنا: إن قام أو أن يقوم أو أن قم. وإلى هذا أشار ابن مالك في ألفيته:

المصدر اسم ما سوى الزمان من   مدلولي الفعل كأمن من أمن

ومدلولا الفعل هما الحدث والزمان، فيكون المصدر هو اسم الحدث.

ومذهب البصريين معروف في اعتبار المصدر أصل المشتقات، وإن الأفعال مأخوذة منه، ومن هذا يقول ابن السراج مبيناً العلاقة بينهما.

(المصدر، اسم كسائر الأسماء إلا أنه معنى غير شخص، والأفعال مشتقة منه، وإنما انفصلت من المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاثة بتصرفها)[1].

وقال ابن مجاشع في كتاب معاني الحروف (الفرق بين كرهت خروجك وكرهت أن تخرج أن الأول مصدر غير مؤقت، والثاني مصدر مؤقت لأنه بين فيه الوقت)[2].

(وفي تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني من قال: فإنما هي إقبال وإدبار لم يقل فإنما هي أن تقبل وأن تدبر وإن كان هذا بالمعنى المصدر، وذلك لأن قوله إقبال دال على الأزمنة الثلاثة دلالة مبهمة غير مخصوصة فهو عام، وقولك أن تقبل خاص لأن أن تخصص الاستقبال)[3].

ونحن بحاجة للسياق ليعين لنا زمن المصدر، وذلك بفضل ما في السياق من قرائن لفظية، وبفضل ما يعطينا المقام من قرائن حالية. وإذا شئنا أن نعرف زمن

---

(1) ابن السراج، م.س1/ 190.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر2/ 187.

(3) م.ن2/ 187.

المصدر في السياق فسبيلنا أن ننظر في معناه، والمصدر في السياق يأتي على أحد معنيين إما على الإنشاء وإما على معنى الخبر.

وإذا كان المصدر على معنى الإنشاء فهو على معنى فعل الأمر الذي هو من مادته، فيكون زمن المصدر عندها زمن فعل الأمر، فقولنا "دفاعاً عن الوطن" بمعنى دافعوا عن الوطن وبزمانه، ومنه قول الشاعر:

على حين الهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب[1]

فهو بمعنى اندل، وبزمنه.

وإذا كان المصدر على معنى الخبر فهو على معنى الحرف المصدري وزمانه، وسنجد عند دراسة الحروف المصدرية إن "أن" تخلص الفعل المضارع للاستقبال، وأن (ما وأن) تخلصانه للحال، وتلعب الظروف نحو الآن وغدا وكذلك القرائن الحالية، دوراً مهما في تعيين المصدر المؤول وزمانه، وقد نقول:

يسعدني حضورك = فالزمن مستقبلي إذا كان بتقدير أن تحضر

يسعدني حضورك في القريب العاجل = فالزمن مستقبلي بفضل القرينة (في القريب)

يسعدني حضورك الآن = فالزمن حالي بفضل القرينة الظرفية "الآن"

يسعدني حضورك= فالزمن حالي إذا كان بتقدير أنك حاضر

يسعدني حضورك = فالزمن حالي بفضل القرينة الحالية إذا قلتها لمن هو في بيتك

(1) الصبان، حاشية الصبان2/ 285.

يعجبني قولك = فالزمن حالي إذا كان بتقدير ما تقول.

وقد يكون المصدر منوناً غير مضاف فيعتمد على القرينة التي في السياق لتعيين زمنه، فقد يكون مستقبلاً، كما في قوله تعالى (أو إطعام في يوم ذي مسغبة)[1].

وقد يكون ماضياً كما في قول الشاعر:

بضرب بالسيوف رؤوسَ قوم أزلنا هامهن عن المقيل[2]

وذلك بفضل القرينة "أزلنا"

وقد يكون المصدر معرفاً بأل التعريف، وعندها يكون مطلقاً، فقد يفيد الماضي أو الحال أو الاستقبال، وذلك على ضوء القرينة، نحو:

الصيام أفادني = فالزمن ماض بفضل القرينة "أفادني"

الصيام هذا اليوم سنة = فالزمن حالي بفضل القرينة "هذا اليوم"

أنوي الصيام = فالزمن مستقبلي بفضل القرينة (أنوي)

أنوي الصيام غدا من السنة = فالزمن مستقبلي بفضل القرينة "غدا"

نخلص من كل هذا إلى أن المصدر يصبح في السياق قادراً على إفادة الزمن، وهو أمر لم يتحقق له في حالة الأفراد، ولهذا فزمن المصدر نحوي لا صرفي.

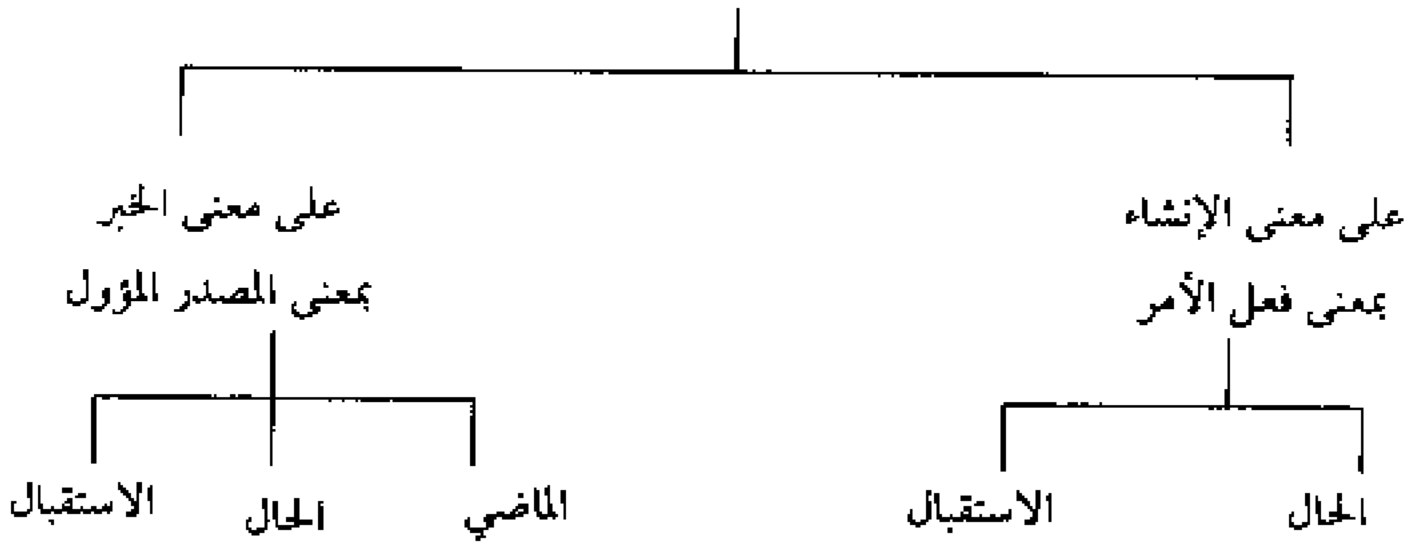
ويكون الزمن النحوي للمصدر كما يلي:

---

(1) سورة البلد، 90/ 14.

(2) سيبويه، م.س1/ 190، والبيت نسبه العيني للمرار بن منقذ.

الزمن النحوي للمصدر



الفصل الثاني

الزمن والجهة

الزمن والجهة

تحدثنا عن الزمن الصرفي فوجدناه زمن الفعل المفرد، إذ تدل ثلاث صيغ على ثلاثة أزمنة دلالة غير محددة ولا موجهة، (فَعَلَ) تدل على الزمن الماضي من غير تعيين لذلك الماضي، أهو الماضي البعيد عن الحاضر أم القريب منه، أهو المتصل بالحاضر أم المنقطع عنه، وكذلك الشأن مع صيغة "يفعل" التي تدل على الحال أو الاستقبال، وصيغة "اِفعَلْ" التي تدل على الاستقبال.

وما كان بإمكان الصيغة وحدها أن تحدد الزمن أو توجهه لأنها تفتقر إلى أسباب تحديده وتوجيهه، فالذي يحدد الزمن ويوجهه هو تلك الأدوات والحروف والنواسخ والظروف التي قد ترد في النص فتتعاون مع الصيغة لضبط الزمن وتوجيهه، ولهذا افتقر الزمن الصرفي إلى التوجيه لافتقاره إلى السياق، بل إن السياق قادر على أكثر من ذلك، إنه قادر – كما تبين لنا – على جعل الصيغة تتخلى عن زمنها الأصلي الوضعي لتفيد زمناً جديداً، بفضل مجموع القرائن اللفظية أو المعنوية أو الحالية، التي تعطي الجملة معنى وزمناً قد يكونان مختلفين عن المعنى والزمن الافراديين، بل لقد وجدنا السياق يضفي على بعض الصيغ الاشتقاقية معنى الزمن كما هو الحال في المصدر والصفة بأنواعها من اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة وصيغة مبالغة، وهكذا افتقر الزمن الصرفي إلى معنى الجهة بينما تحققت الجهة في الزمن النحوي، ومعنى الجهة هذا نعتبره فارقاً جديداً بين الزمن الصرفي والزمن النحوي.

ولأن الزمن النحوي هو زمن الجملة بمجموع ما فيها من قرائن لفظية ومعنوية وحالية، ولأن دور هذه القرائن توجيه الزمن، فقد بات من المتعذر الحديث

عن الزمن النحوي من غير فهم لاصطلاح الجهة في الزمن، إذ لا يتحقق الزمن النحوي إلا بالجهة، لأن الزمن النحوي هو امتزاج الزمن بالجهة.

لقد نسب النحاة هذا الذي نسميه معنى "الجهة" لبعض الحروف، فقالوا في "قد" إنها تقرب الماضي من الحال، ونسبوا إلى "سين وسوف" قصر صيغة المضارع على الاستقبال، بعد أن كانت صالحة للحال والاستقبال، ونظروا في جميع الحروف التي تدخل على صيغة المضارع "يفعل"، وفي تأثيرها وتوجيهها الزمني، فقالوا في حروف النفي:

ما يفعل: تدل على الزمن الحالي.

لن يفعل: تدل على الزمن المستقبل.

لا يفعل: تدل على عموم الزمن، أي استمرار الزمن عند بعضهم، وعلى المستقبل عند الآخرين.

لم يفعل: تدل على الزمن الماضي المنقطع.

أما "النواسخ" نحو كان وأخواتها، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع، مما يسمى أفعالاً ناقصة، فقد جيء بها لتضيف معنى الزمن للجملة الاسمية التي قد تفتقر إليه. وتوجه هذه النواسخ الزمن الواحد توجيهاً معيناً، يحمل معاني القرب والبعد والاتصال والانقطاع والاستمرار والتحول والشروع والمقاربة، وغيرها من المعاني العامة التي تحملها هذه الأفعال. ولو أخذنا صيغة الماضي وأدخلنا عليها ما يمكن أن يدخل من النواسخ والحروف لتشعب الزمن وتوجه على النحو التالي[1]:

---

(1) انظر د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها 128-129.

الصيغة	الزمن
1- فَعَل	الماضي البسيط: لا جهة حيث الصيغة مجردة من القرائن.
2- قد فعل	الماضي القريب: قد قربت الماضي من الحال لأمر متوقع.
3- كان قد فعل	الماضي القريب المنقطع: كان أفادت الانقطاع، وقد أفادت القرب.
4- كان فعل	الماضي البعيد المنقطع: كان أفادت الانقطاع البعيد.
5- كان يفعل	الماضي المتجدد: كان أفادت الماضي، والصيغة أفادت التجدد.
6- صار يفعل	الماضي التحولي: صار أفادت التحول بمعناها والمضي بصيغتها.
7- ما زال يفعل	الماضي المتصل بالحاضر: ما زال أفادت الاتصال بمعناها والمضي بصيغتها.
8- ظل يفعل	الماضي المستمر: ظل أفادت الاستمرار بمعناها والمضي بصيغتها.
9- كاد يفعل	الماضي المقارب: كاد أفادت القرب بمعناها والمضي بصيغتها.
10- شرع يفعل	الماضي الشروعي شرع أفادت الشروع والبدء بمعناها والمضي بصيغتها.

والزمن في هذه السياقات العشرة لم يتغير فهو الزمن الماضي، ولكن هذا الماضي تشكل ووجه إلى عشر جهات، بفضل ما علق أو اتصل بالصيغة من قرائن، وهكذا امتزج الزمن بالجهة، وتكون لدينا أنواع متعددة للزمن الواحد. فكان لدينا عشرة أنواع من الزمن الماضي، بينما لم نجد في الزمن الصرفي إلا ماضياً واحداً هو الماضي المطلق غير الموجه، وقد اعتمدنا في هذه الأمثلة الجملة الخبرية المثبتة، ولم ندخل في السياقات توكيداً أو نفياً.

هذا بالنسبة للزمن الماضي وتفريعاته وجهاته التي يمكن أن يتوجه إليها. والزمن الحالي بدوره يمكن أن يتشعب بفضل امتزاج الجهة مع الزمن، ومثله الزمن المستقبل، وهذا ما سنتحدث عنها في الفصل الثالث من هذا البحث، وكل ما ذهبنا إليه يشير إلى ضرورة فهم معنى الجبهة لفهم الزمن في السياق.

الجهة هي التحديد الزمني الجديد الذي تفيده القرائن في السياق، ولئن كان اصطلاح Tense في اللغة الإنجليزية يقابل اصطلاح الزمن الصرفي في اللغة العربية فإن اصطلاح Aspect يقابل اصطلاح الجهة.

إن وجود اصطلاح الجهة في أي لغة يدل على مرونة تلك اللغة وعبقريتها في تركيب السياق، بتضام الصيغ والأدوات ليتكون منها جميعاً فهم جديد وزمن جديد.

ولما كان الفعل يدل على الحدث وعلى الزمن، ويدخل في الإسناد فقد نظر النحاة إلى الجهة في الفعل من هذه الأبعاد الثلاثة، فكانت الجهة في معنى حدث الفعل والجهة في زمن الفعل، والجهة في إسناد الفعل. فالجهة إذن تخصيص لعموم ما في الفعل من حدث وزمن وإسناد[1]. والذي يهمنا هنا هو الجهة في معنى الزمن.

---

(1) انظر د. تمام حسان م ن صفحة 26.

الجهة في معنى الزمن

الجهة في الزمن هي التي تعنينا أكثر من غيرها وهي تتعين بفضل القرائن، ولابد لنا ونحن ندرس الجهة في الزمن أن ندرس هذه القرائن التي تتدخل في تعيين زمن الجملة.

والقرائن التي يمكن أن تدخل في السياق وتؤثر فيه زمنياً وتوجهه توجيهاً معيناً هي: الحروف والنواسخ والظروف. وسندرس كلاً من هذه لنرى نوع تأثيرها ومبلغه في جهة الزمن.

1- الحروف:

الحرف بأصل وضعه قاصر عن الدلالة على معنى تام بمفرده، وهو كما عرفه النحاة لا يدل على معنى في نفسه أو إنه كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فقط. ولم يشذ عن هذا التعريف إلا ابن النحاس الذي ذهب إلى أن الحرف يدل على معنى في نفسه.

ولكن دور هذه الحروف يأتي من أنها تلعب دوراً مهماً في المفردات والجمل فتكسبها معاني جديدة. وما كان للغة أن تكون لغة إلا بهذه الحروف التي تتضمن معاني الجمل أحياناً، وهي كثيرة ومتعددة شكلاً وعملاً ووظيفة، يختص بعضها بالأسماء، كأل التعريف التي تكسب النكرة معنى التعريف، وحروف الجر بمعانيها المختلفة، إذ يختلف معنى الحرف من سياق إلى سياق.

ومن الحروف ما يختص بالأفعال مثل: قد والسين وسوف وحروف النصب والجزم، ومنها ما هو مشترك. والذي يهمنا من هذه الحروف تلك التي تدخل على

الأفعال فتؤثر في معانيها وأزمنتها، الأمر الذي جعل النحاة يشترطون تعليق الحرف. والتعليق دليل على دور الحرف وأهميته في الفعل معناه وزمنه. وقد نسب النحاة إلى الحروف قدرتها على تغيير الزمن أو قلبه، والصحيح أن هذه الحروف لا تغير زمن الفعل دائماً، ولكنها توجهه توجيهاً معيناً أو تقصره على زمن واحد بعد أن كان صالحاً لزمنين.

فعندما دخلت "قد" على "فعل" لم تغير زمن الفعل، وفعل وقد فعل كلاهما لمعنى الزمن الماضي ولكن "قد" وجهت هذا الزمن الماضي وقربته من الحال، وكذلك سيفعل وسوف يفعل، فكلها أفعال تفيد الاستقبال، ولكن السين تجعله أقرب إلى الحال من سوف أي إنها وجهته وجهة زمنية.

ونستعرض هذه الحروف لنرى مدى تأثيرها في زمن الجملة، وتوجيهها لذلك الزمن، وكلها من الأحرف الداخلة على الفعل، وسنحاول ما أمكن أن نتجنب قضايا الشكل والإعراب، وأن نجعل اهتمامنا بفكرة الزمن أكثر من غيرها.

وسنحاول وضع هذه الحروف في مجموعات، على ضوء المعنى الذي يجمعها، أو على ضوء الأثر الإعرابي، إذا تعذر جمعها على أساس المعنى، وستبقى لدينا حروف متفردة مثل قد، و إذن.

وهذه الحروف هي:

قد

نتحدث هنا عن قد الحرفية التي تختص بالفعل، ويكون الفعل معها متصرفاً خبرياً مثبتاً مجرداً من النواصب والجوازم والسين وسوف، ونترك الحديث عن قد التي تكون اسم فعل بمعنى يكفي.

وترد قد مع الفعل الماضي ومع الفعل المضارع، ولقد نسب إليها النحاة معاني مع كل منهما، وسنناقش تلك المعاني.

أولاً: قد مع الفعل الماضي "قد فعل"

أبرز ما اتفق عليه النحاة أو كادوا أن "قد" مع الفعل الماضي تفيد معاني ثلاثة هي: التحقيق، التوقع، التقريب:

1- التحقيق: وهو المعنى الأول الملازم لها، والذي نكاد نفهمه أن النحويين أرادوا بالتحقيق معنى التوكيد، ذلك لأن معنى التحقيق بحصول الفعل قائم أصلاً بصيغة الفعل التي هي صيغة "فَعَلَ" وإنما جاءت قد لتؤكد هذا المعنى.

ولمعنى التحقيق والتوكيد هذا كثر مجيؤها في مواطن القسم مقترنة باللام، سواء أكانت لام توكيد أو لام قسم.

ومن جيد ما أشار إليه ابن هشام في معنى التوكيد والتحقيق قول بعضهم ("قد" في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل "إنّ" في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد)[1]، حتى إنهم يقدرونها في جواب القسم نحو "قتل أصحاب الأخدود"[2] فهي بتقدير، لقد قتل أصحاب الأخدود.

ومن مجيئها في القسم والتوكيد قوله تعالى: ولقد همت به وهمّ بها لولا أن رأى برهان ربه[3]. ومنه قول لبيد:

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها[4]

(1) ابن هشام، مغني اللبيب 231- 232.

(2) سورة البروج، 85/ 4.

(3) سورة يوسف، 12/ 24.

(4) ابن الانباري/ شرح القصائد السبع الطوال.

2- التوقع: ولقد وضعها صاحب الكافية[1] في حروف التوقع، بل لم يجد غيرها تحت هذا العنوان. وقال ابن فارس (قد جواب لمتوقع[2] ويعنون بالتوقع أن تأتي في جواب لأمر كان متوقعاً، فلا يقال قد فعل إلا لمن ينتظر الفعل ويتوقعه، ولذلك قال سيبويه: (ولما يفعل، وقد فعل إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً)[3]، ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة، فهو جواب لمن كان ينتظر وقت الصلاة ويتوقع اقترابه. ومنه قوله تعالى: "قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله"[4]. قال ابن هشام: (لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها)[5]، ومنه قول النعمان:

وقد أنكر بعضهم على جمهور النحاة أن تكون "قد" مع الماضي بمعنى التوقع، إذ إن التوقع انتظار لأمر مستقبلي والماضي قد وقع وتحقق. وقد أجيب على ذلك بأنه كان متوقعاً من قبل الجواب وعبارة ابن مالك في ذلك حسنه، فإنه قال: (إنها تدخل على ماضٍ متوقع، ولم يقل إنها تفيد التوقع)[6].

ومفهوم التوقع هو الذي أشار إليه سيبويه بقوله: إنما هي لقوم ينتظرون شيئاً.

وإنا لنستغرب كيف نسب النحاة التوقع إلى "قد"، مع أنه مستفاد من المقام وليس من قد، وليس من صيغة الفعل الماضي التي تفيد التحقيق، الذي يصطدم مع

(1) انظر ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو 2/ 387.

(2) ابن فارس، الصاحبي ص155.

(3) سيبويه، الكتاب، 3/ 115.

(4) سورة المجادلة , 58/ 1.

(5) ابن هشام / مغني اللبيب228.

(6) ابن هشام، م.س 288.

معنى التوقع، وبمعنى آخر ليس من المألوف أو المقبول أن تفيد صيغة قد فعل معنيين متعاكسين هما التحقيق والتوقع، هذا بالرغم من الايضاح الذي ورد في عبارة ابن مالك على لسان ابن هشام المذكورة سابقاً.

والسؤال: هل يقتصر استعمال "قد فعل" على الجواب لقوم ينتظرون أو يتوقعون، ألا نستعمل "قد فعل" في غير هذا المقام.

يجيبنا السيرافي مفسراً قول سيبويه فيقول: (يعني أن الإنسان إذا سأل عن فعل فاعل أو كان يتوقع أن يخبر به قيل له "قد فعل" وإذا كان المخبر مبتدئاً قلت فعل فلان كذا وإذا أردت أن تنفي والحدث يتوقع إخبارك عن ذلك الفعل قلت: لمّا يفعل وهو نقيض قد فعل)[1].

وقول السيرافي هذا، يحجر استعمال قد ويضيق بها، مع أن الاستعمال يؤكد أن "قد" من الأدوات التي يكثر استعمالها. وصاحب الكافية بالرغم من أنه سمى "قد" حرف توقع، ولم يجد غيرها لهذا المعنى، فإنه يقول (وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط، ويجوز أن تقول قد ركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه[2].

إن هذا الإقرار من صاحب الكافية يزيدنا شجاعة في مناقشة جمهور النحاة في أن استعمال قد مع الماضي مطلق، وليس شرطاً أن يكون جواباً لقوم ينتظرون ويتوقعون.

وحكاية التوقع هذه أو كون "قد فعل" لقوم ينتظرون، جرّت إلى أمر آخر يتعلق بالدلالة الزمنية في "قد فعل"، وهو مفهوم التقريب، أي أن "قد" تقرب الزمن الماضي من الزمن الحاضر الذي هو زمن التكلم، وهو المعنى الثالث في قد.

---

(1) سيبويه، الكتاب 4/ 223 في الهامش.

(2) ابن الحاجب، م.س2/ 388.

3- التقريب: أي إن وجود قد مع الماضي يقرب الماضي من زمن الحال، وقد سماها ابن يعيش "حرف التقريب" وليس غيرها للتقريب. وقال ابن يعيش (قد حرف معناه التقريب، وذلك أنك تقول: قام زيد فتخبر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلا أن ذلك الزمن قد يكون بعيداً، وقد يكون قريباً من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قربته بقد فقد قربته مما أنت فيه، ولذلك قال المؤذن: قد قامت الصلاة، أي قد حان وقتها في هذا الزمان ولذلك يحسن وقوع الماضي بموضع الحال)[1].

وفي قول ابن يعيش هذا إشارة إلى مصطلح الجهة Aspect في الدلالة الزمنية في علم النحو الحديث، إذ إن الزمن في "فعل" و"قد فعل" هو الزمن الماضي المستفاد من صيغة الفعل، ولكن "قد" حين دخلت على الفعل وجهت الزمن الماضي فجعلته قريباً من الزمن الحاضر أو الحالي.

ولتأثير "قد" في الفعل الماضي أمكن أن يأتي الفعل الماضي المقترن بها في موضع الحال، أي أمكن أن تكون الجملة الفعلية في محل نصب حالاً، ولهذا يتقارب المعنى والزمن في قولنا: جاء زيد مبتسماً، جاء زيد يبتسم، جاء زيد قد ابتسم.

وحين قال الكوفيون إن صيغة الماضي قد ترد بمعنى الحال مستشهدين بقول أبي صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك هزة   كما انتفض العصفور بلله القطر

رد عليهم البصريون بأن ذلك بتقدير "قد" قد بلله، فقربته من الحال.

فالبصريون لا يرون صيغة الماضي تقع حالاً إلا مقرونة بـ"قد" ظاهرة نحو قوله تعالى "وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصّل لكم"[2] ومضمرة

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 8/ 147.

(2) سورة الأنعام 6/ 119.

نحو قوله تعالى "أنؤمن لك واتبعك الأرذلون"[1] وقوله تعالى "أو جاؤوكم حصرت صدورهم".

ومن مجيئها ظاهرة قول امرئ القيس:

فجئت وقد نضّت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

والمعنى جئت إليها في حال خلع ثيابها لأجل النوم[2].

ولكن جمهور النحاة لم يجعلوا معنى التقريب في "قد فعل" عندما يكون حالاً فقط، ولم يجعلوه فقط عندما يكون في معنى التوقع، ولقوم ينتظرون. بل أطلقوا حكماً عاماً مفازه أن "قد" إذا اقترنت بالفعل الماضي قربته من زمن الفعل أي من الزمن الحاضر. وهو أمر يحتاج إلى الوقوف والتبين، وهو أمر رده بعض النحاة المحدثين , ولقد جاء اعتراض هؤلاء المحدثين في أمرين:

1. أن يقتصر استعمال "قد فعل" على الجواب لقوم ينتظرون، بل إن استعمالها مطلق حيثما لزم التوكيد.
2. أن تكون دلالة "قد فعل" الزمنية دائماً هي تقريب الماضي من الزمن الحاضر.

ونحن إذا تتبعنا النحاة المحدثين وجدناهم فريقين، إذ يرى الفريق الأول رأي القدماء في استعمال "قد فعل" وفي دلالتها، أما الفريق الثاني فإنه لا يرى هذا التقييد في الاستعمال وفي الدلالة الزمنية.

---

(1) سورة الشعراء 26/ 111. سورة النساء 4/ 90.

(2) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح 1/ 236.

ومن الفريق الأول نذكر الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور تمام حسان والدكتور مهدي المخزومي في بعض أقواله، فقد ذهب الدكتور السامرائي إلى ما ذهب إليه القدماء، وكذلك إلى ما ذهب إليه المستشرق الأستاذ "رايت" من أن "قد فعل" تدل على وقوع الحدث تماماً قبل زمن التكلم قليلاً. ويبين الدكتور السامرائي أنه إلى مثل هذا توصل كل من المسيو لاشير والمسيو ديمومبين، في تناولهما مسألة الزمان في الفعل العربي فقد اهتديا إلى الماضي القريب[1].

وفي جدولته للزمن والجهة في الزمن ذهب الدكتور تمام حسان[2] إلى الرأي نفسه، وهو أن "قد" مع الفعل الماضي تقربه إلى الزمن الحاضر.

أما الفريق الثاني فإنه لا يرى تفاوتاً في الدلالة الزمنية بين التركيبات التالية: فعل، قد فعل، لقد فعل، وإنما التفاوت عندهم في وجه التوكيد، وهم بذلك يجردون قد مع الفعل الماضي من الدلالة الزمنية.

وممن يرى هذا الرأي د. حامد عبد القادر[3] والدكتور مالك المطلبي، والأخير لا ينفي دلالة "قد" على تقريب الماضي من الحاضر في بعض الاستعمالات، ولكنه ينفي بجزم أن تكون "قد" بهذه الدلالة حيثما وردت، فهو يقول (فما نريد أن نبينه أن المركب "قد فعل" شأنه شأن صيغة فعل يدل على ماض قد يكون مطلقاً أو قريباً أو بعيداً. وإذا كانت قد ذكرت استعمالات يتجه فيها المركب قد فعل إلى التعبير عن الماضي القريب، فإن استعمالات أخرى تبين اتجاه صيغة فعل إلى التعبير عن الزمن ذاته)[4].

---

(1) د. إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وابنيته. 28.

(2) د. تمام حسان، م.س الجداول الزمنية.

(3) د. حامد عبد القادر، مقالته في مجلة مجمع اللغة العربية 10/ 68.

(4) د. مالك المطلبي، الزمن واللغة، 233.

ونشير إلى رأي متوسط للدكتور مهدي المخزومي فهو يقول:

الحقت العربية "قد" ببناء "فعل" ليدل المركب على معنى زائد على ما يدل عليه البناء المطلق نفسه، من تأكيد وقوع الحدث وإزالة الشك في وقوعه. ولكن لهذا المركب في الاستعمالات دلالات أخرى غير ما ذكرت، وهي الدلالة على وقوع الحدث في زمان قريب من الحاضر)[1] وهو بهذا يجعل التوكيد هو المعنى الأول والغرض الأول لاستعمال "قد" مع الماضي، ولكنه لا ينفي دلالتها الزمنية في بعض الاستعمالات تقريب الماضي من الحاضر.

والذين ينفون عن "قد" لزوم دلالتها الزمنية وتقريب الماضي من الحال أو الحاضر ينفون في الوقت ذاته أن يقتصر استعمالها على حال الانتظار والتوقع.

والذي نراه أن التحقيق أو التوكيد هو المعنى الملازم للتركيب "قد فعل"، أما دلالة "قد" الزمنية في تقريب الماضي من الحال فهو أمر كائن في بعض الاستعمالات ولكنه غير مطرد وغير مستلزم، بل يختلف الأمر من استعمال لأخر.

ونطرح هنا على سبيل المثال عدداً من الأمثلة أو الاستعمالات، نجد فيها معنى التوكيد أو التحقيق ملازماً لاستعمال قد مع الماضي، من غير أن نجد أي دلالة زمنية تفيد تقريب الماضي من الحاضر.

قال تعالى:

1. إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل[2].
2. قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها[3].

---

(1) د. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه 150-151.

(2) سورة يوسف 12/ 77.

(3) سورة الشمس 91/ 9-10.

3. قد أفلح المؤمنون[1].

4. سنة الله التي قد خلت من قبل[2].

والشيء نفسه نقوله في استعمال لقد فعل حيث لزم التوكيد أو القسم.

قال تعالى:

- لقد نصركم الله في مواطن كثيرة[3].
- ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر[4].

وقال عنتره:

ولقــد ذكرتــك والرمــاح نواهــل مــني وبــيض الهنــد تقطــر بالــدم[5]

إن عنترة لم يذكر عبلة ساعة إخبارها بـل ذكرهـا في المعركـة، والبعـد الـزمني بينهما كبير.

وقال الشاعر:

ولقــد علمــت لتــأتين منــيتي إن المنايــا لا تطــيش ســهامها[6]

(1) سورة المؤمنون 23/ 1.

(2) سورة الفتح 48/ 23.

(3) سورة التوبة 9/ 25.

(4) سورة القمر 54/ 40.

(5) ديوان عنترة.

(6) الانباري شرح القصائد السبع 301.

فهل يعقل أن علمه بحتمية الموت جاء قبل قليل من لحظة الكلام؟ أم أن ذلك أمر دفين في عقله ووجدانه تأكد عنده مع امتداد سني العمر، فجاء على سبيل الحكمة؟

ولو مضينا نناقش هذه النصوص وأمثالها، لوجدنا في كل منها من القرائن اللفظية والمعنوية والتاريخية، ومن المقام الذي وردت فيه، ما ينفي إكراهها على الدلالة الزمنية المحددة التي نسبها إليها النحاة، وهي تقريب الماضي من الحال، ولوجدنا ما ينفي ضرورة أن يكون استعمال "قد فعل" لقوم ينتظرون، أو جواباً لسؤال غير معلن، أي من غير اشتراط للتوقع.

والذي نراه أن لـ"قد" مواضع يقتضيها الاستعمال اللغوي السليم من غير التفات للبعد الزمني، ومن غير أن تكون فقط لقوم ينتظرون.

ومن هذه المواضع:

1. ورودها مع الفعل الماضي في جواب الشرط، ومن ذلك قوله تعالى:
   - إن يمسسكم قرح فقد مسّ القوم قرح مثله[1].
   - فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز[2].
2. ورودها مع الفعل الماضي في جواب القسم كقوله تعالى:
   - تالله لقد آثرك الله علينا[3].

(1) سورة آل عمران 3/ 140.
(2) سورة آل عمران 3/ 185.
(3) سورة يوسف12/ 91.

بل إن النحاة أوجبوا تقديرها إن كانت محذوفة من جواب القسم، فقد فهموا قول امرئ القيس:

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا، فما إنْ من حديث ولا صال[1]

أنه بتقدير "لقد ناموا".

وقد حاول ابن عصفور[2] أن يعقد علاقة بين ورود "قد" واللام في جواب القسم الماضي وبين المعنى الزمني فقال (إن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت، فإن كان قريباً من الحال جيء باللام وقد جميعاً نحو "تالله لقد آثرك الله علينا" وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها، واستشهد بالآية السابقة وبيت الشعر السابق، فرد عليه صاحب المغني بقوله: (والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال، إذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له به في الأزل، وهو متصف به مذ عقل، والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه)[3].

وفي قول صاحب المغني هذا ما يعزز ما ذهبنا إليه من عدم تقيد "قد فعل" بدلالة زمنية مطردة.

3. ورودها مع الفعل الماضي في أول الكلام وبداياته، وكأنه أمر مستملح في التركيب اللغوي السليم، إما للتوكيد أو لطلاوة الكلام وقوة التعبير أو مراعاة للجانب الصوتي، من غير التفات إلى جهة معينة في الماضي، من قرب أو بعد سوى الماضي المطلق.

---

(1) ابن هشام مغني اللبيب 229.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

وهذا كثير في الشعر العربي القديم وفي الاستعمال الحديث شعراً ونثراً، حيث ترد قد من غير أن تكون للتوقع ولقوم ينتظرون، ومن غير قصد للتحديد الزمني.

وأخذا بمقولة النحاة بعيداً عن التعميم، فإننا نحاول أن نبين الحالات التي تفيد فيها "قد" مع الماضي تقريب ذلك الماضي من الزمن الحالي زمن التكلم. وهذه الحالات هي:

1) في حالة التوقع والانتظار:

إن من شأن المتوقع أو المنتظر أن يجد جواباً مؤكداً على الحدث الذي ينتظره ويتوقعه، فإذا قيل له قد تحقق الذي كنت تتوقع، فإن في هذا الجواب تطميناً وتوكيداً له. وهنا يكون من المنطق أن الحدث تحقق قريباً جداً من لحظة الكلام، فالتوقع وقرب وقوع الحدث ينسجمان. ويؤكد هذا تلك المقارنة الزمنية التي عقدها سيبويه بين قد، لمّا، (قد فعل، لمّا يفعل) قال سيبويه (ولما يفعل، وقد فعل إنما هي لقوم ينتظرون شيئاً)[1].

وقال المرادي: (وكلام الزمخشري يدل على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع، وكذلك قال ابن مالك في التسهيل)[2]. وقال ابن الخباز: (إذا دخل قد على الماضي أثر فيه معنيين تقريبه من زمن الحال وجعله خبراً منتظراً)[3].

(1) سيبويه، الكتاب 3/ 115.

(2) المرادي، الجنى الداني257.

(3) المصدر نفسه.

2) إذا كان الماضي حالاً:

وقد بينا أن البصريين أوجبوا دخول "قد" على الفعل الماضي إذا كان موقعه الأعرابي حالاً، سواء أكانت ظاهرة كقوله تعالى "وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا[1] أو مقدرة كقوله ت"عالى: هذه بضاعتنا ردت إلينا"[2]. وقد خالفهم الكوفيون في ذلك.

ثانياً: قد مع الفعل المضارع "قد يفعل"

نسب النحاة إلى قد مع الفعل المضارع معاني أبرزها التوقع والتقليل والتكثير. والتوقع منسجم مع الفعل المضارع حيث إنه لأمر لم يقع حتى لحظة الكلام، بل هو أمر مستقبلي، قد يكون وقد لا يكون. والاستقبال من دلالات الفعل المضارع، وفي التوقع قال ابن هشام: (وذلك مع المضارع واضح كقولك قد يقدم الغائب اليوم، إذا كنت تتوقع قدومه)[3].

وكما هو معنى التحقيق في "قد فعل" يأتي معنى التوقع في "قد يفعل ولأن التوقع مع المضارع بهذا اللزوم، فإن بعض النحاة لم يذكروه أو لم يقفوا عنده[4].

أما معنيا التقليل والتكثير في "قد يفعل" فقد يتعاوران الاستعمال الواحد، ولقد كان ذلك موضع خلاف عند النحاة في الشاهد الواحد، وقد ذكر سيبويه قول الهذلي:

قد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أثوابه مُجّت بفرصاد[5]

---

(1) سورة البقرة 2/ 246.

(2) سورة يوسف 12/ 65.

(3) ابن هشام، م.س227-228.

(4) م.ن.

(5) سيبويه، الكتاب 4/ 224.

واستشهد جماعة ببيت امرئ القيس:

قد أشهد الغارة الشعواء تحملني ... جرداء معروقة اللحيين سرحوب[1]

ونحن نورد قوله:

وقد اغتدي والطير في وكناتها ... بمنجرد قيد الأوابد هيكل[2]

وقول الشاعر:

قد يشيب الفتى وليس عجيباً ... أن يُرى النور في القضيب الرطيب

أتكون معاني قد مع المضارع في هذه الشواهد وأمثالها تفيد الكثرة أم القلة؟ الذي نلمحه أن هذه الأمور تأتي على غير المألوف وغير العادة فهي إلى معنى التقليل أقرب، ولكنها على قلتها ومخالفتها للمألوف ممكنة متكررة عند المفتخرين أو القائلين بها. ولو كثر الشيء أو كان ممكناً ميسراً مألوفاً لما كان موضع افتخار.

ويزيد هذا ما قاله سيبويه حيث جعل قد مع المضارع بمنزلة ربما التي هي حرف تقليل، فقال: (وتكون قد بمنزلة ربما)[3].

ولقد أشكل على النحاة ورود قد يفعل في القرآن الكريم فيما يتعلق بصفات الله سبحانه وأعماله، كقوله تعالى: (قد يعلم الله)[4] وقوله: (قد نرى تقلب وجهك

(1) ابن هشام، مغني اللبيب 231.

(2) امرؤ القيس/ الديوان.

(3) سيبويه، م.س4/ 224.

(4) سورة النور 24/ 63.

في السماء)[1] فقد تحرجوا أن ينسبوا معنى القلة لله سبحانه، فقالوا إنها أفادت الكثرة أو التكثير.

والذي نراه في مثل هذه الآيات ألا ننشغل بمعاني القلة أو الكثرة، لأن قدرة الله سبحانه مطلقة لا تحد، والقلة والكثرة صفات للمحدود وفعل الإنسان محدود وفعل الله مطلق. والأجدر في مثل هذه أن تدرس هذه الآيات دراسة بلاغية يعرف بها لماذا ورد هذا النص على هذا النمط.

السين وسوف

حرفان مختصان بالفعل المضارع ويدلالته على المستقبل، وهما عند النحاة حرفا تنفيس و حرفا استقبال. وحروف الاستقبال عند الزمخشري[2] هي السين وسوف وأن ولا ولن. ومن إشارات سيبويه في ذلك قوله: (وأما سوف فتنفيس فيما لم يكن بعد، ألا تراه يقول "سوّفته")[3]. واصطلاح التنفيس معناه (تخليص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمان الواسع وهو الاستقبال)[4]، وذلك أن الفعل المضارع يحتمل الحال أو الاستقبال، ولكن اقترانه بأحد هذين الحرفين يصرفه إلى الاستقبال، وينفي عنه الزمن الحالي.

---

(1) سورة البقرة 2/ 144.

(2) انظر ابن يعيش، شرح المفصل8/ 148.

(3) سيبويه، الكتاب 4/ 233.

(4) السيوطي، همع الهوامع2/ 72.

وقد ذكر بعضهم أن لهما معنى زمنياً آخر هو الاستمرار، وقد رد هذا بقولهم إن الاستمرار مستعاد من المضارع وليس من الاستقبال، وليس من السين وسوف)[1].

وبهذا المعنى يقول ابن يعيش (فإذا دخلا على فعل مضارع خلصاه للاستقبال وأزالا عنه الشياع الذي كان فيه، كما يفعل الألف واللام بالاسم[2].

وقد تحدث النحاة عن الفرق بين السين وسوف، أما من حيث الشكل فقد ذكر الكوفيون أن السين مقتطعة من سوف، أما من حيث الدلالة، والزمن بعض منها، فقد ذكروا أن السين تجعل المستقبل أقرب إلى الحاضر، وأن سوف أكثر تراخياً، وهو رأي البصريين، ناظرين إلى القضية من جهة الحروف وعددها، فزيادة الحروف في سوف تعني زيادة امتداد الزمن. وهو أمر أنكره الكوفيون وابن مالك[3] الذي رأى استواءهما فيه وتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد.

وقد لخص ابن هشام الموقف في قوله في حرف السين:

(حرف يختص بالمضارع، ويخلصه للاستقبال، وينزل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً من سوف خلافاً للكوفيين، ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين، ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع، وذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيق – وهو الحال- إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال([4].

---

(1) انظر ابن هشام، مغني اللبيب 184.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل 8/ 148.

(3) انظر السيوطي/ همع الهوامع 2/ 72.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب 184.

وفي سوف قال (مرادفة للسين وأوسع منها على الخلاف)[1] .

ولعل رأي ابن مالك وابن هشام هو الأقرب إلى الصواب، وإن الشواهد في القرآن الكريم والشعر العربي القديم تؤكد تعاقب السين وسوف في الموقف الواحد الذي يحتمل زمناً واحداً هو المستقبل المطلق، غير المقيد بجهة القرب أو البعد. ومنه في القرآن الكريم "كلا سيعلمون ثم كلا سوف يعلمون" ومنه في الشعر قول طرفة بن العبد:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود

وقول الشاعر لبيد:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل

وما أظن أن الشاعر الأول أراد المستقبل القريب، وأن الشاعر الثاني أراد المستقبل المتراخي الأبعد، فكلاهما يتحدث عن حكمة وحقيقة حياتية جاءت بها التجربة.

بل إن الاستعمال اليومي الحديث لدى الكتاب لا يحرص على إيراد السين في موضع لا يرى فيه إيراد سوف، أو على ما هو عكس ذلك، بل إن تعاقب السين وسوف يقع في الاستعمال اعتباطياً دون حرص على دلالة زمنية معينة سوى الاستقبال.

ونشير إلى بعض النحاة المعاصرين:

أما الدكتور تمام حسان[2] فإنه، من خلال الجداول الزمنية التي أجراها، يجعل السين للمستقبل القريب وسوف للمستقبل البعيد، تمشياً مع رأي البصريين.

(1) المصدر نفسه 185.

(2) انظر د. تمام حسان، اللغة العربية، 245.

أما الدكتور مهدي المخزومي[1] فقد أشار إلى ترادفهما وتعاقبهما، ومثله في هذا الدكتور علي جابر المنصوري[2].

أما الدكتور مالك المطلبي[3] فقد وسع القول في استعمال السين وسوف في القرآن الكريم، وكأنه تتبع كل تلك الاستعمالات أو كثيراً منها، وقد خلص إلى استنتاجات قيمة جديدة في مجملها، ناظراً إلى المعنى والسياق، وقد اجتهد في استنتاج ما يلي:

1. استعمال سوف جاء في الغالب للدلالة على زمن بعيد متصل بالآخرة.
2. استعمال السين جاء في الغالب للدلالة على زمن قريب متصل بالدنيا.
3. يغلب على استعمال السين ورودها في البدايات، بينما يغلب على سوف ورودها في التركيبات الشرطية، وإن من شأن الشرط أن يعلق الأحداث أكثر من أن يربطها بزمن معين.
4. يغلب على السين مجيؤها في إطار حوار يقع فيه حدث القول في المستقبل القريب.

إلا أن القاعدة لم تطرد عند المطلبي

ويخلص د. المطلبي إلى القول إن السين وسوف في اللغة العربية مورفيمان زمنيان يؤديان وظيفتين مختلفتين من حيث الجهة الزمنية.

---

(1) انظر د. مهدي المخزومي، نقد وتوجيه 159.

(2) انظر د. المنصوري، مجلة كلية الشريعة 6/37.

(3) انظر د. مالك المطلبي، اللغة والزمن 289-298.

ويبقى ما خلص إليه د. المطلبي على وجاهته بحاجة إلى مزيد من التمحيص والتأييد، بمزيد من الاحتكام إلى علم التفسير وأسباب النزول. ومع أن د. المطلبي يتفق مع د. تمام حسان في اختلاف دلالة السين وسوف، إلا أنه يعارضه في توزيعه لمركب الاستقبال الاستمراري، سيظل يفعل، لسوف يظل يفعل، لن يفعل، أسيظل يفعل.

ما النافية

ما التي نتحدث عنها هنا هي ما النافية غير العاملة، وهي التي تدخل على الفعل الماضي والفعل المضارع، ولقد تحدث النحاة عن دورها في الدلالة الزمنية مع كل من الماضي والحاضر على النحول التالي:

1- ما فَعَل:

أشار النحاة إلى أن "ما" مع الماضي تفيد النفي والمضي، من غير تحديد للزمن الماضي. وقال الرماني (وإذا دخلت على الفعل الماضي بقي على مضيه)[1] ولكن الدكتور تمام حسان[2] أشار إلى أن ما النافية مع الفعل الماضي توجهه توجيهاً زمنياً فتقربه من الحال، معتمداً على العلاقة التي عقدها سيبويه بين ما ولقد في قوله (وإذا قال لقد فعل فإن نفيه ما فعل)[3]. وهذا قائم على فرضية سابقة أشار إليها د.تمام حسان، وهي أن(قد، لقد) تقربان الماضي من الحال. ولقد عالجنا هذا الأمر في صفحات سابقة وبينا أن هذا يكون مع قد في حالات ولكنه ليس مطرداً.

(1) المرادي، الجنى الداني 329.

(2) د. تمام حسان، اللغة العربية 247.

(3) سيبويه، الكتاب 3/ 117، 4/ 221.

2- ما يفعل:

ذكر النحاة أن ما النافية مع الفعل المضارع تخلصه للحال وتبعده عن الاستقبال:

يقول سيبويه وأما ما فهي نفي لقوله هو يفعل إذا كان في حال الفعل فتقول ما يفعل[1]، وشبيه هذا قول ابن يعيش (أما ما فإنها تنفي ما في الحال، فإن قيل هو يفعل وتريد الحال فجوابه ونفيه ما يفعل)[2].

أما ابن مالك فقد خالف جمهور النحاة وأجاز أن تكون ما دالة على الاستقبال على قلة، كقوله تعالى: "قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي"، وأجابوه بأنهم إنما جعلوها مخلصة للحال، إذا لم يوجد قرينة غيرها تدل على ذلك[3].

والذي نفهمه من الآية الكريمة (قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي) على لسان الرسول ﷺ، إنما يفيد حكماً مطلقاً غير مرتبط بزمن معين. وهو ما سماه العقاد حكم الانبغاء وكأن المعنى ما ينبغي لي أن أبدله أو ليس من شأني أن أبدله.

ونود أن نقف عند ما يماثل هذا التركيب (ما... أن) حيث الحرفان ما النافية وأن المصدرية، ولكل منهما فعل مضارع يتبعه، ولننظر في الأمثلة التالية:

1- ما أحب أن تكثر الجرائم.

2- ما أحب أن أدخل الامتحان دون استعداد.

---

(1) سيبويه، م.س4/ 221.

(2) ابن يعيش، م.س المفصل 8/ 107.

(3) انظر ابن هشام م.س399، والمرادي،م.س329، الآية في سورة يونس 10/10.

3- ما أريد أن أتقاعد قبل عشرة أعوام.

ففي كل جملة فعلان مضارعان أحدهما حالي والثاني استقبالي، فالمتكلم يفصح عن حالته الحالية أنه لا يحب الآن أمراً سيقع في المستقبل. ونحن أمام اختيارين في دلالة (ما أحب) (ما أفعل) إما أن يكون زمناً حالياً، وإما أن يكون إفصاحاً عن طبع وشأن مطرد مطلق من غير تحديد لزمن معين.

وهذا يؤيد ما ذهب إليه النحاة من أن ما مع المضارع تفيد الحال ولكنها قد تخرج لتفيد الاستقبال مع وجود قرينة. هذا إذا صح كل من التركيبات السابقة، ولكن يبدو أن الذوق اللغوي يغلب عليه في الأمثلة السابقة وما شابهها استعمال "لا" مكان "ما" فنقول لا أحب لا أرجو، وهذا مرده لأمرين.

1. إما لرحابة "لا" في الاستعمال واتساعها في الزمن أكثر من ما التي إن دلت على زمن فإنما هي للحال.
2. وإما لأن الغرض من التركيب هو مجرد النفي، من غير انصراف إلى الزمن. وعندها يستوي استعمال أي الأداتين النافيتين ما أو لا[1].

لا النافية

وكما عدّ النحاة ما لنفي المضارع الدال على الحال، فقد عدّوا "لا" لنفي المستقبل، أي إنها تخلص الفعل المضارع للمستقبل. ومن إشاراتهم في هذا قول سيبويه (وتكون لا نفياً لقوله يفعل ولم يقع الفعل، فتقول لا يفعل)[2] وقال الزمخشري (لا لنفي المستقبل في قولك لا يفعل)[3].

---

(1) انظر د. مالك المطلبي، اللغة والزمن ص304.

(2) سيبويه، م.س4/ 222.

(3) ابن يعيش، م.س8/ 108.

أما الأخفش والمبرد وابن مالك فقد ذهبوا إلى أن ذلك غير لازم. بل يكون المنفي بها للحال لصحة قولك: جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال[1].

وأكثر ما ترد لا النافية مع الفعل المضارع، وقلما ترد مع الفعل الماضي، وإذا وردت معه فغالباً ما تتكرر، كقوله تعالى: فلا صدق ولا صلى[2]. وقد لا تتكرر كقوله تعالى: فلا اقتحم العقبة[3].

وهناك حالتان لا تتكرر فيهما "لا" مع الفعل الماضي هما:

1-الدعاء: نحو: لافض فوك، وقول الشاعر عبد الله بن قيس الرقيات

لا بارك الله في الغواني هل   يصبحن إلا لهن مُطّلب[4]

2-القسم نحو والله لا فعلت وقول الشاعر:

ردوا فوالله لاذدناكم أبداً   ما دام في مائنا ورد لوراد[5]

ونفيد من هذا إلى أنها لا تتكرر مع الماضي الذي هو بمعنى الاستقبال، إذ إن كلاً من الدعاء والقسم استقبالي، وهكذا فهي ترد في كل معنى يفيد الاستقبال سواء أكان الفعل بصيغة المضارع أم الماضي، فهي ترد:

---

(1) ابن هشام، م.س322. وانظر المرادي،م.س296.
(2) سورة القيامة، 75/ 31.
(3) سورة البلد، 90/ 11.
(4) ابن هشام، م.س320.
(5) السيوطي، م.س2/ 9.

مع المضارع	يفعل	ونفيه	لا يفعل
مع المضارع وقرينة الاستقبال	يفعل غداً	ونفيه	لا يفعل غداً
مع المضارع في القسم والتوكيد	ليفعلنّ	ونفيه	لا يفعل
مع الماضي في القسم	والله لقد فعلت	ونفيه	والله لا فعلت
مع الماضي في الدعاء	رعاك الله	ونفيه	لا رعاك الله

ونود أن نشير هنا إلى رأي أحد المحدثين في أداة النفي (لا) ودلالتها الزمنية، وهو إبراهيم مصطفى، الذي لا يراها مقتصرة على الاستقبال، وإنما يرى فيها معنى الشمول والاتساع، وأنها تستوعب الأزمنة الثلاثة فهو يقول: (والنافية للمضارع هي أكثر أنواع (لا) استعمالاً، ونصف ما ورد في القرآن الكريم من هذا النوع، ويلاحظ في نفي المضارع أنك تقول: لم يتكلم فالنفي للماضي، وما يتكلم فالنفي للحال، ولن يتكلم فهو للمستقبل، فإذا قلت لا يتكلم كان النفي أوسع وأشمل، ففي معنى لا معنى الشمول والعموم)[1].

وهكذا يكون النفي عنده كالتالي:

نفي للماضي	نفي للحال	نفي للاستقبال
لم يتكلم، ما تكلم	ما يتكلم	لن يتكلم
لا يتكلم	لا يتكلم	لا يتكلم

ونود أن نشير إلى وجه آخر من أوجه لا الناهية الموضوعة لطلب الترك، أي لا الطلبية، وهو أنها تختص بالدخول على المضارع وتصرفه للاستقبال، سواء أكان المطلوب منه:

(1) إبراهيم مصطفى، أحياء النحو72.

مخاطباً نحو: يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء[1].

أو غائباً نحو: لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين[2].

أو متكلماً نحو: لا أرينك هنهاً.

لم ولمّا

حديث النحاة عن "لم" جاء في معظم الحالات مقترناً بحديثهم عن "لَمّا" وذلك لتشابههما في عدة أمور: فهما حرفا نفي وجزم، يدخلان على مضارع اللفظ فيصرفانه إلى الزمن الماضي. وقد ألف النحاة أن يقولو فيهما أنهما: حرفا نفي وجزم وقلب. أما النفي فللتغير الذي تحدثانه في معنى الجملة، أما الجزم فللأثر الإعرابي، وأما القلب فلتغييرهما زمن الفعل وتوجيههما له من الحاضر إلى الماضي.

ومما قاله الزمخشري: (لم ولما لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه، إلا أن بينهما فرقاً وهو أن لم يفعل نفي فَعَلَ ولما يفعل نفي قد فعل)[3] ولما كانت قد تقرب الزمن الماضي من الحال في (قد فعل) كما ذكر النحاة، فإن (لما) تقرب الزمن الماضي من الحال كذلك في قولهم: لما يفعل، وقد ذكر ابن هشام أن لما تفارق لم في خمسة أمور، نذكر منها ما يتعلق بفكرة الزمن، وهو:

1. إن منفي لما مستمر النفي إلى الحال، كقول المزق العبدي:

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل وإلا فأدركني ولما أمزق

---

(1) سورة الممتحنة 60/ 1.

(2) سورة آل عمران3/ 28.

(3) ابن يعيش، م.س8/ 109.

بينما يحتمل منفي لم الاتصال أو الانقطاع.

2. إن منفي "لما" لا يكون إلا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز لما يكن وقال ابن مالك: (لا يشترط كون منفي لما قريباً من الحال مثل عصى إبليس ربه ولما يندم بل ذلك غالب لا لازم[1].

ونحن نرى كلام ابن مالك هذا أقرب إلى الدقة، حيث لا يكون منفي لما قريباً من الحال في كل الاستعمالات. وهذا هو الشيء الذي قلناه في تقريب قد للفعل الماضي من الحال، حيث بينا أن هذا يكون في حالات وليس مطرداً. والمقارنة كما نرى معقودة بين قد ولما في الدلالة الزمنية.

3. أن منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم، ألا ترى أن معنى "بل لما يذوقوا عذاب" أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع.

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، أما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره مثل لم تقم، أو لما تقم[2].

لن

حرف نفي يختص بالمضارع، فينصبه ويخلصه للاستقبال.

قال سيبويه: وهي نفي لقوله سيفعل[3] وهي عنده وعند ابن هشام[4] حرف برأسه، غير مركبة، وهذا رأي الجمهور.

أما الخليل والكسائي والخازنجي[5] فذهبوا إلى أنها مركبة من (لا + أن) وحجتهم في هذا قرب لفظهما منهما، وأن معناهما من النفي والتخلص للاستقبال

---

(1) ابن هشام،م.س 368.

(2) انظر ابن هشام/ المصدر نفسه 366.

(3) سيبويه م.س 4/ 220.

(4) انظر ابن هشام، م.س373.

(5) الأزهري، م.س2/ 230.

حاصل فيها، وذهب الفراء[1] إلى أن أصلها لا فأبدلت ألفها نوناً. وقد رد النحاة هذين الرأيين.

وقد تفرد الزمخشري برأيين متعلقين بـ (لن) حيث نسب إليها أنها تتميز عن "لا" النافية في أمرين هما: توكيد النفي وتأبيده، وقد ذكر هذا في كشافه وأنموذجه، وفي المفصل.

جاء في شرح المفصل قوله: (لن معناها النفي، وهي موضوعة لنفي المستقبل، وهي أبلغ في نفيه من لا)[2] وكذلك قوله: (فلذلك يقع نفيه على التأبيد وطول المدة)[3].

وقد رد النحاة هذين الرأيين، بل إن ابن عصفور يرى أن النفي بـ"لا" آكد من النفي بـ"لن" لأن المنفي بـ"لا" قد يكون جواباً للقسم، والمنفي بـ"لن" لا يكون جواباً له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد[4].

واعترض ابن هشام على ما ذهب إليه الزمخشري وقال:

ولا تفيد "لن" توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشافه، ولا تأبيده خلافاً له في أنموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في فلن أكلم اليوم إنسيا[5]. ولكان ذكر الأبد في ولن يتمنوه أبداً[6]. تكراراً والأصل عدمه[7].

(1) ابن هشام م.س2/ 230.

(2) ابن يعيش، م.س 8/ 111.

(3) م.ن 8/ 112.

(4) المرادي م. س270.

(5) سورة مريم 19/ 26.

(6) سورة البقرة2/ 95.

(7) ابن هشام، مغني اللبيب/ 374.

ولقد أجاد الأزهري في رده على الزمخشري فقال:

(لن وهي لنفي سيفعل أي لنفي الفعل المستقبل، إما إلى غاية ينتهي إليها نحو: لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى[1].

فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى. وإما إلى غير غاية نحو: لـن يخلقـوا ذبابا[2]. فإن نفي خلق الذباب مستمر أبداً، لأن خلقهم الذباب محال، وانتفاء المحال مؤبد قطعاً، وإلا لكان ممكناً لا محالاً. ولا تقتضي لن تأبيد النفي خلافاً للزمخشري في أنموذجه، لأنها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى: فلن أكلم اليوم انسياً. ولزم التكرار بذكر أبداً في قوله تعالى: ولن يتمنوه أبداً، ولم تجتمـع مـع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى: فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي[3].

وتأبيد النفي في (لن يخلقوا ذبابا) لأمر خارجي، لا من مقتضيات "لن")[4].

والاختيار أنها لا تفيد التوكيد والتأبيـد بالاسـتلزام، وإن أفادتهمـا في بعـض السياقات.

إنْ

حرف نفي يدخل على المضارع ولا يعمل فيه، ولكنه يخلصه للحال، شأنه في ذلك شأنه ما نحو قوله تعالى: إن يتبعون إلا الظن[5]. وقوله: إن يقولون إلا كذبا[6].

هذه هي حروف النفي الـتي تـرد مـع الفعـل فتـؤثر في معنـاه ومبنـاه، ولقـد تناولناها هنا من حيث دلالتها الزمنية وتأثيرها في توجيه الفعل زمنياً. ومن جميل ما

(1) سورة طه، 20/ 91.

(2) سورة الحج، 22/ 72.

(3) سورة يوسف12/ 80.

(4) الأزهري، م.س 2/ 229.

(5) سورة النجم 53/ 23.

(6) سورة الكهف 18/ 5.

جاء في الأشباه والنظائر في هذه الحروف، قول الأندلسي: حروف النفي ستة اثنان لنفي الماضي وهما لم ولما، واثنان لنفي الحال وهما ما وإن، واثنان لنفي المستقبل وهما لا ولن[1].

وتجمل أدوات النفي هذه ودلالاتها الزمنية في الجدول التالي:

الحرف	الجملة المثبتة	الجملة المنفية	الزمن والجهة
ما	فعل	ما فعل	الماضي المطلق
ما	يفعل	ما يفعل	الحال فقط
ما	لقد فعل	ما فعل	الماضي القريب من الحال
لا	يفعل	لا يفعل	الاستقبال
	يفعل	لا يفعل	الماضي والحال والاستقبال
لا الناهية	يفعل	لا يفعل	الاستقبال
		لا تفعل	
لم	فعل	لم يفعل	الماضي المطلق
لما	قد فعل	لما يفعل	الماضي القريب من الحال
لن	سوف يفعل	لن يفعل	الاستقبال
لا	فعل "دعاء"	لا فعل دعاء	الاستقبال لأنه دعاء
لا	يفعلن "قسم"	لا يفعل	الاستقبال
إن	يفعل	إن يفعل	الحال

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر 2/ 112.

أحرف التوكيد

1- نون التوكيد

منها الخفيفة نحو اجلس، والثقيلة المشددة نحو اجلسنّ، وهي تأتي مع الفعل المضارع الذي بمعنى الطلب، أو مع فعل الأمر الذي هو طلب محض، لتؤكد فيهما معنى الطلب وتقويه، لأن الطلب يراد به حصول ما لم يحصل، ولذا فهي تلحق بأساليب الأمر والنهي والعرض والتحضيض والتمني والرجاء والاستفهام والقسم. ولهذا يقول الزمخشري: (ولا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب)[1].

وهي لا تلحق بالماضي لفظاً ومعنى مطلقاً، ولا بالمضارع الذي بمعنى الحال.

وتدخل على الماضي لفظاً إذا كان بمعنى الطلب المستقبلي نحو قول الرسول ﷺ: فإما ادركن واحد منكم الدجّال فيرى المرادي[2] أن الذي سوغ ذلك أن الفعل شرط بمعنى المستقبل. وكل ما ورد في القرآن الكريم بعد إما مؤكد بها نحو قوله تعالى: "وإما تخافنّ من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء"[3]، "فإما ترين من البشر أحداً فقولي"... [4].

وقد شذ مجيؤها مع الماضي مثل قول الشاعر:

دامَنَّ سعدك لو رحمت متيماً لولاك لم يك للصبابة جانحاً[5]

---

(1) ابن يعيش، م.س 9/ 38.

(2) انظر المرادي، م.س / 143.

(3) سورة الأنفال 8/ 58.

(4) سورة مريم 19/ 26.

(5) ابن هشام، م.س/ 444.

والذي سهله أنه بمعنى الدعاء.

وقد ذكر ابن هشام[1] أن صيغ الأمر تؤكد بها مطلقاً، ولكنه استثنى من ذلك صيغة افعل في التعجب، فلا تؤكد بالنون، ولا نقول: أكرمن بالرجل، وقد علل ذلك بأن معناه كمعنى الفعل الماضي، والذي نراه أن صيغة أفعل بـ التعجبية لا تدل على الماضي، بل هي صيغة أمر جامدة لإنشاء التعجب، وقد عوملت معاملة الأفعال الجامدة، فلم يلحقها ما يلحق الأفعال العادية. ولعل هذا هو السبب في عدم اتصال النون المؤكدة بها.

والذي يهمنا من كل ما ذكر أن نون التوكيد قرينة في السياق توجه صيغة الفعل توجيهاً زمنياً معيناً.

لام الابتداء

ويهمنا منها هنا تلك التي تدخل على الفعل المضارع الذي هو في خبر "إن" كقولنا: إن زيداً ليدرس، والغرض منها من حيث المعنى توكيد مضمون الجملة، ومن حيث الزمن أنها تخلص المضارع للحال. وهذا ما ذكره ابن هشام[2] وقال به كثيرون.

وذكر بعضهم أنها تخلصه للحال، إذا لم يكن في النص قرينة تفيد غير ذلك. وهكذا فالزمن فيها موضع خلاف.

ومما قاله ابن يعيش في هذا الخلاف (فذهب قوم إلى أنها تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهماً، واستدل على ذلك بقول سيبويه حتى كأنك قلت لحاكم فيها. يريد من المعنى، وأنت إذا قلت أن زيداً لحاكم فهو للحال وذهب آخرون إلى

(1) م. ن ص443.

(2) ابن هشام، م.س/ 300.

أنها لا تقصره على أحد الزمانين، بل هو مبهم فيهما على ما كان، واستدل على ذلك بقوله تعالى: وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة. فلو كانت اللام تقصره للحال كان محالاً، وهو الاختيار عندنا)[1].

وإذا دخلت اللام على المضارع المقترن بنون التوكيد فهي لام القسم. وهي للمستقبل.

الأحرف المصدرية

ونعني بها تلك الأحرف التي تدخل الكلام فيسبك منها ومما بعدها مفرد، ويسمى هذا المفرد مصدراً مؤولاً، والأحرف المصدرية هي: (أنّ وأن وما وكي ولو) نحو:

يعجبني أنك مجتهد	بتأويل يعجبني اجتهادك
سرني أن تحضر	بتأويل: سرني حضورك
صدقت ما قلت	بتأويل: صدقت قولك
جئت كي اتعلم	بتأويل: جئت للتعلم
وددت لو أراه	بتأويل: وددت رؤيته

ذكر صاحب الكافية[2] منها ثلاثة هي: (ما، أنّ، أن)، ولم يذكر ابن يعيش[3] سوى حرفين هما: (ما، أن)، وسماهما الحرفين المصدريين (وأنّ) من بين هذه، وكما يظهر في الأمثلة، فإنها تختص بالجملة الاسمية فلا تدخل على فعل، والبقية

(1) ابن يعيش، م.س 9/ 26. والآية من سورة يوسف 12/ 13.

(2) ابن الحاجب، م.س2/ 386.

(3) ابن يعيش، م.س8/ 142.

تختص بالجملة الفعلية مع خلاف في ما. ونترك الحديث عن أن المشددة، لنتحدث عن تلك التي تدخل الجملة الفعلية، فتؤثر في زمن الفعل وتوجهه توجيهاً معيناً.

أما "كي" فهي على غرار "أن" في نصب الفعل المضارع وصرفه للمستقبل، والمصدر المؤول بعدها في محل جر باللام، موجودة أو مقدرة[1].

أما (لو) فهي شرطية بأصل وضعها، وتفيد الشرط الماضي، نحو لو زرتني لأكرمتك ولا تكون مصدرية إلا إذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو: يود الغائب لو يعود إلى وطنه. وقد يستغني بلو عن فعل التمني فينصب المضارع بعدها مقروناً بالفاء نحو: (لو أن لي كرة فأكون من المحسنين)[2].

ونوسع القول بعض الشيء في أن وما.

أن

من الحروف البارزة في اللغة العربية لتعدد أوجهها واستعمالاتها، وقد تحدث عنها النحاة كثيراً، بل جعلوا معظم الحروف المصدرية بمعناها.

قال الخضري (وهي أم الباب ولذا لا يضمر غيرها فيها، وهي تنصب المضارع لفظاً أو محلاً مع النونين، ولا تنصب محل الماضي اتفاقاً، لأنها توصل به ولا تؤثر في معناه شيئاً، بخلاف إن الشرطية لما قلبته مستقبلاً ناسب عملها في محله)[3].

وفي هذه المقارنة بين أن المصدرية وإن الشرطية إشارات زمنية، فأن المصدرية لا تؤثر في الماضي لا من جهة المبنى فيبقى على إعرابه، ولا من جهة المعنى فيبقى

(1) انظر محمد الحلواني، المختار من أبواب النحو ص64.

(2) انظر ابن الحاجب، م.س 3/ 386، والآية 54/ 53 من سورة القمر.

(3) الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل2/ 112.

على زمنه الماضي، بعكس إن الشرطية التي إذا دخلت على الماضي صرفته للمستقبل وجعلته في محل جزم.

وتصلح أن للدخول على الماضي والمضارع، وقد أجاز سيبويه دخولها على الأمر والنهي، وأنكر عليه بعضهم ذلك، لأن المصدر المؤول من أن وفعل الأمر ليس أمراً. جاء في شرح الكافية: (والمصدر المؤول به أن مع الأمر لا يفيد معنى الأمر، فقولك: كتبت إليه أن قم ليس بمعنى بالقيام، لأن قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك أن قم. ويتبين بهذا أن صلة (أن) لا يكون أمراً ولا نهياً، خلافاً لما ذهب إليه سيبويه وأبو علي، ولو جاز كون صلة الحرف أمراً لجاز ذلك في صلة أن المشددة وما وكي ولو، ولا يجوز ذلك اتفاقاً)[1].

وأن في دخولها على الماضي لا تفيد إلا سبك المصدر، أما في دخولها على المضارع فلها فيه تأثيران:

1. أنها تخلص زمن المضارع للمستقبل.
2. أنها تنصب المضارع ظاهرة أو مقدرة بعد أحرف الجر وأحرف العطف[2].

وهكذا فالزمن مع أن ماض إذا كان فعلها ماضياً، ومستقبل إذا كان فعلها مضارعاً، ولا ترد بمعنى الحال، وهي بهذا تختلف عن أن المشددة، التي تفيد مع المضارع زمن الحال.

---

(1) ابن الحاجب، م.س2/ 386.

(2) الحلواني، م.س225.

قال ابن النحاس في التعليقة: (أنّ المشددة للحال، وأنْ الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل)[1]. ولهذا كان زمن المصدر مبهماً لا يعينه إلا تقدير الحرف المصدري مع الفعل.

ولأهمية التقدير هذه فإن الأحرف المصدرية لا تدخل إلا على فعل متصرف. لأن الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الفعل مع الحرف به.

ما

تحدث ابن هشام[2] عن نوعين من ما المصدرية هما المصدرية الزمانية والمصدرية غير الزمانية.

أما غير الزمانية فهي التي ينسبك منها ومن فعلها مصدر مؤول لا يصلح ظرفاً، وإنما يقع في أبواب النحو الأخرى، نحو (عزيز عليه ما عنتم)[3]. أي عنتكم، والمصدر المؤول هنا في محل رفع فاعلاً، ونحو: رضيت بما تقول. أي بقولك. والمصدر المؤول هنا في محل جر.

أما المصدرية الزمانية فهي التي يمكن تأويلها مع فعلها بمنصوب ينوب عن ظرف الزمان، أي يحمل وجهاً إعرابياً واحداً هو الظرف. نحو "وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً"[4]، أي مدة دوامي حياً، فحذف الظرف وخلفته ما وَصِلَتها، ومنه قول امرئ القيس:

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر 2/ 173.

(2) ابن هشام، م.س 399-401.

(3) سورة التوبة 9/ 128.

(4) سورة مريم 19/ 21.

أجارتنـــا إن الخطـــوب تنـــوب   وإنـي مقـيم مـا أقـام عـسيب[1]

وهذا فهي تسمى عند بعضهم ما الظرفية، وما الوقتية[2].

وما المصدرية بنوعيها توصل بالفعل الماضي والمضارع ولا توصل بالأمر، وفي وصلها بالجملة الاسمية خلاف[3] ومن صلتها بالجملة الاسمية قول المرار الأسدي:

أعلاقـــة أمّ الوليـــد بعـــدما   أفنـان رأسـك كالثغـام المخلـس[4]

إذن

نضعها هنا حرفاً من الحروف التي تنصب الفعل المضارع وتخلصه للحال، وسيكون لها ذكر آخر مع الظروف الأصلية. واختلف في إذن هذه أهي مفردة أم مركبة، أهي حرف أم اسم، واختلف في معناها، أتكون من حيث المعنى حرف جواب أم جزاء، أم ظرفاً للزمان، واختلف في عملها وشروطه، كما اختلف في كتابتها. وهي عند سيبويه والجمهور حرف بسيط للجواب والجزاء، لأنها لا تكون إلا جواباً لكلام سابق، فإذا قال لك قائل: فهمت درسي قلت له: إذن تنجح، فقولك هذا جواب، وفيه جزاء لوجود علاقة سببية بين فهم الدرس والنجاح.

ولم يختلف النحاة في كونها للجواب. بل إن أبا علي كان يراها للجواب في أكثر استعمالاتها، ويراها تتمحض للجواب عندما لا يكون فيها معنى الجزاء.

---

(1) ابن هشام، م.س 400.

(2) انظر المرادي م.س 230.

(3) المصدر نفسه.

(4) سيبويه، م. س1/ 116.

وهكذا كان يراها الشلوبين[1] والأكثر أن تكون جواباً لأن ولو الشرطيتين كقول كثير عزة:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها[2]

عملها:

أما عملها وهي حرف بسيط، فهو نصب الفعل المضارع وتخليصه للاستقبال وهي تنصبه بشروط هي:

1. أن تتصدر جملة الجواب، فلا تكون حشواً، ولا تكون آخراً، فهي لا تعمل إذا وقعت بين متلازمين كالمبتدأ والخبر، كقولك: وصلت في الموعد، فيقال لك: فأنت إذن تصدق الوعد، أو بين القسم وجوابه نحو: والله إذن لا أخرج.
2. أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً قياساً على أخواتها من حروف النصب، فإذا أفاد الفعل زمن الحال أهملت ولم تنصب. واحتمال كونها للحال هو الذي جعل بعض النحاة يرونها ظرفاً، لأن الجزاء لا يكون في الحال كما ذكرنا.
3. أن يكون اتصالها بالفعل المضارع مباشراً فلا يفصل بينهما فاصل. شأنها في هذا شأن أخواتها من النواصب، إلا أنهم ترخصوا فأجازوا الفصل بالقسم والنداء ولا النافية، وهم في هذا على خلاف[3].

---

(1) انظر ابن هشام، م.س/ 30.

(2) ابن هشام، م.س/ 30.

(3) انظر الأزهري، م.س2/ 234. والحلواني، م.س / 375.

رسمها: وفي كتابتها أربعة أوجه أشهرها أن تكتب بالنون على غرار أخواتها النواصب أن ولن وكي، والرأي الثاني أن تكتب بالنون إذا عملت وبالتنوين إذا أهملت، وهو ما اصطلح عليه الناس اليوم[1].

والذي يعنينا من "إذن" هنا، هو ما ورد حولها من إشارات زمنية في أنها تخلص الفعل المضارع للاستقبال.

تلكم هي الحروف التي تدخل السياق فتؤثر في الفعل مبنى ومعنى، وتوجه الزمن فيه، أو تقلبه، وقد لاحظنا في هذه الحروف وفي اتصالها بالفعل ما يلي:

أولاً: كثرة دخولها على الفعل المضارع، وقلة دخولها على الماضي، وانعدام دخولها على فعل الأمر.

ثانياً: كثيرها يفيد الاستقبال، وقليلها يفيد الحال عند دخولها على المضارع، وبعضها يفيد الزمن الماضي.

ونحن نعلل الملاحظة الأولى بما يلي:

1. أن الفعل المضارع معرب إعراباً تاماً فتدخل عليه النواصب والجوازم، كما أنه يبنى فيتحقق له أن يتعامل مع الحروف أكثر من غيره.
2. أن الفعل المضارع يصلح لدلالتين زمنيتين هما الحال والاستقبال، وليس الماضي بأصل وضعه إلا للزمن الماضي. وليس الأمر بأصل وضعه إلا للزمن المستقبل.
3. أن الفعل المضارع يرد في جميع الأساليب العربية، أي في جميع أنواع الجملة العربية، بينما لا يصلح فعل الأمر إلا في جملة الأمر، وفي جملة

(1) انظر الحلواني، م.س379.

الدعاء التي هي نوع من الأمر، بينما يحجم الفعل الماضي فلا يدخل في بعض الجمل الإنشائية الطلبية.

أما بالنسبة للملاحظة الثانية فيمكننا توزيع الحروف التي تسبق المضارع على الأزمنة الثلاثة على الشكل التالي:

الحروف والزمن

التي تفيد الزمن الماضي	التي تفيد الزمن الحالي	التي تفيد الزمن المستقبل
لم	ما النافية	السين وسوف
لما	إن النافية	أن، لن، كي، إذن
	ما المصدرية	نون التوكيد
	لام الابتداء	لا النافية
		لا الناهية
		ما المصدرية الزمانية

2- النواسخ

نتحدث هنا عن تلك الكلمات التي تدخل الجملة الاسمية، فتغير في أحكامها مبنى ومعنى، فيتبدل الشكل والإعراب، وتكتسب الجملة الاسمية معنى الزمن الذي كانت تفتقر إليه، وتتغير أحكام المبتدأ والخبر، وهذا هو معنى النسخ الذي ينسب لهذه الكلمات.

والنواسخ قد تكون حروفاً، كما هو الشأن في إنّ وأخواتها، وقد تكون أفعالاً، كما هو الشأن في كان وأخواتها، وفي أفعال المقاربة والرجاء والشروع، وأفعال القلوب.

ويهمنا في بحث الزمن النحوي تلك التي تؤثر في الجملة الاسمية من حيث الزمن، وهي التي اطلق عليها النحويون اصطلاح: الأفعال الناقصة وهي: كان وأخواتها وأفعال المقاربة والرجاء والشروع. وندرسها هنا باعتبارها قرائن لفظية تدخل في السياق فتكسبه معنى الزمن.

ولبيان هذا نقول: إن الفرق المعنوي بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية هو الزمن فالجملة الاسمية (وهي تتكون من اسمين، أو من اسم وشبه جملة) لا تحمل دلالة زمنية كما تحمل الجملة الفعلية، والفرق بين (نام الطفل) و (علي مجتهد) أن الجملة الأولى تفيد زمناً معيناً مستفاداً من الفعل وصيغته، وأن الجملة الثانية لا تفيد ذلك لأنها لا تملك فعلاً يفيد بفضل صيغته زمناً معيناً، فالاجتهاد منسوب إلى علي، أما ما يشتم من رائحة الزمن في كلمة مجتهد فهو زمن استلزامي لا نحوي، ذلك لأن كلمة مجتهد مشتق وكل مشتق يفيد حدثاً، وكل حدث لا بد له من مكان وزمان، فهذا إدراك عقلي للزمن وليس إدراكاً نحوياً.

ولكي تكسب اللغة الجملة الاسمية معنى الزمن المعين فقد استعانت بهذه الأفعال ووظفتها وظيفة جديدة، وأعطتها خصائص غير التي كانت لها، استعانت بهذه الأفعال التي تحمل صيغاً تعين زمناً فأدخلتها على الجملة الاسمية، فعينت زمناً لمضمون الجملة بفضل صيغتها. ومن الوجهة الشكلية جعلتها ترفع ما كان مبتدأ، وتسميه اسمها، وتنصب ما كان خبراً وتسميه خبرها، لكي لا تبعد بها عما كانت عليه حين كانت أفعال صحيحة ترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً.

ولقد وقع الخلاف حول طبيعة هذه الأفعال، أهي أفعال أم شيء دون ذلك، كما اختلفوا نتيجة لذلك في طبيعة مرفوعها ومنصوبها.

رآها الكوفيون أفعالاً عادية تامة، ورآها البصريون أفعالاً ناقصة، ثم اختلفوا في معنى نقصها، أهو في عدم اكتفائها بمرفوعها، أم في عدم دلالتها على الحدث واقتصارها على الزمن، وهكذا فهي أفعال عند فريق، وهي عند غيرهم أفعال لفظ، وأفعال عبارة، وأفعال حقيقية، وهي أدوات.

وهكذا فنحن أمام مذاهب وآراء حول الأفعال الناقصة. تلخصها فيما يلي:

1. الفريق الأول: يراها أفعالاً تامة تفيد الحدث والزمن كبقية الأفعال، ولكنها تنحو منحى خاصاً في التعامل، فهي ترفع فاعلاً ولكنها لا تنفك عن منصوب يأتي بعد فاعلها ويكون حالاً. وهذا الفريق يمثله الكوفيون، وقد أشار أبو البركات الانباري إلى أن الكوفيين (رأوا في كان وأخواتها أفعالاً دالة على الكون وهو حدث، مسندة إلى مرفوعها وهو فاعل، لا تنفك عن منصوبها وهو حال)[1]، وقال الأزهري: (قد تستعمل هذه

(1) ابو بركات الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف 2/ 490.

الأفعال تامة أي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها، هذا هو الصحيح عند ابن مالك، وإليه أشار بقوله في النظم: (وذو تمام ما برفع يكتفي).

2. وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان. وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً، لم سمي ناقصاً فعلى الأول لكونه لم يكتف بمرفوعه. وعلى قول الأكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان[1].

ويتبع الكوفيين في مذهبهم هذا بعض المحدثين[2] نذكر منهم الدكتور السامرائي والدكتور المخزومي. وهذا الفريق محق في اعتبار منصوبها حالاً عندما تكون أفعالاً تامة، ولكن لماذا لا تنفك هذه الأفعال عن أحوالها، فلا يتم معناها إلا بها، ونحن نعلم أن الحال فضله في الجملة، وأنه خارج عن الإسناد، والأصل في كل فضلة أن تكون مما يستغني عنه.

وسؤال آخر، إذا كان لابد لهذه الأفعال من منصوبها الحال،، فلماذا جاءت في بعض أوضاعها من غير الحال واستقام معناها، وكيف استقام أن تقول: كان صباح، ولم يستقم أن تقول: كان الطفل وأنت تعني كان الطفل نائماً. فكيف تكون تامة في الجملتين؟

2. الفريق الثاني: وهذا الفريق يراها أفعالاً ناقصة، ولكنه يفسر معنى النقص بأنها سلبت معنى الحدث وتجردت للدلالة على الزمن، وأن تمام الفعل باقتران الحدث بالزمن. وهذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين. قال السيوطي (اختلف في

(1) الأزهري، م.س 1/ 190.

(2) انظر د. إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه ومادته 56- 57 ود. مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ص132.

دلالة هذه الأفعال على الحدث فمنعه قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان والجرجاني والشلوبين، كسائر الأفعال)[1].

وابن السراج لا يراها أفعالاً حقيقية وإنما هي عنده أفعال اللفظ فهو يقول (والضرب الثاني أفعال اللفظ وليست بأفعال حقيقية وإنما تدل على الزمان فقط، وذلك قولك: كان عبد الله أخاك، وأصبح عبد الله عاقلاً، ليست تخبر بفعل فعله، وإنما تخبر أن عبد الله أخوك فيما مضى، وأن الصباح أتى عليه وهو عاقل)[2].

وأبو علي الفارسي يعتبرها كذلك أفعالاً لفظية فيقول معللاً، (هذه الأفعال غير حقيقية لأنها تدل على الزمان حسب، ولا تدل على الحدث، ومن شرط الفعل الحقيقي أن يدل على حدث وزمان نحو قام وقعد، والدلالة على أنه ليس في كان دلالة على الحدث. أن قولك: كان زيداً قائماً، يفيد ما يفيده زيد قائم، إلا أن تجعل ذلك فيما مضى فحسب، فلم يستفد بكان إلا الزمان)[3].

ويقول الجرجاني في المقتصد:

(وهي أفعال غير حقيقية، ومعنى ذلك أنها سلبت الدلالة على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط. فإذا قلت كان زيد قائماً، كان بمنزلة قولك: قام زيد، في أنه يدل على قيام في زمان ماض، فلما سلبت هذه الأفعال الدلالة على الحدث عوضت الخبر، [4].

(1) السيوطي، م. س1/ 113.

(2) ابن السراج، م.س 1/ 82-83.

(3) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي 1/ 95.

(4) عبد القاهر الجرجاني، م.س1/ 398.

وممن أخذ بهذا الرأي من المحدثين الدكتور تمام حسان الذي ينفي عنها الحدث والفعلية، فيعتبرها أدوات محولة عن الفعلية لتفيد جهة في الزمان ويقول: (ومن هذا نرى أن جميعها تفيد الزمن، ولا يفيد واحد منها معنى الحدث، وأن جميعها، إلا كان، يضيف إلى معنى الزمن أحد معاني الجهة)[1].

ومعاني الجهة التي يعنيها الدكتور تمام هي معنى الكون والصيرورة والاستمرار والشروع والانتفاء والدوام، وغير ذلك من معاني كان وأخواتها.

والذي نراه أن هذه معان في الحدث، وليست في جهة الزمن، فهذه المعاني معجمية ستبقى لاصقة بهذه الأفعال، ولكنها معان عامة، لا تكفي للدلالة على المقصود في حالة النقصان.

والدكتور تمام يعلل اعتبار هذه الأفعال الناقصة أدوات محولة، معتمداً على النظر في المعنى والمبنى، فـ"ليس" حرف أو أداة لأنها ليست على صورة من صور الفعل، وهي تفيد الزمن الحالي لأنها لا تحمل صيغة تدل على زمن معين. وهو عندما اعتبر هذه النواقص أدوات فقد أشار إلى من سبقه في اختيار هذه التسمية، وقد ذكر منهم المبرد وابن الأنباري والزجاجي وابن مضاء[2]. ولا ندري إن كان مفهوم كلمة "أداة" عند هؤلاء هو مفهومها عند الدكتور تمام، فقد وجدنا السيوطي في همع الهوامع يسميها تارة أدوات، وتارة أفعالاً، والأداة قديماً تسمية كوفية للحرف، والحرف عند سيبويه – كما في الكتاب – هو الكلمة، وليس الحرف الذي عرفناه واحداً من أقسام الكلام.

---

(1) د. تمام حسان، م.س 130. وانظر مبحث الأداة 123- 132.

(2) م. ن ص131.

ومحمد الانطاكي[1] يفصل القول في الأفعال الناقصة، وهو يراها مجردة من الحدث، خالصة للزمن، ولكنه يعود ويصنف الأفعال الناقصة في ثلاثة فصائل:

1. ناقص لا يفيد الجملة الاسمية إلا الزمن وهو كان.

2. ناقص لا يفيد الجملة الاسمية زمناً، ولكنه يفيدها معنى نحوياً، مثل ليس التي تفيد النفي، وعسى التي تفيد الرجاء، ولا زمن لهذين الفعلين لجمودهما.

3. ناقص يفيد الجملة الاسمية الزمن ومعنى نحوياً كالاستمرار والصيرورة والنفي والمقارنة والرجاء والشروع، ويدخل في هذا القسم سائر الأفعال الناقصة.

ونناقش هذا القول من وجهين:

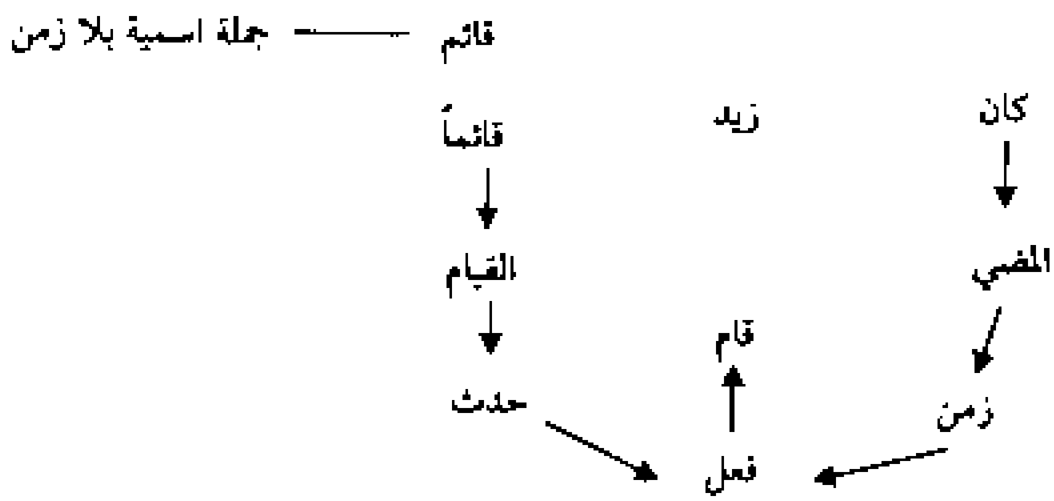
1. إذا لم تفد ليس وعسى زمناً – لكونها غير متصرفة – فكيف يضعها مع الأفعال الناقصة، مع قوله أن الأفعال الناقصة تجردت من الحدث واحتفظت بالزمن لتكسبه للجملة الاسمية.

2. أن هذا المعنى الذي تفيده الأفعال الناقصة، والذي سماه الأنطاكي معنى نحوياً أو الذي عده الدكتور تمام حسان معنى من معاني الجهة، هو معنى من معاني الحدث، وهو معنى معجمي ونقصه في أنه عام، وفي أنه ليس هو المطلوب في تركيب الجملة المبدوءة بالناقص.

---

(1) محمد الانطاكي، المحيط في أصوات العربية وصرفها ونحوها 2/ 4.

ونحاول أن نفسر رأي هذا الفريق بالشكل التالي:



فتكون: كان زيد قائماً = قام زيد

3. الفريق الثالث: وهذا الفريق يراها أفعالاً ناقصة أيضاً، ولكنه يفسر نقصها بأنها لا تكتفي بمرفوعها، بل تحتاج إلى منصوب يتمم معناها، وهذا المنصوب هو خبرها، ويمثل هذا الرأي ابن مالك، وذكر في الألفية – وذو تمام ما برفع يكتفي – وهو رأي معظم من شرحوا الألفية ووضعوا حواشيها.

وورد في شرح الكافية (إنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع بها كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب، وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء)[1].

وورد في حاشية الصبان قوله: (إن التمام الاكتفاء بالمرفوع، والنقصان الافتقار إلى المنصوب أيضاً، فتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين)[2] – أي الاسم والخبر –.

---

(1) م. ن.

(2) الصبان، حاشية الصبان 1/ 235.

والحق أن هذه الأفعال لا تخلو من الحدث، فكان تفيد معنى الوجود العام المطلق، وصار تفيد معنى الانتقال والتحول، ومثلها أصبح وأضحى وأمسى وبات سواء أكان تحولاً مطلقاً، أو مقيداً بزمن من اليوم، وما زال تفيد الاستمرار المرتبط بلحظة الكلام، وظل تفيد الاستمرار، وليس تفيد الانتفاء. وسنبين هذا عند الحديث عن هذه الأفعال، ولكنها أحداث ومعان عامة مطلقة تفتقر إلى ما يخصصها. ولا يحددها حقيقة إلا معنى الحدث المتمثل في ذلك الذي كان خبراً للمبتدأ، وأصبح خبراً لها. ولو اكتفت هذه الأفعال بهذه المعاني العامة لكانت تامة مكتفية بمرفوعها.

وكما أكسب الفعل الناقص الخبر زمناً معيناً بفضل صيغته، فقد أكسب الخبر الفعل الناقص تعيين الحدث، بأن دخل فيه دخول الخاص في العام.

جاء في شرح الكافية (وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء، لأن كان في نحو كان زيد قائماً، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله، فجيء أولاً بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكأنك قلت: حصل شيء ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر في بابه، مع فائدة أخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد)[1].

وهذا لعمري أجمل ما قيل في الأفعال الناقصة، وهو رأي متوسط لا ينكر الحدث ولا يدعي تمامه، فهو حدث لكنه ناقص، لأنه لا يفي بالغرض لأنه عموم يخصصه ما في الخبر من خصوص.

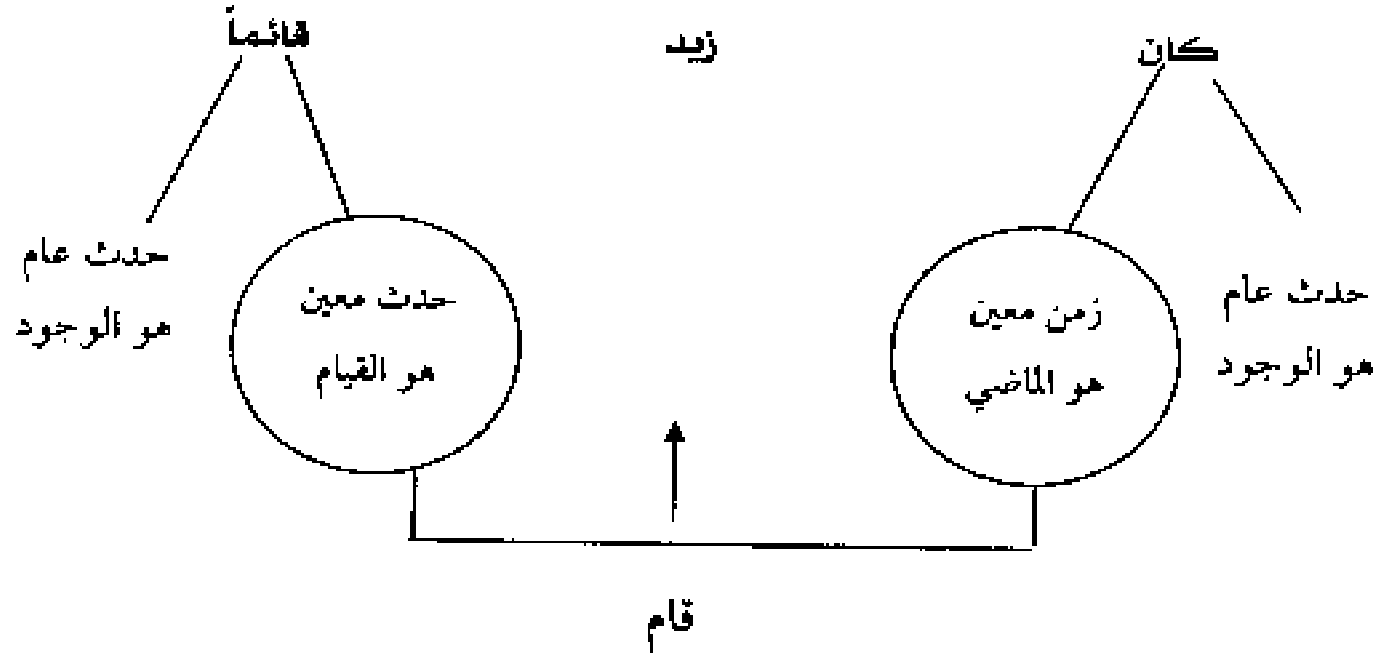
---

(1) ابن الحاجب، م.س 2/ 290.

وقريب من هذا ما قاله الصبان: (إذ معنى كان زيد قائماً، لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي، ومعنى أصبح زيد قائماً، لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح، وقس على هذا سائرها)[1].

ويتبع صاحب الكافية حديثه عن كان، مبيناً تبادل الفائدة بين الفعل الناقص وبين خبره، ويشير إلى لزوم كل واحد منهما للآخر بقوله (فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان)[2].

وتمثل قول هذا الفريق بالشكل التالي: 2



وكأن الذي وسع الخلاف بين النحاة هو حديثهم عن كان أم الباب، لأن كان تفيد معنى الوجود، والوجود من المدركات العقلية فكل موجود له وجود، ولهذا رأى أصحاب الفريق الثاني أن كان لم تأت بجديد في المعنى.

(1) الصبان، م.س 1/ 226.

(2) ابن الحاجب، م.س2/ 290.

ولكن الأمر يختلف في أخوات كان، وفي أفعال المقاربة والرجاء والشروع، وكيف نجرد هذه الأفعال من أحداثها، علماً بأن لكل منها معنى يختلف عن الآخر، ولو جردناها من أحداثها لاستوت جميعاً في المعنى ولاستوى عندك أن نقول للمعنى الواحد: كان زيد قائماً، وصار زيد قائماً، وليس زيد قائماً، والفساد في هذا التقدير ظاهر. ولئن جاز لنا أن نوقع كُلاً من أصبح وأضحى وأمسى، مكان أختها، أو مكان "صار" فلأنها جميعاً يجمعها معنى واحد هو معنى التحول، علماً بأن ابن مالك وجمهور النحاة يضفون على كل من هذه – أصبح وأضحى وأمسى بات – معنى خاصاً، لأن كل واحدة منها تمثل وقتاً معيناً من اليوم، والذي نريد أن نقوله أن معنى الحدث في الأفعال الناقصة واضح في غير كان أكثر منه في كان.

جاء في شرح الكافية (وأما ساير الأفعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال، وأصبح الدال على الكون في الصبح أو الانتقال، ومثله اخواته، وما دام الدال على معنى الكون الدائم، وما زال الدال على الاستمرار وكذا أخواته، وليس الدال على الانتفاء، فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور، فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه)[1].

هذا هو القول الفصل إذن، للفعل الناقص حدث، وفي الخبر حدث، فيمتزج الحدثان لتحقيق المعنى المطلوب في الجملة الاسمية، وإن كان هنالك من غموض دعا بعض النحاة أن يذهبوا إلى ما ذهبوا إليه فهو في "كان". والأستاذ عباس حسن – من المحدثين – يأخذ بهذا الرأي ويرجحه.

---

(1) المصدر السابق 2/ 290.

ولو عدنا لقول سيبويه في كان وأخواتها لوجدناه لا يشير بالضرورة إلى نفي الحدث عن هذه الأفعال، وإنما هو يؤكد دور هذه الأفعال في إضفاء الزمن على مضمون الجملة الاسمية.

يقول سيبويه (كان ويكون وصار وما دام وليس، وما كان نحوهن من الفعل، مما لا يستغني عن الخبر، تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى)[1].

فهذا القول – حسب فهمنا – لا ينفي عنها الحدث، ولكنه يشير إلى دورها في مفهوم الزمن.

ونود أن نشير إلى خلاف نحوي آخر ترتب على هذا الخلاف، ذلكم هو عمل هذه النواسخ في الظرف والجار والمجرور، فالذين قالوا بدلالتها على الحدث أجازوا عملها، نحو (أكان للناس عجباً)[2] حيث شبه الجملة متعلق بكان، وقد أجاز ابن جني[3] هذا التعليق، والذين جردوها من الحدث منعوا تعليقها بهما.

كان وأخواتها

تستأثر كان وأخواتها بالعدد الأوفر من بين الأفعال الناقصة، وهي أكثرها استعمالاً وورودا، وقد كثر اهتمام النحاة بها، وكانوا يتحدثون عنها وكأنهم يتحدثون عن الأفعال الناقصة بشكل عام، وبها يجادلون أكثر من غيرها وبخاصة كان.

(1) سيبويه، الكتاب 1/ 45.

(2) سورة يونس 10/ 2.

(3) انظر ابن جني، الخصائص2/ 400.

وسيبويه جريا على طريقته في التمثيل لا الحصر ولا التعريف، لم يذكر منها إلا أربعة وذلك قولك: كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر[1].

ولكنها مثبتة في كتب النحو على خلاف في بعضها، وهي كما ذكر ابن عصفور (كان، وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس وغدا وراح وآض وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام)، وقعد من قولهم: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة، وجاء في قولهم: ما جاءت حاجتك وهي أفعال)[2].

وبعض النحاة لا يورد – غدا وراح وآض وقعد وجاء، وزاد الفراء اسحر وأفجر وأظهر من السحر والفجر والظهر. وزاد الكوفيون هذا وهذه في مثل قولهم: ماذا أخاف وهذا الخليفة قادماً[3]، وكأني بهم أدخلوا في هذا الباب كل فعل لا يكتفي بمرفوعه، جرياً على قول سيبويه السابق "مما لا يستغني عن الخبر" ، ومن هنا جاء اختلاف النحاة في عددها حتى بلغ عدد النواسخ عند بعضهم وكما ذكر السيوطي ثلاثين[4].

والذي يكاد يتفق عليه النحاة من أخوات كان ما يلي: كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار وليس وما دام وما زال وما برح وما انفك وما فتئ.

والميزة الثانية لكان وأخواتها عن غيرها من النواقص، بالإضافة إلى عددها، هي تصرفها، فقدرتها على التصرف أظهر من غيرها، وإذا استبعدنا ليس واعتبرناها حرفاً كما رآها كثير من القدماء والمحدثين، لم يبق إلا ما دام جامدة من

---

(1) سيبويه، م.س 1/ 45.

(2) ابن عصفور، م.س1/ 92.

(3) السيوطي، همع الهوامع 1/ 113.

(4) المصدر نفسه.

بين جميع أخوات كان، وهذا التصرف لا نجده في أفعال المقاربة والرجاء والشروع إلا في كاد وأوشك حيث يأتي منهما المضارع.

وتصرفها هذا هو الذي أعطاها معنى الزمن الذي تكسبه للجملة الاسمية، وإلى التصرف هذا أشار ابن السراج بقوله (وما كان في معناهن مما لفظه لفظ الفعل، وتصاريفه تصاريف الفعل، تقول: كان ويكون وسيكون وكائن فشبهوها بالفعل لذلك)[1].

وهي في تصرفها متفاوتة فمنها ما يتصرف تصرفاً تاماً فيكون منها المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر، مثل كان، ومنها ناقص التصرف مثل ما زال وأخواتها، وقد أشرنا إلى جمود ليس وما دام، وسنبين تصرفها وتصرف غيرها من الأفعال الناقصة في جدول لاحق.

كان

هي أم الباب كما يقولون، وأكثرها دوراناً واستعمالاً، وإليها تنسب أخواتها. ولهيمنة كان فقد كان التمثيل والاستشهاد بها دائماً، وقد أشرنا إلى أن معنى الحدث فيها ليس بوضوحه في غيرها لأنها كون عام. وقد تفردت كان عن أخواتها بخصائص نذكر منها ما يتعلق بالزمن والجهة، ومن ذلك:

1. أنها تامة التصرف والاشتقاق.
2. أن الزمن الماضي فيها مطلق غير محدد أو موجه.
3. أن خبرها قد يرد ماضياً غير مقترن بـ"قد". واقتران قد شرط في أخواتها مع الماضي.

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو 1/ 90.

4. أنها ترد زائدة من غير خلاف، مقيدة لمعنى الزمن.

أما أوجه استعمالها فثلاثة[1]: ناقصة وتامة وزائدة.

(1) كان الناقصة:

نقصها هو الوجه الاشيع في استعمالها، وهو الذي ميزها عن الأفعال العادية، وكما اختلفت معنى اختلفت مبنى، فرفعت اسماً ونصبت خبراً عند الجمهور أو حالاً عند الكوفيين. وقد تحدثنا عن معنى النقص في كان والأفعال الأخرى ووسعنا فيه القول.

وكثرة ورودها بهذا الوجه – ناقصة – متأت من معنى الوجود الذي تحمله، وهو مما يجري على ألسنة الناس كثيراً، ونظرة واحدة إلى معجم القرآن الكريم تبين كثرة ورودها هي ومشتقاتها.

(2) كان التامة:

تمامها في جريانها مجرى الأفعال العادية، فتكتفي بمرفوعها الذي هو الفاعل، والكوفيون لا يرونها إلا تامة، ولكنها تفتقر في بعض استعمالاتها إلى منصوب يسمونه حالاً، أما عند البصريين فهذا هو الوجه الثاني من استعمالاتها، وفي هذه الحالة قد تفيد معنى معجمياً آخر غير الوجود المطلق، بل تأخذ معاني معجمية مختلفة.

ومن إشارات سيبويه في هذا الوجه قوله: (وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول: قد كان عبد الله، أي قد خُلِقَ عبد الله، وقد كان

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 1/ 408.

الأمر أي وقع الأمر)[1]. ومن معانيها وهي تامة: حضر نحو: "وإن كان ذو عسرة"، وكفل نحو: كان فلان الصبي، وغزل نحو كان الصوف إذا غزله، وحدث نحو: وما شاء الله كان أي حدث[2]. وكان التامة هي التي يتفق عليها البصريون والكوفيون، فهي فعل وفاعل عند الطرفين.

وكأني بالنحاة، بل بالبصريين منهم قد أجازوا مجيئها تامة في الحالات التالية:

1. إذا كانت بأي معنى معجمي غير معنى الوجود المطلق نحو كنت الصوف وكنت الصبي.
2. إذا كانت بمعنى الوجود الطارئ أي الذي لم يكن أصلاً ثم كان نحو: كانت الكائنة ولم تكن، وكان النصر ولم يكن من قبل، ولكننا لا نقول: كانت السماء إلا إذا كنا نتحدث عن بداية خلق الله للكون.

(3) كان الزائدة:

زيادتها في أن ترد حشوا بين متلازمين، وأن يكون دخولها كخروجها من الكلام، واشترطوا أن تكون غير عاملة، ولا داخلة في إسناد، ومن زياداتها أن ترد بين الجار والمجرور والعاطف والمعطوف، وبين جزئي الجملة وبين الصفة والموصوف وبين نعم وفاعلها وبين ما التعجبية وفعل التعجب نحو ما كان أكرم حاتماً.

وأكثر ما تكون زيادتها في هذا الوجه، ويعلل النحاة هذا بأن فعل التعجب جمد على صيغة واحدة، واعتبره معظم النحاة بمعنى الزمن الحالي، فتأتي كان لتصرفه للزمن الماضي.

---

(1) سيبويه، م.س 1/ 46.

(2) انظر الصبان م.س 1/ 236.

واختلف النحاة في كان الزائدة من أوجه:

1. هل تكون زيادة كان بغير صيغة الماضي؟

وجمهور النحاة يشترطون مضيها وتوسطها.

2. هل الزيادة لمحض التوكيد كما هو شأن الزيادة دائماً، أم لتعيين الزمن، وإذا كانت للتوكيد فهل تتجرد من العمل؟

والجمهور على أن كان الزائدة لا عمل لها، فليس لها اسم ولا خبر ولا فاعل ولكنها للزمن، وممن قال بهذا ابن السراج والسيرافي وابن عصفور وابن الحاجب في الكافية.

قال ابن السراج ويقول ما كان أحسن زيداً، وما كان أظرف أباك، فتدخل كان ليعلم أن ذلك وقع فيما مضى[1].

وقال ابن عصفور وكان إذا كانت زائدة فللدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان[2].

وفي حاشية الصبان رأي آخر حيث يرى أنها قد تكون للتوكيد، وقد تكون لافادة الماضي فهو يقول (وفي كلام شيخنا السيد أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد، وقد تزاد دالة على الزمان الماضي)[3].

أما ابن الحاجب فيرى أن الزائدة لا تعمل شيئاً، ولا تفيد شيئاً من الزمان، وإنما الزيادة للتوكيد فقط، فإذا ما أفادت زماناً فإن تسميتها زائدة مجاز، وهو يسميها المجردة للزمان[4].

---

(1) ابن السراج، م.س1/ 212.

(2) ابن عصفور، م.س 1/ 92.

(3) الصبان،م.س 1/ 240.

(4) انظر ابن الحاجب، م.س 293-294.

أخوات كان

ونتقل من كان أم الباب إلى أخواتها. وقد ألف النحاة أن يضعوا أخوات كان في مجموعات روعي في توزيعها جانب الزمن بالإضافة إلى جانب الشكل:

وهذه المجموعات هي:

1. صار أصبح أضحى ظل أمسى بات غدا:

وهي تضفي على الجملة الاسمية، بالإضافة إلى معنى الزمن، معنى التحول والانتقال من حال إلى حال، هذا هو توزيع النحاة، أما نحن فإننا نرى إبعاد "ظل" عن هذه المجموعة، ونرى أفرادها لاختلاف معناها عن هذه الأدوات وبالتالي اختلاف معنى الزمن فيها.

2. ما زال، ما برح، ما فتئ، ما انفك:

مما يبتدئ بالنفي، وما يفيد الجملة الاسمية بالإضافة إلى معنى الزمن، الثبات والاستمرار حتى لحظة الكلام. وهذه الأفعال الأربعة تتصرف تصرفاً ناقصاً، فيكون منها المضارع، وإن تصرفت إلى غير ذلك فعلى القليل النادر:

3. ليس: إذ تختلف عن كان وأخواتها في المعنى والمبنى، وإن كانت تقف مع ما دام في عدم التصرف.

4. ما دام: إذ تختلف عن كان وأخواتها في المعنى وشروط العمل.

وسنتناول كلا من هذه المجموعات على انفراد لتستبين لنا أوجه الشبه وأوجه الاختلاف:

1) صار أصبح أضحى أمسى بات غدا: ويرى النحاة أن هذه الأدوات تشترك في أمور:

1.أنها جميعاً متصرفة حيث يكون منها المضارع والأمر واسم الفاعل، وذكر بعض النحاة المصدر.

2.أنها جميعاً تفيد معنى التحول والانتقال من حال إلى حال. وإلى هنا نبقى متفقين مع النحاة، ولكن النحاة يشيرون إلى قضية ثالثة هي:

3.أن معنى التحول الذي تفيده هذه الأدوات، باستثناء صار، مرتبط بوقت معين من أوقات اليوم، وهو الوقت الذي يشترك معها في الاشتقاق فأصبح من الصباح، واضحى من الضحى، وظل من النهار، وأمسى من المساء، وبات من الليل، وغدا من الصباح الباكر، وليس في نظرهم إلا صار تفيد التحول المطلق من غير تحديد لزمن من اليوم. وهكذا نفهم من أصبح، وحسب رأي النحاة، أموراً ثلاثة:

1. الزمن الماضي المستفاد من صيغة الماضي.
2. معنى التحول المستفاد من حروفها.
3. وقت الصباح المستفاد من معنى الصباح وهذه جهة في الزمن.

وإذا أجرينا هذه النواسخ على جملة اسمية مثل (علي مريض) كانت معانيها بمنطق النحاة كالتالي:

علي مريض: جملة اسمية فلا زمن ولا جهة.

صار علي مريضاً: تحول علي إلى حالة المرض في الزمن الماضي: زمن فقط.

أصبح علي مريضاً: تحول علي إلى حالة المرض في الصباح من الزمن الماضي: (زمن وجهة).

أضحى علي مريضاً: تحول علي إلى حالة المرض في الضحى من الزمن الماضي: (زمن وجهة).

أمسى علي مريضاً: تحول علي إلى حالة المرض في المساء من الزمن الماضي (زمن وجهة).

بات علي مريضاً: تحول علي إلى حالة المرض في الليل من الزمن الماضي: (زمن وجهة).

ظل علي مريضاً: تحول علي إلى حالة المرض في النهار من الزمن الماضي: (زمن وجهة)

غدا علي مريضاً: تحول علي إلى حالة المرض في الغدو من الزمن الماضي: (زمن وجهة).

وجاء هذا الفهم لأن النحاة ربطوا هذه الأفعال بأزمنتها من اليوم. جاء في حاشية الصبان:

(وككان في ذلك ظل ومعناه اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً وبات ومعناها اتصاف به ليلاً، وأضحى ومعناها اتصافه به في الضحى، وأصبح ومعناها اتصافه به في الصباح، أمسى ومعناها اتصافه به في المساء، وصار ومعناها التحول من صفة إلى صفة[1]. وجمهور النحاة يسير على هذا التفسير.

ونحن نستبعد أن يكون معنى التحول في أصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وغدا مقيداً دائماً بأوقات معينة من اليوم. ولا نستطيع أن نقبل أن في قولنا: أصبح الصديق عدواً ما يشير إلى الصباح، ولا في قولنا: ظل المطر ينزل: ما يشير إلى النهار ولا في قولنا: غدا العسير يسيراً ما يشير إلى وقت الغدو.

---

(1) الصبان، م.س 1/ 226.

بل إننا نرى أن هذه الأفعال تفيد التحول المطلق غير المحدد شأنها في ذلك شأن (صار)، من غير التفات إلى زمن معين من اليوم. ونحن نرفض إخضاع معنى التحول فيها لزمن معين[1] فللأسباب التالية:

1. أنها لم ترد – وهي ناقصة – بهذا المعنى المقيد بزمن، لا في القرآن الكريم، ولا في الحديث الشريف، ولا في الكلام العربي الذي يستشهد به، ونكتفي بواحدة من هذه الأدوات ولتكن (أصبح) فسنجدها في معظم استعمالاتها تأتي للدلالة على التحول والتحول فقط، من غير إشارة إلى وقت الصباح، ومن ذلك قوله تعالى:

- إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً[2].
- فأيدنا الذين آمنوا على عدوهم فأصبحوا ظاهرين[3].
- وأصبح فؤاد أم موسى فارغاً[4].
- ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة[5].

ففي الآية الكريمة الأولى لا يمكن اعتبار التحول من العداوة إلى الأخوة في الإيمان قد تم في الصباح، وفي الآية الثانية لا يمكن اعتبار انتصار المؤمنين المؤيد من عند الله قد تم في الصباح، وفي الآية الثالثة لم يكن حزن أم موسى وفراغ قلبها مرتبطاً بالصباح، وفي الآية الرابعة لا يمكن القول إن اخضرار الأرض الناتج عن نزول الماء من السماء قد تم في الصباح.

---

(1) انظر محمد الانطاكي، المحيط 2/ 12.

(2) سورة آل عمران 3/ 102.

(3) سورة الصف الآية 61/ 14.

(4) سورة القصص الآية 28/ 10.

(5) سورة الحج الآية 22/ 63.

والشيء نفسه في الشعر فلم ترد أصبح لتدل على الصباح – وهي ناقصة- وإنما كانت تشير إلى معنى التحول فقط، ومن ذلك قول الربيع بن ضبع الفزاوي.

أصبحت لا أحمل السلاح ولا   املك رأس البعير ان نفرا[1]

فهو يتكلم عن تحول صحته بسبب مرضه، وهذا لا يتأتى إلا في تراخي الزمن، ومنه قول زهير:

فأصبحتما منها على خير موطن   بعيدين فيها عن عقوق ومأثم[2]

والقرينة الحالية تنفي أن يكون تغير حال الرجلين في الصباح.

2. أنها لو أريد بها توقيت التحول بصباح أو مساء أو نهار أو ضحى لما كانت ناقصة بل لكانت فعلاً تاماً تحمل معنى الحدث ومعنى الزمن، وكان منصوبها حالاً، وعندها تصح مقولة الكوفيين، وعندها يكون معنى إلا أن أزمنة هذه الأشياء خاصة وزمان كان يعم هذه الأوقات كان لما انقطع وهذه الأفعال أزمانها غير متوقع (أصبح علي مريضاً) جاء الصباح على علي وهو في حالة مرض، أو دخل علي في وقت الصباح وهو مريض.

3. أنه يمكن لأي من هذه الأفعال أن تحل محل أختها، من غير أن يختل المعنى، إذ يستقيم المعنى بقولنا: أصبح الصديق عدواً، واضحى الصديق عدواً، وأمسى الصديق عدواً، باستثناء ظل التي تفيد الاستمرار لا التحول ومن ذلك قول ابن زيدون.

أضحى التنائي بديلاً من تدانينا   وناب عن طيب لقيانا تجافينا[3]

---

(1) سيبويه، الكتاب 1/ 89.

(2) الأنباري، شرح القصائد 292.

(3) ابن زيدون، الديوان.

ولو أسعفت (أصبح) في الوزن لكانت هي الأولى من أضحى.

4. أنه يمكن استبدال صار التي تفيد التحول المطلق بها، وقد ذكر النحاة هذا الوجه من استعمال هذه الأفعال، فذكروا أن أصبح وأضحى وأمسى وظل تأتي بمعنى صار[1]، فتفيد التحول المطلق، وبعضهم قصر هذا على أصبح وأضحى وأمسى. جاء في شرح الكافية كلام فيه قدر من التوضيح (أصبح وأمسى وأضحى لاقتران مضمون الجملة بأزمانها) هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين إما بمعنى صار مطلقاً منه غير اعتبار الأزمنة التي يدل عليها تركيب الفعل الصباح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل أعني الماضي والحال والاستقبال أو بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى)[2].

والفرق بين ما قاله النحاة وبين ما نحرص على تأكيده هنا، هو أن النحاة رأوا هذا الوجه وجهاً ثالثاً في استعمال هذه الأفعال، بينما نراه نحن الوجه الأول والأشيع.

5. وجدنا في أقوال بعض النحاة ما يؤيد هذا الذي نذهب إليه، وهو دلالة أصبح وأخواتها على التحول المطلق بمعنى صار، دون التفات لأجزاء اليوم، ولننظر في قول ابن يعيش في أصبح وأضحى وأمسى: (الوجه الثالث أن تستعمل بمعنى كان وصار من غير أن يقصد بها إلى وقت

(1) السيوطي/ همع الهوامع 1/ 114.

(2) ابن الحاجب / الكافية 2/ 294.

مخصوص. نحو قولك "أصبح زيد فقيراً وأمسى غنياً تريد أنه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص فيه)[1].

وقال عبد القاهر الجرجاني: (وكذا أمسى زيد وأصبح إذا أجريتهما مجرى صار كأنتا ناقصتين، فلا تدلان على الصباح والمساء، وإذا أجريتهما مجرى استيقظوا وناموا ومجرى أفجر لأنه يدل على حدث وهو الدخول في الوقت المعين فهما تامتان[2].

وجاء في شرح جمل الزجاجي قول ابن عصفور: وقد تكون بمعنى صار فلا تعرض للزمان الذي اشتقت من اسمه أصبح، فكأنك قلت صار فلان قائماً أو منطلقاً أو ضاحكاً، ومن ذلك قوله:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا   املك رأس البعير ان نفرا

ألا ترى أن المعنى: صرت لا أحمل السلاح ومن ذلك قوله:

أضحى يمزق أثوابي ويشتمني   أبعد ستين عندي يبتغي الأدبا

الا ترى أن المعنى: صار يمزق أثوابي)[3].

وجاء في شرح حاشية الصبان قوله (وقد استعمل كان وظل وأضحى واصبح وأمسى بمعنى صار كثيراً)[4].

ومن أدق ما ذكر في هذا قول ابن حاجب: (وأصبح وأمسى وأضحى لاقتران مضمون الجملة بأزمانها. هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة، والناقصة بمعنيين:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 7/ 104.

(2) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 402.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي1/ 415.

(4) الصبان، شرح حاشية الصبان 1/ 230.

إما بمعنى صار مطلقاً من غير اعتبار الأزمنة التي يدل عليها تركيب الفعل أعني الصباح والمساء والضحى، بل اعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل، أعني الماضي والحال والاستقبال، وإما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء، وكان في الضحى، فيقترن في هذا المعنى الأخير مضمون الجملة)[1].

وقد ألف النحاة أن يتكلموا عن ظل وبات في موضع واحد، لأنهما تستوعبان اليوم كله، وبالنسبة لمجيئهما بمعنى صار أي التحول المطلق فقد اتفقوا في ظل، واختلفوا في بات، وذكر ابن يعيش أن بات تأتي بمعنى صار شأنهما في هذا شأن ظل، أما الرضي فقد أقر مجيء صار بهذا المعنى، وتحفظ بالنسبة لبات.

قال ابن يعيش: (وقد يستعملان استعمال كان وصار مع قطع النظر عن الأوقات الخاصة فيقال ظل كئيباً وبات حزيناً، وإن كان ذلك في النهار، لأنه لا يراد به زمان دون زمان، ومنه قوله سبحانه وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا والمراد أنه يحدث به ذلك ويصير إليه عند البشارة، وإن كان ليلاً)[2].

وقال ابن الحاجب: (وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجرداً من الزمان المدلول عليه بتركيبه، قال تعالى: ظل وجهه مسودا، وأما مجيء بات بمعنى صار ففيه نظر)[3].

وقد تحدث ابن عصفور عن ظل وبات معاً، وقال (إنهما يدلان على معنى قريب من معنى صار شأنهما في ذلك شأن أصبح وأمسى)[4].

---

(1) ابن الحاجب، م.س 2/ 294.

(2) ابن يعيش، م.س7/ 106.

(3) ابن الحاجب، م.س 2/ 295.

(4) انظر ابن عصفور، المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 399.

أما نحن فنرى إفراد ظل وإبعادها عن هذه المجموعة، لأنها تفيد الاستمرار وليس التحول، والفرق بين معنى التحول ومعنى الاستمرار ظاهر.

وهكذا فنحن نرى أن أفعال هذه المجموعة – عدا ظل – أصبح أضحى أمسى بات غدا ترد في أربعة أوجه هي:

1. ناقصة بمعنى صار، تفيد التحول المطلق غير المقيد بزمن من اليوم والنهار، وهي هنا ترفع اسمها وتنصب خبرها، وذلك نحو قوله تعالى: قد سألها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين[1]، وقول عدي:

ثم أضحوا كأنهم ورق جف ... فألوت به الصبا والدبور[2]

2. تامة تحمل ما يحمله الفعل من معنى الحدث التام والزمن، ولكنها تحتاج لمنصوب يتم معناها، وهذا المنصوب يعرب حالاً لا خبراً، ومن ذلك قول الشاعر:

وإن امرأ يمسي ويصبح سالماً ... من الناس إلا ما جنى لسعيد[3]

وهي هنا تعنى الدخول في أوقات اليوم من صباح وليل.

3. تامة تحمل ما يحمله الفعل من معنى الحدث التام والزمن، وتكتفي بمرفوعها، وتختلف عن الوجه الثاني بأنها لا تحتاج إلى منصوب يعرب حالاً، وهي هنا بمعنى الدخول في أوقاتها هي. ومن ذلك قوله تعالى: فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون[4]، ومنه قول الرسول عليه

(1) سورة المائدة 5/ 102.

(2) ابن يعيش، م.س 7/ 104.

(3) ابن يعيش، م.س 7/ 105.

(4) سورة الروم 30/ 17.

السلام أوتروا قبل أن تصبحوا[1]، وقول المسلم: أصبحنا وأصبح الملك لله:

وكذلك قول الحارث بن حلزة:

أجمعوا أمرهم عشاء فلما   أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء[2]

4. تامة تحمل معاني معجمية أخرى غير الأوقات فترد بات بمعنى نام: نحو: بات الرجل في الفندق، وترد أضحى بمعنى ظهر.

وترد أصبح بمعنى بان نحو: أصبح الصبح، وترد صار بمعنى رجع: نحو: ألا إلى الله تصير الأمور[3].

ونمثل لهذه الأوجه الأربعة بما يلي:

أصبح الصبح - تامة بمعنى الظهر.

أصبح الصديق - تامة بمعنى دخل في الصباح

أصبح الصديق مريضاً - تامة بمعنى دخل في الصباح، فلزمها الحال، والوقت فيها مقيد.

أصبح الصديق عدواً - ناقصة بمعنى صار، والوقت فيها مطلق

ظل

أما ظل فإننا لا نرى إدراجها مع صار وأخواتها، لأنها تحمل معنى يميزها عن غيرها، فهي تفيد الاستمرار[4] على الشيء أو الحالة، ولا يجوز لها إقحامها في

---

(1) مسلم صحيح مسلم6/ 34.

(2) الأنباري، م.س 370.

(3) سورة الشورى 42/ 53.

(4) وجدنا كلاً من الدكتور الحلواني ومحمد الأنطاكي يضعها مع أفعال الاستمرار. انظر د. محمد خير الحلواني/ الواضح في النحو ص23 ومحمد الأنطاكي، المحيط ص12.

الأدوات التي تفيد معنى التحول، لأن معنى الاستمرار يخالف معنى التحول، هذا ونحن ندرك أن النحاة أرادوا بها الاستمرار الممتد أو المقيد بوقت من اليوم هو النهار، ولهذا فالوقت فيها وفي بات أطول من أصبح وأضحى وأمسى وغدا، إذ إنها، وعلى رأي النحاة، تفيد اتصاف اسمها بخبرها النهار كله، وبات تفيد اتصاف اسمها بخبرها الليل كله. ولا يمكن لظل أن تفيد مصاحبة الصفة للموصوف في النهار إلا أن تكون تامة غير ناقصة، فتكون بمعنى قضى نهاره أو أقام النهار، وعندها يكون المنصوب بعدها حالاً لا خبراً، نحو قول امرئ القيس:

فظل العذارى يرتمين بلحمها   وشحم كهداب الدمقس المفتل[1]

أما وهي ناقصة فهي لإفادة معنى الاستمرار من غير تقييد بزمن من نهار أو ليل، والشواهد في القرآن الكريم والشعر العربي تؤيد هذا. ومن هذا قوله تعالى: (فظلت أعناقهم لها خاضعين)[2]. وقوله: (إن يشأ يسكن الريح فيظللن رواكد على ظهره)[3]. وقوله (ولو فتحنا عليهم بابا من السماء فظلوا فيه يعرجون)[4].

ومنه في الشعر، قول النابغة الذبياني[5] في البيتين التاليين:

يظل من خوفه الملاح معتصماً   بالخيزرانة بعد الأين والنجد

فظل يعجم أعلى الروق منقبضاً   في حالك اللون صدق غير ذي أود

---

(1) الأنباري، م.س ص35.

(2) سورة الشعراء 26/ 4.

(3) سورة الشورى، 42/ 33.

(4) سورة الحجر الآية 15/ 14.

(5) النابغة، الديوان ص88.

وكذلك قول الشاعر:

فظلــوا ومــنهم ســابق دمعــه لــه وآخــر يــثني دمعــة العــين بالمهــل

ولهذا فإننا لا نرى إدراج ظل مع صار وأصبح وأمسى وبات وذلك لأنها تفيد الاستمرار، ولا تتقيد بزمن من اليوم والنهار وهو وقت الظل.

ولما رآها الأستاذ الأنطاكي تفيد الاستمرار، فقد أدرجها مع ما زال وأخواتها الثلاث، ونحن نخالف هذا التصنيف أيضاً، ونرى تفرد ظل، وسنبين وجه اختلافها عن ما زال، بالرغم من معنى الاستمرار.

3- ما زال، ما برح، ما فتئ، ما انفك:

وهذه يجمعها معنى الاستمرار والاتصال بالحاضر، ما لم ترد قرينة تفيد الماضي أو الحاضر، تختلف عن أصبح وأخواتها، لأن هذه الأخيرة تفيد التحول، ومعنى التحول – سواء أكان عاماً أم معيناً – يخالف معنى الثبات، وتختلف كذلك عن ليس، وما دام.

هذا من حيث المعنى، أما من حيث الشكل فهذه الأربعة تتصرف تصرفاً ناقصاً فلا يرد منها إلا المضارع المنفي، لا يزال، لا يبرح، لا ينفك، لا يفتأ.

أما بخصوص ارتباط هذه مع "ظل" من حيث المعنى فإن ما زال وظل تتفقان في وجهين وتختلفان في وجهين: أما وجها الشبه فهما:

1. أنهما تفيدان المعنى نفسه وهو والاستمرار على الشيء الذي يقدره السياق. فتقول: ما زال الطفل نائماً، وظل الطفل نائماً.

2. أنهما تحصران الزمن بمدة من الماضي تحددها القرينة: نحو: ما زال الطفل نائماً حتى عادت أمه، وظل الطفل نائماً حتى عادت أمه.

أما وجها الاختلاف فهما:

1. أن ظل تفيد الاستمرار في الماضي المطلق غير المتصل بالحاضر، على حين تفيد ما زال اتصال الماضي بالحاضر، ما لم ترد قرينة تفيد غير ذلك، فقولنا: (ما زالت الأم غائبة) يفيد بالضرورة حتى الآن أي حتى لحظة الكلام، وليس في قولنا: ظلت الأم غائبة ما يفيد ذلك بالضرورة، إنما يفيد استمرار غيابها طوال المدة المحكي عنها.
2. أن الزمن أو الاستمرار في ظل يمكن قياسه وعده، بينما الزمن في "مازال" لا يمكن قياسه أو عده إلا مع وجود قرينة، فتقول:

ظل المريض تحت الخطر.

ظل المريض تحت الخطر حتى حضر الطبيب.

ظل المريض تحت الخطر من الصبح إلى العشاء.

ظل المريض تحت الخطر مدة من الزمن.

ظل المريض تحت الخطر عشر ساعات.

ولا نقول:

ما زال المريض تحت الخطر عشر ساعات، بل أن ما زال لا تستطيع أن تحل محل ظل إلا في المثالين الأول والثاني فتقول:

ما زال المريض حتى الخطر.

ما زال المريض تحت الخطر حتى حضر الطبيب

ولكن المعنى في المثال الأول اختلف عن صنوه في المجموعة المقابلة لأن ما زال المريض تحت الخطر تمتد بمدة الخطر حتى الآن. إذا لم يرد في السياق ما يحدد الزمن.

ولم أجد في الكلام العربي الفصيح غير هذين الوجهين من استعمال ما زال وأخواتها والمذكورة أعلاه وهما:

1. ما يفيد الماضي المتصل بالحاضر: ومنه قوله تعالى:

"ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات، فما زلتم في شك مما جاءكم به"[1].

ومنه في الشعر قول كثير عزة:

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد[2]

2. ما يفيد الماضي الذي استمر وانتهى في غاية معينة، ولم يتصل بالحاضر فترد في النص (حتى) أو (إلى أن) لتفيد الانتهاء، ومن ذلك قوله تعالى:

(فما زالت تلك دعواهم حتى جعلناهم حصيدا خامدين)[3]. وقول الرسول عليه السلام "ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه[4]. ومنه في الشعر قول عنترة:

ما زلت ارميهم بثغرة نحره ولبانه حتى تسربل بالدم[5]

(1) سورة غافر 40/ 34.

(2) الصبان، م.س 1/ 280.

(3) سورة الأنبياء 21/ 15.

(4) مسلم صحيح مسلم16/ 176.

(5) الأنباري، م.س 359.

وكذلك قول طرفه:

وما زال تشرابي الخمور ولذتي ... وبيعي وانفاقي طريفي ومتلدي

إلى أن تحامتني العشيرة كلها ... وأفردت أفراد البعير المعبد[1]

ونود أن نشير إلى فرق نراه بين "ما زال" وبين مضارعها "لا يزال" يدفعني إلى هذا ظن بعضهم استواءهما في المعنى والاستعمال، إذ لا فرق عندهم بين قولنا: ما زال علي غائباً، وقولنا: لا يزال علي غائباً.

وقد أشرنا إلى وجهي ما زال وهما:

1. الماضي المتصل بالحاضر ويسكت عن المستقبل.
2. الماضي المنتهي بنقطة زمنية معينة في الماضي ولا يتصل بالحاضر.

أما لا يزال فإنها تفيد الماضي المتصل. أي أن الاستمرار يبدأ من الماضي مروراً بلحظة الكلام واصلاً للمستقبل المطلق، وهي بهذا بمعنى سيظل أو سيبقى، وبمعنى آخر فإن لا يزال تتضمن الأزمنة الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل بينما مضارع أي فعل عادي لا يفيد إلا الحال أو الاستقبال على ضوء القرينة ومن الشواهد على لا يزال قوله تعالى:

"ولا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم"[2]: ماض- حاضر - مستقبل مستمر غير معين.

---

(1) م.ن191.

(2) سورة التوبة 9/ 110.

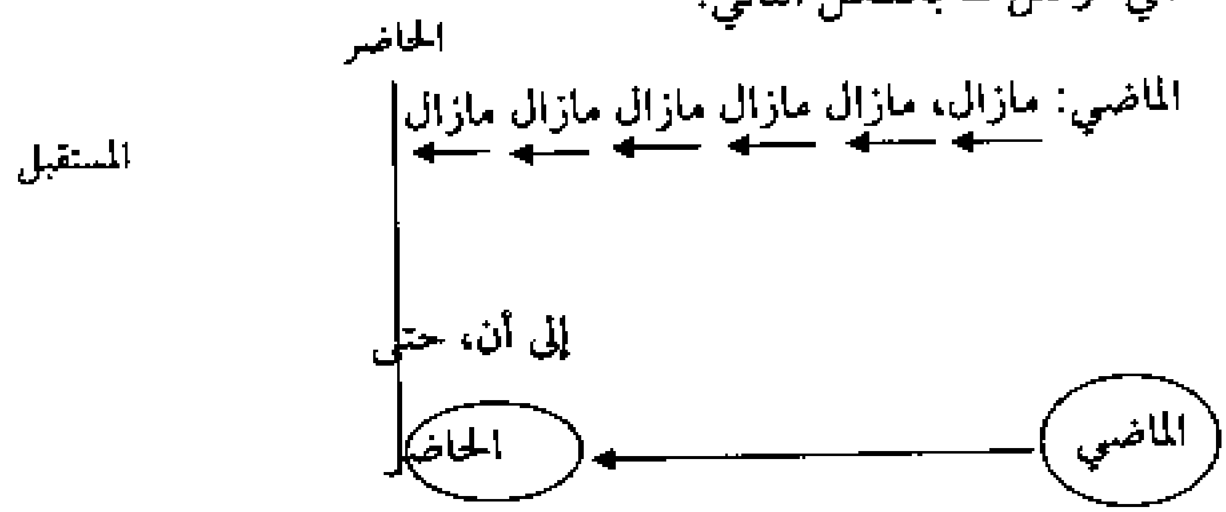
"ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، ولا يزالون مختلفين"[1]: ماض- حاضر- مستقبل مطلق غير معين.

ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا[2]: ماض – حاضر – مستقبل معين بالقرينة (حتى).

ومنه قول الرسول عليه الصلاة والسلام:

(لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق)[3]: ماض – حاضر – مستقبل مطلق.

وهكذا فإن دلالة "مازال" هي استيعاب الزمن الماضي غير المحدد إلى الحاضر، إلى لحظة الكلام فقط، وتقف عند جدار الحاضر، أو إلى نقطة انقطاع محددة في الماضي. ونمثل لها بالشكل التالي:



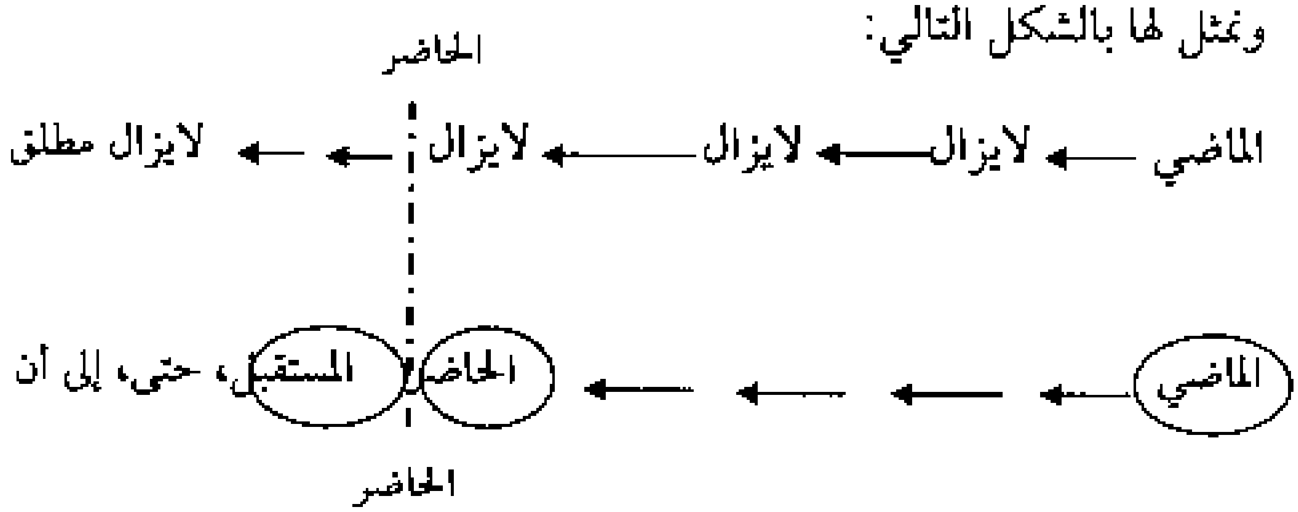
أما (لا يزال) فإنها تبدأ من الماضي غير المحدد مروراً بالحاضر "لحظة الكلام" وتخترقه للمستقبل وإما أن تمتد إلى المستقبل المطلق، أو إلى المستقبل المحدد بنقطة زمنية حتى، إلى أن.

(1) سورة هود11/ 118.

(2) سورة البقرة 2/ 217.

(3) مسلم صحيح مسلم13/ 65.

ونمثل لها بالشكل التالي:



ومعنى هذا أن (مازان) تقف عند جدار الحاضر، وأما (لا يزال) فإنه يخترق الحاضر إلى المستقبل مقيداً أو مطلقاً.

ومما يلاحظ أن مضارع ما زال الذي هو (لا يزال) يأتي مع صفات النفس شبه الثابتة ومع حكم الله وقضائه، ومع أشياء شبه ثابتة. وبمعنى آخر فإن ما زال تتحدث عن شيء استمر وانقطع إما في الماضي أو مع نقطة الحاضر، وأن لا يزال تتحدث عن شيء استمر في الماضي ووصل الحاضر وزاد عليه للمستقبل.

وقد اشترط النحاة في "ما زال" وأخواتها لكي تكون ناقصة ناسخة، أن يسبقها نفي أو نهي أو دعاء فتسبقها "ما" في حالة النفي مع صيغة الماضي، (مازال) وتسبقها لا في حالة النفي مع صيغة المضارع لا يزال، وكذلك في حالة النهي، وإذا اقترنت صيغة الماضي بـ "لا" فهي عندئذ للدعاء أو النهي.

والدعاء كقول ذي الرمة

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلا ولا زال منهلاً بجرعائك القطر[1]

(1) الأزهري، م.س 1/ 185.

والنهي كقول الشاعر:

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت   فنسيانه ضلال مبين[1]

قال ابن عصفور "ولا تفارق ما زال وأخواتها أداة النفي في حالة نقصانها، إما ملفوظاً بها أو مقدرة، وإنها لا تحذف منها الأداة في صحيح الكلام إلا في الفعل المضارع في جواب القسم، قال تعالى: تا الله تفتأ ولا تحذف فيما عدا ذلك إلا في الشعر[2].

وإذا تجردت هذه الأربع (مازال، ما برح، ما فتئ، ما انفك) من النفي أو شبه النفي لم تعد من النواسخ بل أصبحت أفعالاً عادية، وعادت إلى تمامها، حيث تفيد الحدث، وترفع الفاعل، نحو: زال الألم، انفكت الأغلال، برحت المكان.

وقد تكون تامة مع وجود حرف النفي، وذلك عندما تحمل معنى معجمياً في السياق نحو:

أردت فك تلك العقدة فما انفكت، حاولت إزالة الحبر فما زال، وهي هنا من زال – يزول، والناقصة من زال – يزال.

3. ما دام:

أفردنا (ما دام) لأنها تختلف عن المجموعات السابقة، وتشترط لعملها شروطاً غير التي لغيرها، فهي لا تعمل في صدر الجملة، بل لابد أن يسبقها صدر تفيده، وهي مقترنة بما المصدرية الزمانية، وليس ما النافية، وتقدر دام بمصدر يعرب ظرفاً للزمان، (مدّة) ففي قولنا:

---

(1) م.ن.

(2) ابن عصفور، المقرب1/ 94.

أحبك ما دمت صادقاً يكون التقدير: أحبك مدة دوام صدقك.

كما أنها تنفرد هي وليس في أنهما جامدتان غير متصرفتين. وبغير هذه الاعتبارات تكون دام تامة، تفيد الحدث بمرفوع كما هو في الأمثلة التالية:

دامت المعركة أربع ساعات. فهي متصرفة، ومتصدرة، وغير مسبوقة بـ "ما المصدرية.

ما دامت المعركة إلا أربع ساعات. حيث ما هنا نافية وليست المصدرية الزمانية.

ولا تفيد (ما دام) الناسخة زمناً معيناً، ولكنها تفيد قياس استمرار ثبوت الخبر للمبتدأ، نحو قوله تعالى: وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً[1]، حيث مدة الصلاة واستمرارها مرتبط بمدة الحياة.

ونود أن نشير إلى خطأ في استعمال ما دام يقع فيه كثير من الناس، وكأنه غدا من الاستعمالات الحديثة، وهو إيرادهم "مادام" في صدر الكلام وكأنها أداة شرط وبمنزلة إن الشرطية ومن ذلك قولهم:

ما دمت صادقاً ادفع ما عليك من دين.

ما دمت تتقن السباحة اسبح.

وما دام الأمر كذلك فلابد من الكتابة.

---

(1) سورة مريم 19/ 31.

ليس

من النواسخ التي طال فيها الحديث وكثر فيها الخلاف بين النحاة، اختلفوا في طبيعتها أهي فعل أم حرف، واختلفوا في دلالتها هل تفيد مجرد النفي أم تعين الزمن، واختلفوا في الزمن الذي تفيده أو تعينه، أهو الحال أم غيره من الماضي والاستقبال، وتساءلوا: إن كانت فعلاً جامداً فكيف تدل على الزمن، وإن كانت بصيغة الماضي فكيف تدل على الحال، وإن كانت أخواتها بمعنى الإيجاب فكيف تكون هي من بينها منفردة بمعنى النفي؟

يقول السامرائي (ولعل من الغريب أن يحشر بين هذه المواد الدالة على الإيجاب مادة ليس، وهي على النقيض من هذه المجموعة، فهي من المسائل التي ينبغي أن تكون في مبحث النفي)[1].

دلالتها الزمنية: وفي دلالتها الزمنية ثلاثة مذاهب.

1) مذهب سيبويه وابن السراج وابن مالك أنها لنفي مضمون الجملة نفياً مطلقاً، فينفى بها الماضي نحو: ليس خلق الله مثله، وينفى بها المستقبل كقوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم)، وينفي بها الحال، وهم الأعم الأشيع كقولك، ليس زيد قائماً أي الآن وهو رأي الجمهور.

2) مذهب الجمهور أنها لنفي الحال، فلا ينفى بها الماضي ولا المستقبل ومن ذلك قول الزمخشري (وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول: ليس زيد قائماً الآن، ولا تقول ليس زيد قائماً غداً)[2].

---

(1) د. إبراهيم السامرائي، تنمية اللغة242.

(2) ابن يعيش/ شرح المفصل 7/ 111.

3) ومذهب أكثر النحويين أنها بأصل وضعها لنفي الحال إلا إذا وجدت قرينة تفيد زمناً يعينه، قال بهذا ابن عصفور والسيوطي والأندلسي والاشموني والمرادي وابن هشام وابن الحاجب.

قال ابن عصفور: (ليس انتفاء الصفة عن الموصوف في الحال، إن كان الخبر مبهم الزمان، وإن كان مقيداً بزمان نفته على حسب تقييده)[1]. وقال في شرح جمل الزجاجي (فإن كان الخبر مختصاً بزمان نفته على حسب ما هو عليه من الاختصاص، وإن كان محتملاً للحال والاستقبال خلصته للحال، فتقول: ليس زيد قائماً الآن، وليس زيد قائماً غداً، وإذا قلت: ليس زيد قائماً، فإنما نفيت القيام عند زيد في الحال[2]، ومن ذلك ما جاء في حاشية الصبان وليس ومعناها النفي، وهو عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقيد بزمن يحسبه)[3].

وقال ابن هشام في ليس (كلمة دالة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله)[4].

والاختيار عندنا هذا المذهب، فهي للحال ما لم ترد قرينة تعينها للماضي.

ونشير إلى آراء بعض المحدثين فيها وفي دلالتها:

أما الدكتور تمام حسان فيراها أداة لا فعلاً، وذلك من حيث صيغتها وجمودها ونفيها، وهي عنده لنفي الحاضر[5].

---

(1) ابن عصفور، المقرب 1/ 93.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 1/ 418.

(3) الصبان، حاشية الصبان 10/ 227.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب 386.

(5) انظر د. تمام حسان، م.س 129.

أما الانطاكي فيراها فعلاً جامداً، ويجردها من الدلالـة الزمنيـة، فهـي لمجـرد النفي، ولا تحمل فكرة الزمن بسبب جمودها وعدم قدرتها على التـصرف، فالجملـة معها كالجملة الاسمية خالية من الزمن[1].

ومما يجدر ذكره في هـذا المقـام، أن النحـاة نـسبوا لــ(لـيس) أربعـة أوجـه في الاستعمال هي[2]:

1) أن تكون من أخوات كان، فعلاً ناقصاً يرفع اسمـاً وينـصب خـبراً، كمـا بينا.
2) أن تكون أداة من أدوات الاستثناء فتكـون ناصـبة نحـو: حـضر الطـلاب ليس سعيداً.
3) أن تكون حرف عطف.
4) أن تكون مهملة لا عمل لها نحو: ليس الطيب إلا المسك.

أفعال المقاربة والرجاء والشروع

وقد اعتاد النحاة أن يطلقوا على هذه كلها أفعال المقاربة من بابا التغليب[3].

وهي من واقع الاستعمال، وفي ضوء المعاني التي تكـسبها للجملـة الاسميـة وحسب ترتيب ابن مالك لها، ثلاثة أقسام:

أ. أفعال المقاربة: وهي: كاد، وكرب، وأوشك.

ب. أفعال الرجاء: وهي: عسى، وحرى، واخلولق.

ج. أفعال الشرع: وهي: شرع، وأخذ، وطفق، وهبّ، وقام، وجعل.

---

(1) انظر محمد الانطاكي، المحيط2/ 13.

(2) المرادي، الجنى الداني 495.

(3) ابن الحاجب، م.س 2/ 301. والصبان، م.س 258.

وقد اختلفت كتب النحو في عدد هذه الأفعال، وفي توزيعها، فبعض النحاة لا يذكر "كرب" في أفعال المقاربة، وزعم بعضهم أنها من أفعال الشروع[1]، والزمخشري[2] يجعل (حرى) مع أفعال الشروع والسيوطي[3] يجعل أفعال المقاربة ستة، وابن عصفور[4] لا يأتي عليها جميعاً، ويجعل أوشك مع عسى واخلولق، ذلك لأنه لا يقيم تقسيمه على أساس المعنى، بل على أساس الاقتران، أو عدم الاقتران بـ"أن".

وتسمية هذه جميعاً أفعال المقاربة مع اختلاف معانيها متأت من فكرة الزمن التي تجمعها، وجهة هذا الزمن، ومعناها القرب أو الزمن القريب، مع اختلاف في معنى القرب، فقد يكون قرباً فيما تحقق كما هو الشأن في أفعال الشروع، وقد يكون قرباً فيما يؤمل أن يتحقق مستقبلاً كأفعال الرجاء، وقد يكون قرباً فيما أصبح في حكم المتحقق نظراً لشدة قرب تحققه، كما هي الحال في أفعال المقاربة. ولقد أصاب ابن الحاجب عندما قال في كافيته: (أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاءً أو حصولاً له أو أخذاً فيه)[5].

وقال ابن يعيش: (ألا ترى أن كان وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب من الخبر)[6].

---

(1) السيوطي، همع الهوامع 1/ 128. وابن يعيش شرح المفصل 7/ 127.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل 7/ 115.

(3) السيوطي، همع الهوامع 1/ 128.

(4) ابن عصفور، المقرب 1/ 99.

(5) ابن الحاجب، الكافية 2/ 301.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل 7/ 115.

ودراستنا لهذه الأفعال امتداد لدراسة الأفعال الناقصة التي تدخل الجملة الاسمية فتؤثر في زمنها، وقد وجدنا من يعترض على جمع هذه الأفعال في باب نحوي واحد، لأنه لا يرى جامعاً يجمعها، فهي عنده أمشاج مختلطة فبعضها جامد وبعضها مشتق وبعضها يقترن وبعضها لا يقترن، ولكننا ونحن ندرس الزمن النحوي زمن الجملة نرى الصحة في وضع هذه جميعاً في قائمة واحدة لمعنى القرب الزمني الذي يجمعها.

ومما تفردت به هذه الأفعال عن كان وأخواتها ما يلي:

أولاً: معظمها جوامد غير متصرفة، ولم يتصرف منها إلا فعلان هما كاد وأوشك تصرفاً ناقصاً، فجاء من أوشك المضارع واسم الفاعل، وجاء من كاد المضارع، واسم الفاعل على القول النادر.

ثانياً: يشترط في خبرها أن يكون فعلاً مضارعاً، وقد يكون مقترناً بـ "أن" أو غير مقترن، على تفاوت بينها. والمصدر المؤول من أن والفعل في محل نصب خبر لها. والاقتران بأن أو عدمه مرتبط بفكرة الزمن ارتباطاً وثيقاً، فما يحتاج إلى تراخ زمني لتحقيقه يقترن بأن، وأما ما هو متحقق أو في حكم المتحقق فلا يقترن، وإذا كان خبرها غير مقترن فهو بتقدير اسم الفاعل الذي غالباً ما يفيد التحقق، وإذا كان مقترناً فهو بتقدير المصدر، والمصدر قد لا يفيد التحقيق. ولتفسير ذلك قال ابن يعيش (ولما كان الخبر فعلاً محضاً مجرداً من أن قدروه باسم الفاعل لأن الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل نحو: زيد يقوم، والمراد قائم)[1].

واشتراط النحاة أن يكون الخبر فعلاً فلكي يدل على حدث، واشتراطهم أن يكون مضارعاً فليدل على الحال أو الاستقبال، فإذا اقترنت أن بالفعل المضارع

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 7/ 119.

صرفته للاستقبال، كما هو الحال في أفعال الرجاء لأن الفعل المترجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج إلى أن المشعرة بالاستقبال[1].

وهي في اقترانها بـ"أن" كالتالي:

1) أفعال الشروع، يمتنع اقترانها بأن لأن هذه الأفعال تفيد وقوع الفعل، وأن تفيد الاستقبال، فيقع تناقض.

2) أفعال الرجاء: يجب اقترانها بأن لأن الرجاء إنشائي مستقبلي، وهذا يتفق ومدلول أن المخلصة للاستقبال.

3) أفعال المقاربة: تتراوح بين القلة والكثرة في الاقتران على ضوء إفادتها لمعنى القرب.

(1) انظر الأزهري، شرح التصريح 1/ 204.

أفعال المقاربة

وهي على تصنيف ابن مالك: كاد وكرب وأوشك.

ويكاد الحديث يتركز دائماً في كاد وأوشك، ويكاد النحاة يهملون كرب، ذلك، لقلة استعمالها، ولجمودها وعدم تصرفها.

وقد ذكر السيوطي[1] أن قوماً حكوا اسم الفاعل من كرب، ولكنها لو تصرفت لكان المضارع أولى من اسم الفاعل، ولجمود (كرب) فإن بعضهم ألحقها بأفعال الشروع، لأن أفعال الشروع جامدة.

أما كاد وأوشك فهما متصرفتان، وهما الوحيدتان المتميزتان من بين جميع أفعال المقاربة والرجاء والشروع، فيأتي منهما المضارع واسم الفاعل، بل إن الأصمعي ذكر أن يوشك أشهر من أوشك في الاستعمال[2].

ومن تصرفهما للمضارع قوله تعالى: (يكاد البرق يخطف أبصارهم)[3]. وقوله (يكاد زيتها يضيء)[4]، وقول أمية بن أبي الصلت:

يوشك من فر من منيته ... في بعض غراته يوافقها[5]

ومن تصرفها لاسم الفاعل قول كثير عزة:

أموت أسى يوم الرجام وإنني ... يقيناً لرهن بالذي أنا كائد[6]

---

(1) انظر السيوطي، م.س 1/ 129.

(2) انظر الأزهري، م.س 1/ 206.

(3) سورة البقرة 2/ 20.

(4) سورة النور، 24/ 35.

(5) الأزهري، شرح التصريح 1/ 207.

(6) م. ن1/ 209.

وكذلك قوله:

فإنـــك موشـــك أن لا تراهـــا وتعـــدو دون غاضـــرة العـــوادي[1]

وتحدث النحاة عن معنى القرب وشدته في أفعال المقاربة، ومن ذلك قول ابن يعيش (فإذا قلت كاد زيد يفعل أراد قـرب وقوعـه في الحـال، إلا أنـه لم يقـع بعـد، لأنك لا تقوله إلا لمن هو على حد الفعل كالداخل فيه لا زمان بينـه وبـين دخولـه فيه قال الله تعالى "يكاد سنا برقه يذهب بالإبصار"[2].

ولكن شدة القرب هذه تختلف في كاد وكرب عنها في أوشك فهي في أوشك أقل قرباً من أخواتها، فنسبوا التراخي الزمني في أوشك ولهذا.

1) اقترن خبرها بأن أكثر من أختيها، وأن تفيد التراخي.
2) وضعها بعض النحاة مع عسى.
3) كثر استعمال مضارعها.
4) أمكن دخول السين عليها، ولم تدخل السين على كاد وأختيهـا، ومعلـوم أن السين تفيد الاستقبال، ومعلوم أن تجرد الفعل منها يقربه مـن الحـال، بل يرجحه للحال، وذلك كقول الشاعر:

سيوشـــك أن تنـــيخ إلى كـــريم ينالـــك بالنـــدى قبـــل الـــسؤال[3]

يقول ابن عصفور: (وأما كاد وكرب فلمقاربة ذات الفعـل، فمـن أدخـل أن على اخبارهما فتشبيهاً لهما بـ"عسى"، لأنها مستقبلة، ومن لم يدخلها فتشبيهاً لهما بـ"جعل" لكثرة المقاربة، ألا ترى أن معنى قولك: كـاد زيـد يقـوم، قـارب القيـام

---

(1) م.ن. 208.

(2) ابن يعيش، م.س 7/ 119. والآية في سورة النور 43/ 24.

(3) السـيوطي، همع الهوامع 1/ 131.

حتى لم يبق بينه وبين الدخول فيه زمن)[1]. ويؤكد هذا أن كاد لم ترد قط في القرآن الكريم مقترناً خبرها بأن.

وللتراخي في أوشك قال ﷺ (يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة على قصعتها)[2] وهو إنباء عن أمر مستقبلي يمتد قروناً وأجيالاً.

ونود أن نضيف هنا أمرين نرى أن (كاد) تتميز بهما عن أوشك، وهذان الأمران هما:

1) أن كاد تمثل الصورة الثابتة التي يحسن الوقوف عندها، وأن أوشك تمثل الصورة المتحركة.

2) أن كاد قد ترد ويقصد بها تقريب المعنى الكلي للجملة فتقول: انظر إلى هذه الصورة إنها تكاد تتكلم، ولا تقول مثل هذا مع أوشك، ومثل هذا قوله تعالى: يكاد زيتها يضيء[3].

أفعال الرجاء

وهي: عسى، حرى، اخلولق، وقد ذكر بعض النحاة أنها عسى واخلولق، وابن مالك أورد حرى.

عسى:

وهو أشهرها، وهو فعل ناقص غير متصرف، ومعناه: المقاربة على سبيل الترجي، قال وهذه عسى قد خالفت غيرها من الأفعال ومنعت من التصرف وذلك لأمور منها أنهم أجروها مجرى ليس إذ كان لفظها لفظ ؟؟؟ ومعناها

(1) ابن عصفور، م.س 1/ 99.

(2) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم الحديث 2/ 958.

(3) سورة النور، 24/ 35.

المستقبل لأن الراجي إنما يرجوني المستقبل لا في الماضي فصارت كليس في أنها بلفظ الماضي، ويقضي بها الحال، فمنعت لذلك من التصرف كما منعت ليس)[1].

وهي كبقية أخواتها، جامدة، ولجمودها فقد اختلف فيها، أهي فعل أم حرف، رآها الكوفيون حرف ثمن مثل لعل، ورآها البصريون فعلاً تجرى مجرى ليس، فهي في لفظ الماضي وتفيد الاستقبال، كما أن ليس بلفظ الماضي وتفيد النفي في الحال.

أما عن عملها: فهي من النواسخ التي تعمل عمل كان، إلا أنه التزم في خبرها أن يكون فعلاً مضارعاً مقترناً بأن نحو عسى الله أن يأتي بالفتح[2]. ويكون المصدر المؤول من أن والفعل في محل نصب خبراً لها وهو رأي الجمهور.

ولها وجه آخر من الاستعمال إذ ترد تامة غير ناقصة، تكتفي بمرفوعها نحو: عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم[3]، وتكون مسندة إلى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر[4] وهنا يكون المصدر المؤول من أن والفعل في تقدير فاعل. وقد اكتفى بالفاعل لأنه تضمن معنى الحدث الذي كان في الخبر. وابن مالك[5] لا يرى عسى إلا ناقصة.

ومعنى الرجاء والأمل هو المعنى الأعم والأشيع في استعمال عسى، وقلما ترد بمعنى الخوف والاشفاق. ولما كان الرجاء من معاني الإنشاء الطلبي الذي لا يكون إلا مستقبلاً فقد وردت عسى وأخواتها في الأفعال التي يجمعها معنى المقاربة،

(1) ابن يعيش، م.س 7/ 116. وانظر ابن الحاجب، م.س2/ 302.

(2) سورة المائدة5/ 52.

(3) سورة البقرة 2/ 216.

(4) الأزهري، م.س 1/ 209.

(5) انظر ابن هشام، م.س 202.

مع الفارق الكبير في معنى القرب الذي هو على سبيل الأمل والرجاء، ومعنى القرب الذي تفيده كاد، فالقرب في كاد عملي يتحقق أمامنا، ومن هنا جاء اقتران عسى بـ "أن" لتعطيها تراخياً وبعداً زمنياً، لأن (أن) تفيد الاستقبال، فاتفقت دلالة أن مع دلالة عسى.

وأمر آخر يتعلق باقتران عسى بـ "أن" وهو أن وجود أن والفعل يكون مصدراً مؤولاً، ولو جرد خبر عسى لصار تأويله باسم الفاعل يقيد التحقق ويفيد الحال، وهذا ما لا يتفق مع معنى عسى الاستقبالي.

ولما كان السين يفيد الاستقبال شأنه في ذلك شأن "أن" فقد أجاز الشاعر لنفسه أن يقرن خبر عسى بالسين بدلاً من أن فقال:

عسى طيئ من طيئ بعد هذه ... ستطفئ غلات الكلى والجوانح[1]

وقد خالفت الزباء القاعدة وجاءت بخبر عسى مفرداً لا جملة فعلية، فقالت قولتها المشهورة عسى الغوير أبؤساً وهي بهذا أنزلت عسى منزلة كان.

حرى واخلولق:

كأختهما عسى في المعنى والعمل، فهما أيضاً للدلالة على رجاء وقوع الفعل نحو: حرى زيد أن يأتي، وقول سيبويه، اخلولقت السماء أن تمطر. وهما أقل في الاستعمال من عسى، وهما جامدتان فلا يكون منهما إلا الماضي، ومعناهما صار حرياً أي جديراً وصار خليقاً. وأصل استعمالهما كما يشير ابن الحاجب[2]، حرى بأن يفعل واخلولقت بأن تمطر، فحذف حرف الجر كما هو القياس مع أن وأنّ،

(1) ابن يعيش، م.س 7/ 117 نسبه ابو تمام لقسام بن رواحه.
(2) ابن الحاجب، م.س 2/ 304.

وشيء آخر تختلفان فيه عن عسى وهو وجوب اقتران أخبارهما بـ "أن"، أما عسى فقد أمكن أن يخلو خبرها من أن.

أفعال الشروع

ذكر ابن مالك منها: أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق، وزادوا عليها: هب وقام وأنشد. وابن عصفور[1] لم يذكر منها إلا أخذ وجعل وطفق. وهي في مجموع ما قاله النحاة: أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق وهب وقام وأنشد. ويبدو أن معنى الشروع يتسع ليستوعب كل فعل يفيد معنى الابتداء والدخول في الفعل والتلبس فيه.

أما سبب ورودها مع أفعال المقاربة، فلأنها تفيد قرب تحقق الفعل، والصحيح أن معنى القرب فيها يختلف عن معنى القرب في أفعال المقاربة وأفعال الرجاء، ذلك، وكما بينا، أن المقاربة التي تفيدها كاد وعسى في فعل لم يتحقق عملياً، ولكنه في حساب المتكلم قريب من التحقق، وهو قريب جداً في كاد، ومرجو ومؤمل في عسى، أما هنا في أفعال الشروع، فقد وقع الفعل وابتدأ منذ وقت قريب وما زال مستمراً، ولذلك فأفعال الشروع تفيد أن الفعل قد وقع منذ وقت قريب وهي تقصر المضارع في خبرها على زمن الحال وتبعده عن الاستقبال، وقولنا: أخذ المطر ينزل معناه أنه نزل وما زال مستمراً في النزول حتى لحظة الكلام.

وقد تميزت أفعال الشروع بأمرين يتعلقان بفكرة الزمن وهما:

1) أنها جميعاً جامدة غير متصرفة، فلا يكون منها إلا الماضي، أما المتصرف منها فيكون تاماً غير ناقص، ويكون بمعنى معجمي مختلف نحو: أخذت الكتاب، وهبت العاصفة.

---

(1) ابن عصفور، م.س 1/99.

2) أن خبرها لا يأتي إلا فعلاً مضارعاً مجرداً من أن، وذلك كي لا يكون تعارض في الدلالة الزمنية، حيث أن فعل الشروع يفيد تحقق الحدث في خبره أنه بدأ وأنه جار مستمر، بينما تخلص (أن) زمن الخبر إلى الاستقبال. ويعلل ابن الحاجب مجيء خبرها مضارعاً مجرداً من أن، تعليلاً يدل على دقة في النظر اللغوي فيقول (وإنما لزم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعاً مجرداً عن أن دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بأن، لأن المضارع المجرد من علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما مضى في بابه)[1].

وهو ينزل أفعال الشروع منزلة كان وأخواتها لأن أخبارها حاصلة المضمون كأخبار كان. ولما كان خبر كان المضارع لا يمكن أن يكون مقروناً بأن كذلك خبر أفعال الشروع.

ولما حملت أفعال الشروع على كان، وقصد منها حدوث مصدر خبرها، وكون فاعلها مشتغلاً به، وجب أن لا يكون خبرها اسما ولا ماضياً ولا مضارعاً مقترناً بأن[2].

وكأني بأفعال الشروع في دخولها على الجملة الاسمية كالحرف (قد) في دخوله على الجملة الفعلية فيقرب الماضي من الحال كقولنا: قد قامت الصلاة، مع فارق أن أفعال الشروع تفيد قرب الابتداء بينما تفيد قد قرب الانتهاء من الكلام.

ونجعل في نهاية هذا الباب جدولاً للأفعال الناقصة يبين الحدث والتصرف والزمن.

(1) انظر ابن الحاجب، م.س 2/ 305.

(2) المصدر نفسه.

الأفعال الناقصة

الفعل والتصريف						والزمن
الاسم	الماضي	المضارع	الأمر	اسم الفاعل	المصدر	
	كان	يكون	كن	كائن	كون كينونة	الوجود المطلق
	صار	يصير	صر	صائر	صيرورة	التحول المطلق
	أصبح	يصبح	أصبح	مصبح	إصباح	التحول المطلق
	اضحى	يضحي	اضح	مضح	اضحاء	ورآه النحاة تحولا
	امسى	يمسي	امس	ممس	امساء	معيناً بزمان من اليوم
	غدا	يغدو	أغد	غاد	غدو	ويضيفون اليها ظل
	بات	يبيت	بت	بائت	بيات بيتوته	
	راح	يروح	رح	رائح	رواح	
	ظل	يظل	ظل	ظال	ظلول	الاستمرار
	ما زال	لا يزال	-	-	-	الاستمرار
	ما برح	لا يبرح	-	-	-	المرتبط بالحاضر
	ما انفك	لا ينفك	-	-	-	غالبا
	ما فتئ	لا يفتأ	-	-	-	
	ليس	-	-	-	-	الانتفاء في الحال
	ما دام	-	-	-	-	الدوام

الفعل والتصريف						الحدث والزمن
الاسم	الماضي	المضارع	الأمر	اسم الفاعل	المصدر	
أفعال المقاربة	كاد	يكاد	-	كائد	-	قرب تحقق الحدث
	أوشك	يوشك	-	موشك	-	قرب تحقق الحدث
	كرب	-	-	-	-	قرب تحقق الحدث
أفعال الرجاء	عسى	-	-	-	-	القرب المؤمل
	حرى	-	-	-	-	والمنتظر في المستقبل
	اخلولق	-	-	-	-	
		-	-	-	-	
أفعال الشروع	شرع	-	-	-	-	الابتداء القريب من الحال والاستمرار
	طفق	-	-	-	-	
	هب	-	-	-	-	
	قام	-	-	-	-	
	أنشأ	-	-	-	-	
	أخذ	-	-	-	-	
	جعل	-	-	-	-	

3- الظروف

الظرف اصطلاح لغوي، واصطلاح نحوي، أما في اللغة فالظرف هو الإناء الذي يستوعب ما فيه، ولما كان من المستحيل على الفعل أن يقع في غير زمان ومكان يحتويانه، فقد عد الزمان والمكان ظرفين للفعل.

أما في النحو فالظرف كل اسم يعين زمان وقوع الفعل أو مكانه، شريطة أن يكون منصوباً، متضمناً معنى "في" لأن الفعل يقع في الزمان وفي المكان، ولهذا سموا الظروف مفعولاً فيه.

وفي بحثنا هذا نقتصر في القول على ظرف الزمان، وندرسه باعتباره قرينة لفظية، تدخل السياق فتحدد الزمن وتوجهه توجيهاً معيناً، ونترك الحديث عن ظرف المكان لبعده عن طبيعة البحث.

ولما كانت الكلمة اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فقد كان الظرف داخلاً في عالم الاسم أو كان نوعاً من الاسم، أو كان الاسم المورد الأساسي لكل ما يمكن أن يكون ظرفاً للزمان. وهكذا جاء النحاة على كل كلمة تحمل معنى الزمان معجمياً، وتصلح أن تكون وحدة قياس للزمن، وسموها ظرفاً، شريطة أن تتضمن معنى (في). (والظرف ما ضمن معنى في الظرفية بإطراد من اسم وقت أو من اسم مكان أو من اسم عرضت دلالته على أحدهما أو اسم جار مجراه[1]. ونظر النحاة في أسماء الزمان هذه وأطالوا فيها البحث والقول، وقسموها على ضوء المعنى وعلى ضوء الوظيفة والمبنى.

---

(1) الأزهري، شرح التصريح 1/ 337.

أما من حيث المعنى فالظرف قسمان مبهم ومختص، (والمبهم من الزمان هو الذي لا حدّ له يحصره، معرفة كان أو نكرة، كحين وزمان والحين والزمان.

(الموقت منه ماله نهاية تحصره، سواء أكان معرفة أو نكرة كيوم وليلة وشهر، ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان)(1).

أما من حيث الوظيفة فقد قسموه إلى متصرف وغير متصرف، والمتصرف ما صلح أن يقع في وجه إعرابي غير النصب على الظرفية، فكلمة (يوم) تأتي ظرفاً وغير ظرف، فهي تقع:

- مبتدأ نحو: اليوم أربع وعشرون ساعة.
- خبراً نحو: هذا يوم جمل.
- فاعلاً نحو: انقضى اليوم الأول من الإجازة.
- مفعولاً نحو: قضيت يوماً في الغابة.
- مجروراً نحو: ترتفع الأسعار من يوم إلى يوم.
- ظرفاً: انتظرتك اليومَ.

أما غير المتصرف فهو مالا يحيد عن الظرفية، ولا يرد في اي وجه من أوجه الإعراب الأخرى. مثل "قط" عوض، ما فعلته قط، ولا أفعله عوض.

قال ابن السراج (واعلم أن أسماء الأزمنة تكون على ضربين، فمنها ما يكون اسماً ويكون ظرفاً، ومنها ما لا يكون إلا ظرفاً، فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسماً ظرفاً، إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفاً، وذلك ما لم

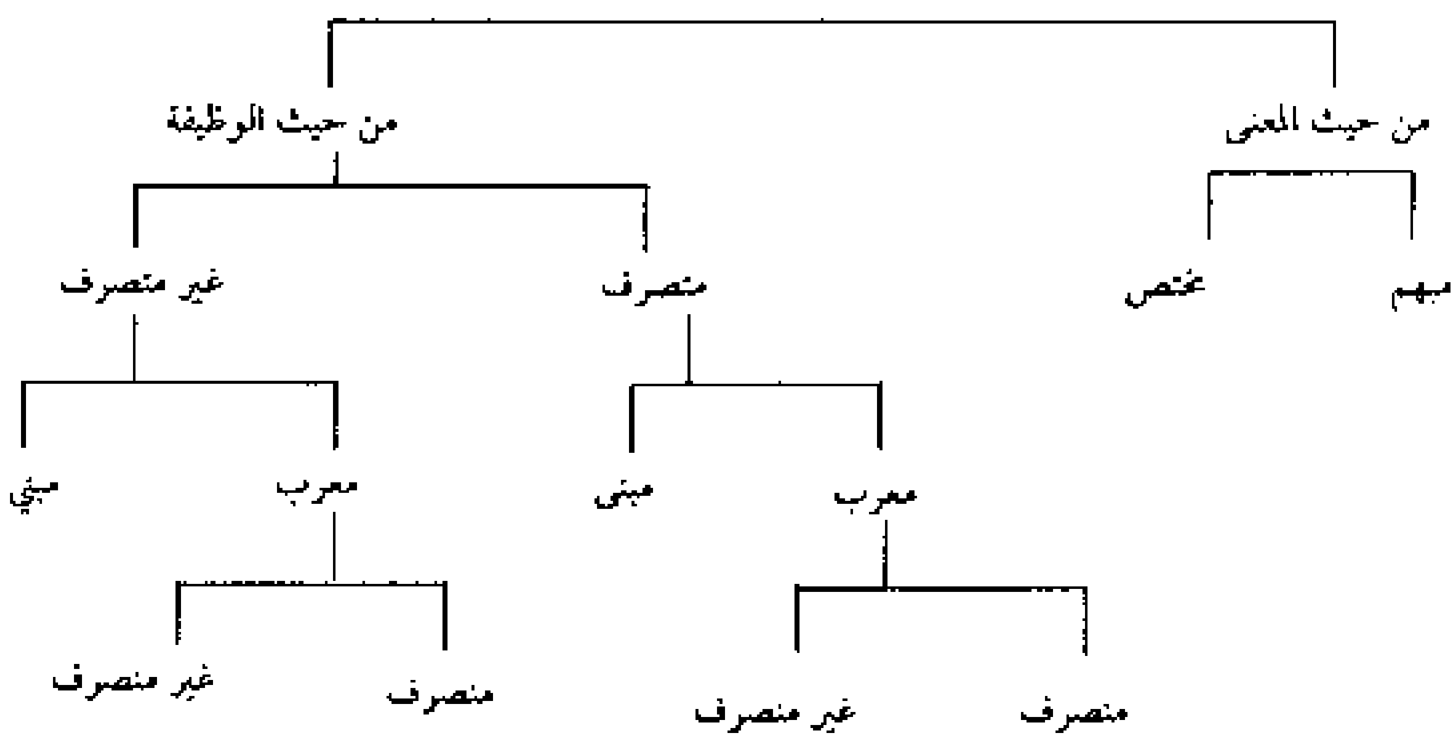
(1) ابن الحاجب، م. س 1/ 184.

تستعمله العرب مجروراً ولا مرفوعاً، وهذا إنما يؤخذ سماعاً عنهم، فمن ذلك سحر...[1].

ومن نظرهم في المبنى أيضاً أنهم فصلوا القول فيما هو معرب من أسماء الزمان وما هو مبني، وما هو متصرف وغير متصرف.

ومن مجموع ما قالوه، ومن مجموع ما وجدنا في كتب النحو، يمكننا أن نضع تقسيمهم لظروف الزمان في الجدول التالي جامعين فكرة المعنى والوظيفة.

ظرف الزمان



ولم يكن بإمكان النحاة أن يصنعوا فوق ما صنعوا، وأظنهم لم يتركوا لفظاً يصلح أن يقع ظرفاً للزمان إلا أنزلوه في هذا الجدول، مراعين السماع والقياس.

ومع إكبارنا لما ذهب إليه أولئك العلماء، وما وسعوا فيه القول، فإننا نرى أن طبيعة البحث تستلزم أن ينظر للظروف من الزاوية النحوية لا الزاوية اللغوية. إن

(1) ابن السراج، م.س 1/ 230.

هذا التشكيل الذي نراه هو توزيع نوع من أنواع الاسم هو اسم الزمان. لقد تحدث النحاة عن الظرف والظرفية وكأنهم يتحدثون عن أسماء لمسميات تدل في معناها المعجمي على الزمان، وفي بعض أوجه إعرابها تقع ظروفاً منصوبة. ولربما ألزمهم بهذا كون الظرف لا يتمتع بقسم مستقل من أقسام الكلام، ولكنه داخل في الاسم.

والحق أن الاسم في اللغة العربية قدر له أن يحمل العبء الأكبر في التعبير عن المعنى، فطلب منه أن يدل على معان كثيرة ومتعددة[1]، فهو في معانيه المعجمية، وفي أوجه إعرابه الثلاثة الرفع والنصب والجر، يستوعب كثيراً من الوظائف النحوية التي تدل على معان متعددة، فتضخم الاسم ودخل فيه كل ما له به أدنى شبه، وكان الظرف واحداً من الأنماط اللفظية التي دخلت الاسم.

والكلمات التي تستحق اسم "ظروف" هي تلك الكلمات التي لا تقع إلا ظروفاً، تلك الكلمات المبهمة الجامدة غير المتصرفة، المبنية، التي تبقى على صورة واحدة، والتي لا تحمل معنى الزمن معجمياً، ولكنها تحمله وظيفياً، فهي لا تقيس الزمان كما تقيسه أسماء الزمان، ولكنها تفيد ظرفية من نوع معين.

وبالإضافة إلى ضيق التقسيم الثلاثي للكلام، فإن النحاة مزجوا بين المفهوم اللغوي والمفهوم النحوي للظرفية، فالسيوطي يتحدث عن الظروف التي يمكن أن تكون غير ظروف والظروف التي تلتزم الظرفية فهو يقول (ظرف الزمان قسمان: أحدهما متصرف، وهو ما جاز أن يستعمل غير ظرف، كأن يكون فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو ينتصب مفعولاً به أو ينجر بغير من... والثاني غير متصرف، بأن لا يخبر عنه ولا يجر بغير من، بل يلزم النصب على الظرفية أو يجر بمن)[2].

(1) انظر محمد خير الحلواني، الواضح في النحو والصرف 8.

(2) السيوطي، م.س 1/ 196.

وما من شك أن السيوطي يمزج بين الظرف اللغوي والظرف النحوي، وإلا فكيف يكون الظرف قسمين ظرفاً وغير ظرف، ألم يكن الأجدر به أن يقول أسماء الزمان قسمان أحدهما... إن السيوطي إنما يتحدث في هذا عما يمكن أن يسمى تعدد المعنى الوظيفي للكلمة.

ومثل السيوطي في هذا شارح الكافية فهو يقسم الظروف، وهو في الحق يقسم أسماء الزمان. يقول (ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده، وفي الانصراف وضده فنقول: المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل إلا منصوباً بتقدير في أو مجروراً بمن... والمتصرف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في أو انجراره بمن)[1].

بل أن الشرط الذي وضعوه للظرفية وهو النصب، لم يعد شرطاً، فقد يكون الظرف مجروراً، والظرف الذي يمكن أن يكون مجروراً ليس الظرف النحوي، ولكنه الظرف في اللغة.

لقد كان جديراً بهذا التقسيم، متصرف وغير متصرف، مبهم ومختص، أن يكون لاسم الزمان، للظرف المعجمي اللغوي، أما الظرف النحوي فلا يكون متصرفاً ولا يكون مختصاً، ولا يكون منصرفاً وغير منصرف. لأنه كلمة ذات وظيفة، وليس كلمة ذات معنى، وهو لا يفيد زمناً معيناً، ولكنه يفيد علاقة معينة سنتحدث عنها فيما بعد.

---

(1) ابن الحاجب، م.س 1/ 187.

ولقد كان كل من ابن السراج وابن يعيش أقرب إلى الصواب في هذا الأمـر. ولقد أشرنا إلى قول ابن السراج[1] وهو يتحدث عن أسماء الأزمنة، وها هو ذا ابن يعيش يقول:

(فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسماً ظرفاً إلا ما خـصته العـرب بالظرفية ولم تستعمله مجروراً ولا مرفوعاً وذلك يؤخذ سماعاً عنهم)[2]. هذا القول عين الصواب فهو يتحدث عن أسماء الزمان متى تكـون ظروفـاً ومتـى لا تكـون. ولكن السيوطي وابن الحاجب عكسا الوضع فتحدثا عن أسماء الزمان متـى تخـرج عن ظرفيتها لتكون أسماء.

وابن يعيش يضع المواصفات الخاصة بالظرف أي الـتي تجعـل الكلمـة ظرفـاً وهي:

أن يكون مما خصته العرب بالظرفية.

أن يكون منصوباً.

أن يؤخذ سماعاً.

هذا الذي تحدث عنه ابن يعيش – ما خصته العـرب بالظرفيـة – هـو الـذي يستحق أن يستأثر باسم الظرفية الأصلية، أمـا الأسمـاء الأخـرى مـن مثـل اليـوم والساعة، مما يمكن أن يقع مرفوعاً أو منـصوباً أو مجـروراً، فهـي أسمـاء منقولـة إلى وظيفة مؤقتة هي الظرفية فهي ظروف منقولة، وهي وحدات قياس للزمن وليـست

(1) انظر ابن السراج، م. س، ص161.

(2) ابن يعيش، م.س 2/ 45.

ظروف زمان أصلية وفي هذا المعنى يقول السيوطي (وهذه الظروف أسماء ولكنها صارت مواقع للأشياء)[1].

وقريب من هذا قول ابن يعيش أن ظرفية الاسم ليست أصلية، وإنما هي معنى زائد فيقول: (الظرف ما كان منتصباً على تقدير في، وذلك لأن الظرفية معنى زائد على الاسم فعلم أن ثم حرفاً أفاده، وليس ثم حرف هذا معناه سوى في)[2].

وهنا نصل إلى صنيع المحدثين، فقد تنادى عدد منهم إلى إعادة النظر في تقسيم الكلمة العربية حتى يتاح لبعض الأقسام المقحمة في غيرها أن تكشف عن ذاتها لتكون أقساماً مستقلة. وكان الظرف واحداً من هذه الأقسام التي استحدثت.

وأشير هنا إلى صنيع الدكتور تمام حسان[3] الذي رأى أن يكون تقسيم الكلمة العربية سباعياً، فكان الظرف واحداً من هذه الأقسام، وقد قسم الظروف قسمين:

1- ظروفاً أصلية: وهي التي خصصتها العرب بالظرفية.

2- ظروفاً منقولة: وهي الكلمات التي تقع في بعض أحوالها منصوبة على الظرفية، أو في محل نصب، وهذا النوع استوعب جميع أسماء الزمان التي ألف النحاة القدماء أن يسموها ظروفاً، مثل يوم وساعة وحين.

الظروف الأصلية

هي تلك الكلمات الصلبة الجامدة غير المتصرفة، المبنية المبهمة، وهي كلمات سماعية خصتها العرب بالظرفية، فلا تحمل معنى معجمياً خاصاً، ولا تصلح لتدل على وقت بعينه، ولا هي مقدار من الوقت، ولكنها تدخل السياق لتفيد علاقة

(1) سيبويه / الكتاب 1/ 420.

(2) ابن يعيش شرح المفصل 2/ 45.

(3) انظر د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص89.

ظرفية معينة نسميها ظرفية الاقتران، لأنها تقرن بين حدثين وقعا في وقت واحد، ولهذا فلابد لهذه الظروف من فعلين لبيان العلاقة بينهما. فإذا قلنا: وصلت إذ أذن المؤذن: فمعنى هذا أن فعلين وقعا في زمن واحد واقترنا، فزمن وصولي اقترن مع زمن الأذان. والذي أفهمنا هذا النوع من العلاقة هو الظرف الأصلي "إذ"، أما الظروف المنقولة فتفيد شيئاً آخر فإذا قلت: وصلت اليوم فمعنى هذا أن اليوم وهو زمن احتوى حدثاً واحداً هو الوصول. فكلمة اليوم عينت زمن الحدث ونصبت على الظرفية، فهي ظرف ولكنها أفادت ظرفية الاحتواء، فاليوم احتوى وصولي واليوم في أصل وضعه اسم لمسمى، جاء هنا ليؤدي وظيفة مؤقتة هي الظرفية، فهو ظرف منقول.

والظروف الأصلية التي نتحدث عنها هي (إذ، إذا، لمّا، متى، أيان).

ولهذه الظروف الأصلية خصائص[1] وصفات تجعلها أقرب إلى الحرفية منها إلى الاسمية، ومن هذه الخصائص:

1. بناؤها: والبناء أصل في الحرف، وهو مما يقرب الكلمة من الحرفية.
2. جمودها وعدم تصرفها، وعدم مجيئها على صيغة من صيغ الفعل، وهذا من شأن الحروف، فقد وجدنا عدداً من النحاة يعتبرون ليس وعسى حرفين بسبب جمودهما.
3. افتقارها المتأصل إلى الإضافة التي تزيل عنها الإبهام، وافتقارها التأصل إلى جملة يجعلها ذات شبه بالحرف[2].

---

(1) انظر، المصدر نفسه ص131.

(2) انظر الصبان، م. س1/ 54. والأزهري، م.س 2/ 42.

4. معناها وظيفي لا معجمي، فهي لا تحمل معنى ثابتاً يكون لها داخل السياق وخارجه، كما هو الشأن مع أسماء الزمان. فمعنى هذه الظروف في غيرها لا في ذاتها، وهذا شأن الحروف.

5. أنها لا تدخل في إسناد الجملة، فلا تكون مسنداً ولا مسنداً إليه، إلا إذا خرجت عن الظرفية، في حالات نادرة عند بعض النحاة، وهذا خروج عن الأصل، أما الاسم فقد يكون مسنداً أو مسنداً إليه.

6. أنها تلزم خاصية التعليق، والتعليق ارتباط معنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسكها به كجزء منه لا يظهر معناها إلا به، وشبه الجملة هي الظرف والجار والمجرور[1].

7. أن ظرفيتها بأصل الوضع ظرفية اقتران، حين تربط بين فعلين وتقرن بينهما من حيث الزمن، أما ظرفية أسماء الزمان فقد تكون ظرفية احتواء، احتواء فعل واحد، في زمن واحد، متضمنة معنى في كقولنا: حضرت يوم الخميس، وقد تكون ظرفية اقتران، تقرن زمني فعلين كقولنا، حضرت يوم نزل الثلج.

هذه هي الخصائص التي نراها تميز الظرف الأصلي عن أسماء الزمان، التي أعطاها النحاة اسم "الظرف". ولهذا فكل ما يقبل خصائص الاسم من تعريف وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث وإعراب وغير ذلك فليس بظرف أصلي، ولكنه اسم بأصل الوضع ونقل نقلاً وظيفياً إلى الظرفية، وربما بقي على هذا المعنى.

والظروف الأصلية بأصل الوضع وحسب الاعتبارات السابقة هي (إذ وإذا ولما ومتى وأيان)، ولم يختلف النحاة في ظرفية هذه الكلمات ابتداء من سيبويه،

---

(1) انظر د. فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل ص319.

ولكن الخلاف كان في تحملها معاني أخرى غير الظرفية، والدكتور تمام حسان[1] صاحب هذا التصنيف.

إذ وإذا

تناول النحاة هذين الظرفين وتحدثوا عنهما أكثر من غيرهما، وكثيراً ما كان التناول مشتركاً وكنوع من المقارنة، وذلك لما بينهما من أوجه الشبه، بالرغم مما بينهما من اختلاف وهما ظرفان مبهمان جامدان، وتجب إضافتهما إلى الجمل، حيث تضاف إذ إلى الجملة الاسمية والفعلية على السواء، بينما لا تضاف إذا إلى الجملة الفعلية، وقد أجاز الكوفيون مجيء الاسم بعدها مرفوعاً.

ومن تلك الإشارات الزمنية المقصودة يبين إذ وإذا ما قاله سيبويه (أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر، لأنه في معنى إذ، فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ، وغدا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال، لأنه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال)[2].

ومن ذلك قول ابن يعيش (إذ وإذا ظرفان من ظروف الأزمنة، فإذا ظرف لما معنى منها، وإذ لما يستقبل، وهما مبنيان على السكون، والذي أوجب لهما البناء شبههما بالموصولات، وتنزل كل واحد منهما منزلة بعض الاسم. فأما إذ فإنها تقع على الأزمنة الماضية كلها مبهمة فيها لا اختصاص لها ببعضها دون بعض)[3].

وأشار النحاة إلى خروج هذين الظرفين إلى معان أخرى كالشرطية والمفاجأة والزيادة، وإلى أبواب إعرابية مختلفة كالابتداء والخبرية والمفعولية، وكل هذا خروج

---

(1) انظر د. تمام حسان، م.س 120.

(2) سيبويه، الكتاب، 2/ 119.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل 4/ 95.

عن الأصل الذي هو الظرفية، ولعل اختلافهم في الشواهد القرآنية التي استشهدوا بها حول إذ وإذا قادهم لإخراج هذه الظروف إلى معان متعددة ووجوه شتى.

وأكثر ما يهمنا في هذين الظرفين الدلالة الزمنية. فقد رأى النحاة في هذين الظرفين مؤشرين أساسيين للزمن، فإذ للزمن الماضي وإذا للزمن المستقبل، وكل الظروف تقاس عليهما، فما وقع موقع إذ فهو ظرف للزمن الماضي، وما وقع موقع إذا فهو ظرف للزمن المستقبل. مثال ذلك قولك: رأيته إذ دخل، فكل كلمة يمكنها أن تقع موقع إذ مثل حين وساعة ولحظة فهي ظرف للزمن الماضي، وفي قولك: آتيك إذا انهيت عملي، فكل كلمة يمكنها أن تقع موقع إذا مثل حين ويوم وساعة فهي ظرف للزمن للمستقبل. وترتب على هذا أن ما يقع موقع إذ أو إذا يأخذ خصائصها في الإضافة، فلا يضاف للجملة الفعلية إلا ما صلح أن يقع موقع إذا، ولا يضاف للجملة الفعلية أو الاسمية إلا ما وقع موقع إذ.

ومن الأمور المشتركة بين هذين الظرفين أن أحدهما قد يشرب معنى الآخر فترد إذ بمعنى المستقبل الذي هو معنى إذا، وترد إذا بمعنى الماضي الذي هو معنى إذ[1]. وسنفرد الحديث عن هذه الظروف الأصلية مبتدئين بهذين الظرفين.

إذ

من الظروف الجامدة المبنية، قال جمهور النحاة باسميتها لأسمية الظرف أو ظرفية اسم الزمان، وقال بعضهم باسميتها وحرفيتها على ضوء السياق، أما ابن يعيش فقد وضعها في منزلة بعض الاسم، ذكر ذلك وهو يتحدث عن سبب بنائها وبناء إذا. ومما قاله (والذي أوجب لهما البناء شبههما بالموصولات، وتنزل كل

(1) انظر ابن الحاجب، م.س 2/ 108.

واحد منهما منزلة بعض الاسم[1]. (أما سيبويه فقد قال "إذ" وهي لما مضى من الدهر، وهي ظرف بمنزلة مع)[2].

والذين قالوا باسميتها استدلوا بأمور منها:

1. الإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو: مجيئك إذ جاء زيد.
2. إبدالها من الاسم نحو: رأيتك أمس إذ جئت.
3. تنوينها نحو: يومئذ، حينئذ.
4. الإضافة إليها نحو: "بعدئذ هديتنا[3].

أما ابن السراج والمبرد وأبو علي، فقد رأوها اسما بالرغم من دلالتها على الشرط[4] أما المرادي فيراها لفظاً مشتركاً يكون اسماً ويكون حرفاً[5].

أوجه استعمالها:

1. ظرف لما مضى من الزمان:

نحو: قمت إذ قام زيد. وهذا هو الوجه الغالب في استعمالها، وفي هذا يقول السيوطي: (وأصل وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضي)[6].

وهذا القول (أصل وضعها) يؤكد صحة رأي من ذهب إلى أن ظرفية إذ وأخواتها مما سميناه ظروفاً أصلية تختلف عن ظرفية غيرها. فهذه ظروف أصلاً، أما

---

(1) ابن يعيش، م.س 4/ 95.

(2) سيبويه، الكتاب 4/ 229.

(3) سورة آل عمران 3/ 8.

(4) السيوطي، م.س 1/ 204.

(5) المرادي، م.س 185.

(6) السيوطي، م.س 1/ 204.

اليوم والحين والشهر، فأصل وضعها أنها أسماء، فإن جاءت ظرفاً فمن باب النقل والتحول، كما أن خروج إذ وأخواتها عن الظرفية إلى معان أخرى هو نقل وخروج عن الأصل أيضاً.

يقول المرادي (إذ المذكورة لازمة للظرفية إلا أن يضاف إليها زمان نحو يومئذ وحينئذ، ولا تتصرف بغير ذلك، فلا تكون فاعلة ولا مبتدأ)[1]، والذين أجازوا وقوعها مفعولاً به في مثل قوله تعالى: واذكروا إذ أنتم قليل[2]، من أمثال الاخفش والزجاج، فاتهم أن المفعول به محذوف وأن التقدير واذكروا نعمة الله عليكم إذ.... أو فاذكروا حالكم إذ...)

وإذا تبعها الفعل المضارع فهو بمعنى الماضي نحو قوله تعالى: "وإذ يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك"[3]، وغالباً ما يراد بالمضارع بعدها حكاية الحال الماضية نحو قوله تعالى: "إذ يوحي ربك إلى الملائكة أني معكم"[4]، وقوله أيضاً: إذ تمشي أختك[5]، لأنها في الآيتين الكريمتين تؤقت لحدثين مضيا، ومنه قول عنترة:

ولقد حفظت وصاة عمي بالضحى   إذ تقلص الشفتان عن وضح الفم[6]

وقد يتبع (إذ) هذه جملة اسمية نحو: وصلت إذ الناس قيام.

---

(1) المرادي، م.س 187.

(2) سورة الأنفال 8/ 26.

(3) سورة الأنفال 8/ 30.

(4) سورة الأنفال 8/ 12.

(5) سورة طه، 20/ 40.

(6) الأنباري، شرح القصائد ص356.

وقد اجتمعت الجمل الثلاث الماضوية والمضارعية والاسمية، في قوله تعالى: "ألا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن"[1].

2. ظرف لما يستقبل من الزمان:

وهذا مخالف لأصل دلالتها، ولكنه من باب جعلها بمعنى إذا التي تدل على الاستقبال، قال بهذا ابن مالك مستشهداً بالآية الكريمة فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم، فإن يعلمون مستقبل لفظا ومعنى، لدخول حرف التقيس عليه، وقد أعمل في إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا)[2].

وذهب أكثر المحققين إلى أن إذ لا تقع موقع إذا، ولا إذا موقع إذ، وهو الذي صححه المغاربة، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها، بأن الأمور المستقبلية لما كانت في أخبار الله تعالى متيقنة مقطوعاً بها، عبر عنها بلفظ الماضي، وبهذا أجاب الزمخشري وابن عطية وغيرهما[3].

الخروج عن الظرفية:

1. التعليل:

وهو قليل، ومنه قوله تعالى: وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا إلى الكهف ينشر لكم ربكم من رحمته[4] وقوله: لن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم[5]، ومنه قول لبيد:

---

(1) سورة التوبة 9/ 40.

(2) انظر ابن هشام، م.س 113. الآية سورة غافر 40/ 70.

(3) المرادي، م.س 188.

(4) سورة الكهف18/ 16.

(5) سورة الزخرف 43/ 39.

قول ابن الأعرابي:

أحـــب الأيـــامى إذ بثينـــة أيّـــم   وأحببـــت لمـــا أن غنيـــت الغوانيـــا[1]

2.المفاجأة:

وهي الواقعة بعد بينا أو بينما ومن ذلك ما ورد في الحديث الشريف بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طلع علينا رجل... [2] وقول حريث بن جبلة:

استقدر الله خـيراً وارضـين بـه   فبينمـا العـسر إذ دارت مياسـير[3]

وقول الشاعر:

بينـا كـذلك والأعـداد وجهتهـا   إذ راعهـا لحفيـف قبلـها فـزع[4]

واختلف في إذ هذه أيضاً: أتكون ظرف زمان أم ظرف مكان كما هو الحال في إذا الفجائية – أتكون حرفاً لمعنى المفاجأة أم حرفاً زائداً للتوكيد.

3.الشرطية:

ولا تكون كذلك إلا إذا اقترنت بـ "ما" فتصبح إذ ما بكاملها أداة للشرط، وبدخول ما عليها تنتفي عنها الاسمية لانتفاء الإضافة التي هي من خصائص الأسماء:

---

(1) الأنباري، شرح القصائد 340.

(2) مسلم، صحيح مسلم1/ 167.

(3) انظر ابن هشام، م.س 1/ 115.

(4) السيوطي،م.س 1/ 205.

قال ابن يعيش: (فلما أرادوا المجازاة بها لزمهم إبهامها وإسقاط ما يوضحها فألزموها ما كما ألزموا أنما وكأنما)[1].

وقد نتج عن معنى الشرط فيها، إشكال مفاده أن الشرط يفيد الاستقبال، بينما إذ تفيد الزمن الماضي، ولكي تصح المجازاة بها ولا يكون تعارض في الزمانين دخلت عليها ما، فلم تعد إذ هي إذ الظرفية وإنما أصبحت حرفاً لأن (ما) نقلتها إلى حيز الحروف، وقد قال سيبويه بهذا الخصوص، (ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنما، وليست ما فيهما بلغو، ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد)[2].

ومن شواهد الكتاب على إذ ما الشرطية قول العباس بن مرداس:

إذ ما أتيت على الرسول فقل له حقا عليك إذا اطمأن المجلس[3]

وقول عبد الله بن همام السلولي:

إذ ما تريني اليوم مزجيٍ ظعينتي أُصَعِّد سيراً في البلاد وأُفْرِع[4]

إذا

هي الظرف الثاني مما سميناه (الظروف الأصلية)، قال جمهور النحاة باسميتها وقال بعضهم بحرفيتها، وذلك حسب ورودها في السياق، وقال فيها

(1) ابن يعيش، م.س 7/ 46.

(2) سيبويه، م.س 3/ 56 -57.

(3) م.ن 3/ 57.

(4) م. ن.

المرادي (لفظ مشترك يكون اسماً ويكون حرفاً)[1] ، وقال فيها ابن يعيش[2] ما قاله في إذ حيث انزلهما منزلة بعض الاسم.

وحديث النحاة عن دلالتها الزمنية جاء من خلال حديثهم الطويل عن طبيعتها وبنائها وإعرابها وتعلقها وفعلها وجوابها، واقترانه بالفاء، ومما قاله السيوطي فيها:

(من الظروف المبنية إذا، والدليل على اسميتها قبولها التنوين والأخبار بها مع مباشرتها الفعل نحو: القيام إذا طلعت الشمس، وإبدالها من اسم صريح نحو اجيئك غدا إذا طلعت الشمس. وهي ظرف للمستقبل مضمنة معنى الشرط غالباً، ومن ثم وجب إيلاؤها الجملة الفعلية، ولزمت الفاء في جوابها نحو إذا جاء نصر الله... [3] إلى قوله فسبح، وقد لا تضمن معنى الشرط بل تتجرد للظرفية المحضة نحو والليل إذا يغشى[4]، والليل إذا سجى)[5].

وفي هذا النص إشارتان زمانيتان وهما أن (إذا) ظرف لما يستقبل متضمنة معنى الشرط، والثاني أن (إذا) قد تكون ظرفاً محضاً من غير أن تفيد الشرط. ومعنى هذا أن الظرفية تلازم (إذا) سواء أفادت الشرط أم لم تفد، وما دون هذين الوجهين مما سنذكره في أوجه استعمالاتها آراء لبعض النحاة وليس رأي الجمهور.

اوجه استعمالها:

1. ظرف لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط:

---

(1) المرادي، م.س 367.

(2) ابن يعيش، م.س 4/ 95.

(3) سورة النصر110/ 1.

(4) سورة الليل 92/ 1

(5) السيوطي، 1/ 206. والآية من سورة الضحة 39/ 2.

وهو الوجه الأشهر والأشيع في استعمالاتها، وبعضهم لا يراها إلا شرطية، ولكن جمهور النحاة يرون شرطيتها ضمن ظرفيتها، ولأنها تحمل معنى الشرط، فإنه يتهيأ لها ما يتهيأ لأدوات الشرط فيليها الفعل، وقد ترد الفاء في جوابها نحو: (إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجاً فسبح بحمد ربك[1]. بما تجاب به أدوات الشرط، لأن الشرط والجزاء مختصان بالأفعال.

وقال المرادي "وكثر مجيء الماضي بعدها مراداً به الاستقبال"[2].

ويربط ابن يعيش بين إذا هذه وبين أدوات الشرط، فيرد بناءها وسكون آخرها ووقوع الفعل بعدها إلى ما فيها من معنى الشرط، فبنيت كبناء أدوات الشرط، وسكن آخرها لأنه لم يلتق فيه ساكنان، ولما تضمنته من معنى الجزاء، ثم لا يقع بعدها إلا الفعل[3]، وتضمنها معنى الشرط، وشبهها بأدوات الشرط لا يطعن بظرفيتها التي هي الأصل.

وكثيراً ما تحدثت كتب النحو وقارنت بين إذا هذه وبين إن الشرطية، ومن ذلك أن (إذا) خاصة بالمتيقن والراجح والمظنون، و(إن) تكون للمحتمل وللمشكوك فيه والمستحيل نحو: قل إن كان للرحمن ولد[4]، وإذا الظرفية الشرطية لا تجزم إلا في الضرورة، قال السيوطي، ولكون إذا خاصاً بالمتيقن والمظنون خالفت أدوات الشرط، فلم تجزم إلا في الضرورة كقوله: وإذا تصبك خصاصة فتجمل[5].

---

(1) سورة النصر 110/ 1-3

(2) المرادي م. س 367.

(3) ابن يعيش، م.س 4/ 96.

(4) سورة الزخرف، 43/ 81.

(5) السيوطي، م.س 1/ 206.

وقال سيبويه (وسألته عن إذا وما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذ، إذا قلت، أتذكر إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى، ويبين هذا أن إذا تجيء وقتاً معلوماً، ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمر البسر كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن احمر البسر، كان قبيحاً، فإن أبدا مبهمة، وكذلك حروف الجزاء، وإذا توصل بالفعل، فالفعل في إذا بمنزلته في حين، كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه)[1].

ومن مجيئها في هذا الوجه ظرفية شرطية قوله تعالى: وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً[2]، وقوله: فإذا عزمت فتوكل على الله[3]، ومنه قوله ﷺ إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات[4]، وكذلك قوله ﷺ وإذا أراد الله بعبده الخير عجل له العقوبة في الدنيا[5]، ومنه في الشعر قول عنترة:

فإذا شربت فإنني مستهلك   مالي وعرضي وافر لم يكلم[6]

وهكذا اختلف القوم في إذا أهي اسم أم حرف، أهي شرطية أم ظرفية، ولم يقتصر الخلاف على النحاة في القديم، بل أن المحدثين منهم وقعوا في هذا الخلاف، وفي القضيتين نفسيهما، أهي اسم أم حرف أهي شرطية أم ظرفية، ونود أن نشير إلى كل من الدكتور المخزومي ومحمد الأنطاكي والدكتور تمام حسان.

---

(1) سيبويه، م.س 2/ 60.

(2) سورة الفرقان الآية 25/ 63.

(3) سورة آل عمران، 3/ 159.

(4) الشوكاني، نيل الأوطار 1/ 46.

(5) الإمام النوري، رياض الصالحين85.

(6) الأنباري، م.س 339.

أما الدكتور المخزومي، فيراها أداة للشرط ولا شيء غير الشرط، وهو يسمي الحرف باسم الأداة، وأدوات الشرط عنده ثلاثة هي إن وإذا ولو، ويفرق بين الأدوات الشرطية وغير الشرطية فيقول (للشرط في العربية أدوات هي إن وإذا ولو، وهي الأدوات الأصلية، أما غيرها فمحمول عليها. وإن وإذا تستعملان فيما يجوز تحققه وعدم تحققه، لا ترجيح لأحدهما على الآخر)[1].

أما الأنطاكي فيراها من حيث الشكل أداة أي حرفاً، ومن حيث المعنى شرطية. فهي مما سماه الشرط السببي الاحتمالي. وبمعنى آخر هي عنده حرف وليست ظرفاً للزمان، ويورد لهذا الرأي أسباباً تقوم على المعنى والمبنى. أما من حيث المعنى فيقول: (إذا تربط الحدثين برابط السببية وهذه وظيفة الحروف الشرطية كلها[2].

ونحن لا نرى إذا دائماً تربط الحدثين برابط السببية، بل إنها قد تفيد مجرد العلاقة الزمنية بين الحدثين، ترى أي علاقة سببية بين الحدثين في قوله تعالى: إذا أخرج يده لم يكد يراها[3]، وقوله: وإذا ما غضبوا هم يغفرون[4]، وفي قولنا: أتيك إذا طلعت الشمس، ليس فيما نرى غير علاقة الزمن بين الحدثين في الأمثلة السابقة.

والدكتور تمام حسان يختار كونها من الظروف الأصلية التي تفيد علاقة اقتران زمني بين حدثين، وإن كان لا ينفي أنها قد تتضمن بالإضافة إلى معنى

(1) مهدي المخزومي، م.س 62.

(2) الأنطاكي، المحيط2/ 72.

(3) سورة النور24/ 40.

(4) سورة الشورى42/ 37.

الظرفية معنى الشرط أو المفاجأة أو غير، ذلك مما يدخل في باب تعدد المعنى الوظيفي[1].

ومعنى الشرط هذا مما تمتاز به إذا عن (إذ)، والسبب في ذلك أن إذ تفيد الزمن الماضي، والشرط يفيد الاستقبال، لأنه لفعل لم يتحقق بعد، وهكذا تنسجم الشرطية والمستقبلية في إذا ولا تنسجم في إذ ولكن (إذ) تصبح متمكنة من أداء معنى الشرط كما أسلفنا عندما تضامها (ما) فتنقلها إلى الحرفية.

ولتضمن (إذا) معنى الجزاء لا يقع بعدها إلا الفعل، وهذا الفعل قد يكون:

1) مضارعاً: كقوله تعالى: وإذا تتلى عليهم آياتنا قالوا قد سمعنا[2].

2) مضارعاً لفظاً ماضياً معنى: كقوله تعالى: وإذا لم تأتهم بآية قالوا[3].

3) ماضياً لفظاً ومعنى: كقوله تعالى: إذا جاء المنافقون قالوا نشهد أنك لرسول الله[4].

ولكن وقوع الماضي بعدها أكثر من غيره، حتى إن الفراء[5] زعم أنها إذا كانت في معنى الشرط فلا يكون بعدها إلا الماضي، وقد أشار ابن هشام[6] إلى أن إيلاءها الماضي أكثر من المضارع، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب الهذلي:

والنفس راغبة إذا رغبتها ... وإذا ترد إلى قليل تقنع

---

(1) انظر د. تمام حسان، م.س ص119.

(2) سورة الأنفال 8/ 31.

(3) سورة الأعراف الآية 7/ 23.

(4) سورة المنافقون الآية63/ 1.

(5) المرادي، م.س 370.

(6) ابن هشام، م.س 127.

وهكذا فدليل شرطيتها أن لا يتبعها إلا فعل ماض على الأكثر، ومضارع على الأقل قال ابن يعيش (ولما تضمنته من معنى الجزاء لم يقع بعدها إلا الفعل نحو آتيك إذا احمر البسر، وإذا يقوم زيد)[1].

والفعل بعدها بمعنى المستقبل سواء أكان ماضياً أم مضارعاً، وهناك خلاف حين يقع بعدها الاسم، وقد أجاز الكوفيون ذلك على اعتبار ذلك الاسم مبتدأ، لأن (إذا) ليست شرطاً في الحقيقة، أما البصريون فقد اشترطوا تقدير فعل قبل الاسم المرفوع، وعدّوا ذلك الاسم المرفوع فاعلاً لذلك الفعل الذي يفسره الفعل المذكور بعده في الجملة، فيكون تقديرهم للآية الكريمة إذا السماء انشقت[2] إذا انشقت السماء، وذلك لأنهم لا يرون وقوع المبتدأ والخبر بعدها، لما تتضمنه من الشرط والجزاء، والشرط والجزاء مختصان بالأفعال[3]. ومن مجيء الاسم بعدها قول الفرزدق:

إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المدرع[4]

2. ظرف لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط.

كقوله تعالى: والليل إذا يغشى[5]. وقد مثل ابن هشام على هذا الوجه بقوله تعالى: وإذا ما غضبوا هم يغفرون) وأشار إشارة ذكية إلى ما ينفي عنها معنى الشرط في هذا الوجه فقال: وإذا فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية

(1) ابن يعيش، م.س 4/ 96.

(2) سورة الانشقاق84/ 1.

(3) ابن يعيش، م.س 4/ 96.

(4) الأزهري، م.س 2/ 40

(5) سورة الليل، 92/ 1.

والجملة الاسمية جواباً لاقترنت بالفاء مثل وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير[1].

ومعنى الاستقبال هو المنسوب إليها سواء أفادت الشرطية أم تجردت للظرفية، قال سيبويه (وأما إذا فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها وذلك كقولك مررت فإذا زيد قائم)[2].

هذا هو الأصل، فهي بأصل الوضع ظرف لما يستقبل من الدهر، ولكنها قد تخرج في بعض السياقات لتفيد الزمن الماضي أو لتفيد زمن الحال أو الاستمرار على خلاف في ذلك بين النحاة.

3. ظرف لما مضى من الزمان:

أي متضمنة معنى إذ، وقد أشرنا إلى أقوال النحاة في أن إذ وإذا تتبادلان المعنى فأشربت كل منهما معنى الأخرى، في التسهيل أنظر المرادي 371، وذكره ابن هشام في المغني، وقال الإمام ابن الحاجب (قد يكون إذا للماضي كإذ، في قوله تعالى: (حتى إذا بلغ بين السدين، وحتى إذا ساوى بين الصدفين، وقوله: حتى إذا جعله نارا، كما أن إذ تكون للمستقبل كإذا كما في قوله تعالى: وإذ لم يهتدوا به فسيقولون)[3].

وقد ذكر ابن هشام[4] شاهدا على هذا التبادل قوله تعالى: ولا على الذين إذا ما اتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع[5].

---

(1) ابن هشام، م.س 135.

(2) سيبويه، الكتاب 4/ 232.

(3) ابن الحاجب، م.س 2/ 108.

(4) ابن هشام، م.س 129.

(5) سورة التوبة 9/ 92.

وقوله أيضاً "وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها"[1] لأن الآية نزلت بعد انفضاضهم.

ولكن ابن الحاجب[2] ذكر أن الآية الأولى تتضمن الاستمرار أي هذه عادتهم.

وقد أنكر النحاة المغاربة أن تقع إذا موقع إذ، أو أن تقع إذ موقع إذا.

قال المرادي وذهب أكثر المحققين إلى أن إذ لا تقع موقع إذا، ولا إذا موقع إذ وهو الذي صححه المغاربة وأجابوا عن هذه الآية ونحوها، بأن الأمور المستقبلية، لما كانت في إخبار الله تعالى متيقنة مقطوعا بها، عبر عنها بلفظ الماضي، وبهذا أجاب الزمخشري وابن عطية وغيرهما)[3].

ونشير هنا إلى وجهين من أوجه الزمن في إذا.

1) أن تجيء للحال: وذلك بعد القسم نحو: والليل إذا يغشى، وقد رد ابن هشام[4] وغيره هذا الرأي، وحق لهم أن يردوه لأنه لا يشترط أن يكون القسم وقت غشيان الليل.

2) أن تجيء للزمن المستمر لا أن تقتصر على زمن معين، ذكر هذا ابن الحاجب فقال: (وقد تكون مع جملتها لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى: وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا. أي هذا عادتهم المستمرة، ومثله كثير نحو قوله تعالى: وإذا لقوا الذين آمنوا، وإذا ما أتوك لتحملهم

---

(1) سورة الجمعة 62/ 11.

(2) ابن الحاجب، م.س 2/ 108.

(3) المرادي، م.س 188.

(4) ابن هشام، م.س 130.

قلت لا أجد)[1]. وإشارة ابن الحاجب إلى معنى الاستمرار إشارة ذكية، لم أجدها عند غيره.

وهنا نشير إلى ما تجب الإشارة إليه، وما حرصنا على تأكيده حين عالجنا الفعل وصيغته، وهو أن هذه الظروف وجدت لأزمنة معينة، كما وجدت صيغ الفعل لأزمنة معينة، وكما استطاع السياق أن يخرج الصيغة الفعلية عن أصل وضعها فكذلك هذه الظروف، فقد تخرج عن أصل وضعها، فتأتي في أوجه متعددة، كل هذا بفضل مضمون الجملة، وبفضل تعدد المعنى الوظيفي في اللغة.

وتفسيرنا لاختلاف النحاة في كثير من المواضع وبخاصة في الدلالة الزمنية لهذه الظروف جاء من الخلط بين التمسك بأصل الوضع والتعامل مع السياق. كما أن بعض الخلافات وبعض الأحكام جاءت من الاختلاف في الفهم والتأويل لكثير من الآيات.

3) المفاجأة: وهو المعنى الأول الذي أورده لها المرادي[2] كقوله تعالى: فإذا هي حية تسعى[3]، وهنا تتغير دلالتها الزمنية فتدل على الحال ولا تدل على الاستقبال، وتشترك مع إذ في هذا المعنى.

وفيما يلي مقارنة بين إذا الشرطية وإذا الفجائية.

---

(1) ابن الحاجب، م.س 2/ 108.

(2) المرادي، م ن 373.

(3) سورة طه 20/ 20.

إذا الشرطية	إذا الفجائية
تفيد زمن الاستقبال	تفيد زمن الحال
لا يليها إلا جملة فعلية	يليها (جملة اسمية على الأرجح) وفي القليل يليها جملة فعلية مقرونة بـ قد، لأن قد لا تتفق مع الشرط
تحتاج إلى جواب	لا جواب لها
تقع في صدر الكلام	لا تقع في صدر الكلام

واختلف النحويون في طبيعة إذا الفجائية، وهم في هذا على ثلاثة آراء[1]:

1. أنها حرف: وهو مذهب الكوفيين والأخفش وابن مالك: وفي حرفيتها خلاف كبير وحجج متعددة بين النحاة.
2. أنها ظرف زمان: عند الزجاج والزمخشري وابن طاهر وابن خروف، وقيل هو ظاهر كلام سيبويه.
3. أنها ظرف مكان.

ومن المواضع التي ترد فيها إذا الفجائية ما يلي:

1) مع الجملة الاسمية نحو: خرجت فإذا زيد ينتظر.

2) في جواب بينا وبينما، كقول حرقة بنت النعمان بن المنذر.

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا ... إذا نحن منهم سوقة نتنصف[2]

(1) انظر المرادي، م.س ص374، والسيوطي، م.س1/ 207.

(2) المرادي، م.س 376.

وقول الشاعر:

بينمـــا المـــرء في فنـــون الأمـــاني فـــإذا رائـــد المنـــون مـــوافي[1]

وهذا مخالف لرأي الاصمعي الذي كان يرى طرح إذ وإذا من جواب بينا.

3- في جواب الشرط: كقوله تعالى: "وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون"[2] وقوله عز وجل فإذا أصاب به من يشاء من عباده، إذا هم يستبشرون[3].

لمّا

لما الظرفية، ولما الحينية، ولما التوقيتية، ولما التعليقية، هكذا سماها النحاة وقالوا أيضاً: حرف وجود بوجود، وحرف وجوب بوجوب، واختلفوا فيها كما اختلفوا في غيرها من الظروف الأصلية: اختلفوا في طبيعتها أهي مفردة أم مركبة، أهي اسم أم حرف، أهي ظرفية أم شرطية: وقد سبق أن أشرنا إلى أن عدم وجود قسم خاص بالظروف، جعل النحاة يقعون في هذا الخلاف وهم يجدون لها بعض خصائص اسم الزمان وبعض خصائص الحرف. والذين يقولون بحرفيتها يرونها تفيد معنى الشرط وينفون عنها ظرفيتها، والذين يقولون باسميتها يرونها ظرفاً من الظروف المبنية وهم بهذا فريقان[4]:

1- الفريق الأول: قالوا بحرفيتها وشرطيتها، وقال هذا سيبويه وتبعه ابن خروف. ومما قاله سيبويه: (وأما لمّا فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره،

---

(1) م.ن.

(2) سورة الروم 30/ 86.

(3) سورة الروم 30/ 86.

(4) انظر المرادي، م.س 594، والسيوطي، م.س 2/ 215، والأزهري م.س 20/ 39.

وإنما تجيء بمنزلة لو، لما ذكرنا، فإنما هما لابتداء وجواب)[1]. وقد أخذ المرادي بهذا الرأي، وقد ساق خمسة أدلة على حرفيتها[2].

2- الفريق الثاني قالوا باسميتها وظرفيتها: قال بذلك ابن السراج والفارسي وابن جني والشيخ عبد القاهر وجماعة، فقالوا إنها اسم، وهي ظرف بمعنى حين، وهذا رأي ابن مالك أيضاً، وهي عنده بمعنى إذ – التي هي ظرف للزمن الماضي. وقد أيد ابن هشام قول ابن مالك، وقال وهو حسن لأنها مختصة بالماضي)[3].

وقد جمع ابن مالك في التسهيل بين الرأيين أو المذهبين فقال: (إذا ولي لـمّا فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى إذ فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب)[4].

وأراد ابن الحاجب في شرح الكافية أن يرد قول سيبويه الذي جعلها بمنزلة لو، فقال (وهو ظرف بمعنى إذ، اسم عند أبي علي، ويستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما. وكلام سيبويه محتمل، فإنه قال: لما لوقوع أمر لغيره، وإنما يكون مثل لو فشبهها بلو، ولو حرف، فقال ابن خروف: إن لّما حرف، وحمل كلام سيبويه على أنه شرط في الماضي كلو إلا أن لو لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول)[5].

---

(1) سيبويه، م.س 4/ 234.

(2) انظر المرادي، م.س 594.

(3) انظر ابن هشام، م.س 369.

(4) ابن مالك، التسهيل 241 نقلاً عن المرادي م.س594.

(5) ابن الحاجب، م.س 2/ 127.

ويأتي ابن يعيش برأي آخر، حيث يراها مركبة من "لم وما"، وأنها بسبب تركيبها هذا انتقلت من الحرفية إلى الاسمية فيقول: ((وأما لمّا فظرف زمان إذا وقع بعده الماضي نحو قولك: جئت لمّا جئت، ومعناه معنى حين وهو الزمان المبهم، وهو مبني لإبهامه واحتياجه إلى جملة بعده كبناء إذ وإذا، وهو مركب من لم النافية وما، فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها وهو الظرفية، وخرجت بذلك إلى حيز الأسماء كما استحالت إذ بدخول ما عليها من الاسمية إلى الحرفية وتغير معناها بالتركيب من المضي إلى الاستقبال))[1].

وكما تحدث النحاة عن طبيعة "لما" ودلالتها، تحدثوا عن فعلها وجوابها.

أما فعلها فالأصل فيه أن يكون فعلاً ماضياً، وهذا مما يميز لما الحينية عن لما الجازمة للمضارع، وقد يكون هذا الماضي مثبتاً، أو منفياً بلم، أو مسبوقاً بأن كقوله تعالى: فلما نجاكم إلى البر أعرضتم[2]، وقوله: فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً[3].

أما جوابها فاشترطوا فيه كذلك أن يكون فعلاً ماضياً، إما مثبتاً، وهو الأشيع، وإما منفياً بلم، فيصبح ماضياً في المعنى، وقد أجازوا أن يكون جملة اسمية مقرونة بالفاء أو إذا. كما أجازوا حذف الجواب، شريطة وجود قرينة أو دليل يوضحه نحو: فلما ذهبوا به وأجمعوا[4]، وقد قيل الجواب مضمر، وقيل الواو مقحمة).

ونمثل على نوع الجواب فيها بما يلي:

(1) ابن يعيش، م.س 4/ 106.

(2) سورة الإسراء17/ 67.

(3) سورة يوسف12/ 96.

(4) سورة يوسف 12/ 15، وانظر السيوطي، م.س 2/ 216.

1. الجواب الماضي المثبت كقوله تعالى: فلما نجاكم إلى البر أعرضتهم[1].

ومنه قول عنترة:

لما رأيت القوم أقبل جمعهم يتذامرون كررت غير مذمم[2]

2. الجواب المنفي بلم: كقول الشاعر:

عرفت الليالي قبلما صنعت بنا فلما دهتني لم تزدني بها علما

3. الجواب جملة اسمية مقترنة بإذا: كقوله تعالى: فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون[3].

4. الجواب جملة اسمية مقترنة بالفاء: فلما نجاهم إلى البر فمنهم متقصد[4].

والذي نختاره أن لما ظرف من الظروف الأصلية، تأتي في الكلام لتربط بين حدثين وتكون بينهما علاقة، وهذه العلاقة هي علاقة الاقتران الزماني، حيث تفيد أن الفعل الأول والفعل الثاني قد اقترنا أي تما أو وقعا في زمن واحد، فإذا قلنا: لما سافر الرجل تغير الطقس، فمعنى هذا أن سفر الرجل وتغير الطقس قد تما في زمن واحد، بغض النظر عن مدة هذا الزمن، أي أن زمانيهما قد اقترنا، وليس هنالك من علاقة سببية بين تغير الطقس وسفر الرجل. والدليل على أن "لما" هنا ظرفية لا أكثر أننا نستطيع استبدالها بأي ظرف من الظروف فنقول مثلاً: حين سافر الرجل

(1) سورة الإسراء 17/ 67.

(2) الأنباري، م.س 358.

(3) سورة العنكبوت 29/ 65.

(4) سورة لقمان 31/ 32.

تغير الطقس أو (يوم، أو عندما، أو ساعة) ولكننا لا نستطيع أن نستبدلها بحرف الشرط "إن".

هذا هو الوجه الأول الذي نراه لـ "لما" وهو الوجه الذي لا تحيد عنه، حتى حين تخرج لمعان أخرى كالشرط حيث يضاف إلى علاقة الاقتران الزمانية بين فعلين علاقة سببية نحو: لّما نزل المطر نما الزرع، وفي قوله تعالى: وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا[1]، لما رأيت الجبن عاراً تشجعت.

فلما في كل شاهد من هذه تحمل إلى جانب الظرفية وعلاقة الاقتران علاقة سببية بين فعلها وجوابها، حيث توقف نمو الزرع على نزول المطر، وحيث كان هلاك القرى بسبب ظلم أهلها، وحيث كانت شجاعتي أو تشجيعي بسبب إدراكي أن الجبن عار.

وفي كل هذه الأمثلة لم يسقط معنى الظرفية عن لما، بل أضيف إليه معنى الشرط، والدليل على ذلك أنني أستطيع في كل مثال مما سبق أن استبدل لما بظرف من الظروف، أو حرف من حروف الشرط وينسجم المعنى في الحالتين:

والذي وقع فيه النحاة من قدماء ومحدثين ممن نفوا عن "لما" ظرفيتها وعدوها حرفاً أو أداة من أدوات الشرط، فقط، هو أنهم رأوا علاقة السببية التي تعقدها لما بين فعليها، ولم يروا علاقة الاقتران الزماني، وشيء آخر أنهم حسبوا هذه السببية متحققة دائماً، وهذا غير مطرد.

ونشير هنا إلى الأستاذ الأنطاكي – من المحدثين – وقد جاء بمثال واحد من عنده واستنتج منه قاعدة نحوية، أما المثال فهو لما رأيت الجبن عاراً تشجعت

(1) سورة الكهف 18/ 59.

واستنتج من هذا المثال أن "لمّا" حرف من حروف الشرط وأنها الوحيدة في اللغة العربية التي تنفرد في الدلالة على ما سماه الشرط السببي الوجودي[1].

ونحن معه في أن الظروف لا تقيم علاقة سببية بين حدثين ولكن الشرط تقيم تلك العلاقة، ولكن فاته أن الظروف تقيم علاقة أخرى بين حدثين هي علاقة الاقتران الزماني، كذلك لسنا معه في أن لما تقيم علاقة سببية بين حدثين، ونحن نسأل. أية علاقة سببية بين الحدثين في كل جملة من الجمل التالية:

- لما سافر أبي تغير الطقس.
- لما وصلت كان القطار قد تحرك.
- والغريب في زيد أنه لما لم يدرس نجح.
- ولما كلّ متني كلمتني.

إنه لا سببية بين فعل لما وبين جوابها في كل مثال من هذه الأمثلة، ولكن هناك علاقة من نوع آخر هي علاقة الاقتران الزماني بين الحدثين، وجرب أن تضع إن الشرطية مكان لّما في كل مثال، ولاحظ فساد المعنى، وجرب أن تضع كلمة عندما أو حينما ولاحظ كيف لا يتغير المعنى بل يبقى على تمامه.

وجدير بنا أن نفرق بين المثالين التاليين:

- لما نزل المطر نما الزرع.
- لما نزل المطر كنت في الطريق.

---

(1) انظر الأنطاكي، المحيط 2/ 63.

ففي المثال الأول يمكن إدراك معنى السببية بين نزول المطر ونمو الزرع، أما في المثال الثاني فلا علاقة سببية بين نزول المطر وكوني في الطريق، بل العلاقة هي علاقة اقتران زماني.

ومما يبعدها عن الشرطية المحضة:

1. يجوز اقترانها بـ "أن" الزائدة، مثل: فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه[1]، و "أن" هذه لا تقترن مع الشرط.
2. لا يحذف الفعل بعدها، في حين يمكن حذفه مع الشرط.

والشيء الذي نريد أن ننتهي إليه أن لمّا ظرف من الظروف الأصلية، قد يدل على الظرفية المحضة، وقد يتضمن مع الظرفية معنى الشرط، وهو ليس بأية حال من الأحوال حرف شرط فقط.

متى

من ظروف الزمان المبهمة، بل هي أكثر إبهاماً من إذ وإذا لأنها لا تختص بزمن معين من مضي أو استقبال بل هي للزمن المطلق، أما جوابها فلا يكون إلا متعيناً ومختصاً، جاء في شرح الكافية، (والذي يصلح جواباً لمتى هو الزمان المختص)[2].

---

(1) سورة يوسف 12/ 96.

(2) ابن الحاجب، م.س 1/ 186.

وكما تحدث النحاة عن إبهامها تحدثوا عن بنائها، فهي من الظروف المبنية، وقد ربط ابن يعيش[1] بين معناها ومبناها، وذكر أن بناءها جاء لشبهها الحرف شبهاً معنوياً، فهي في الاستفهام اشبهت الهمزة، وفي الشرط اشبهت إن الشرطية.

ولم يختلف النحاة في اسمية متى، فهي عندهم اسم للزمان، قال المرادي، (المشهور فيها أنها اسم من الظروف تكون شرطاً واستفهاماً)[2].

أوجه استعمالها:

ترد متى في وجهين من الاستعمال وهي فيهما لا تخرج عن الظرفية:

1- الاستفهام:

ولا يستفهم بها إلا عن الزمن، وعن كل الزمن، فتصلح للسؤال عن الماضي والمستقبل وقد يتبعها الاسم فتقول: متى حضرت؟ متى تنتهي؟ متى ستعود؟ متى السفر؟ وكذلك جوابها فقد يجاب بها عن الماضي أو الحاضر أو المستقبل، فتقول جواباً على الأسئلة السالفة، حضرت امس، أنتهي الآن، ساعود غداً، السفر الأسبوع القادم.

قال ابن السراج، (وكل ما جاز أن يكون جواب متى فهو زمان، ويصلح أن يكون ظرفاً للفعل)[3].

ومن لفتات النحاة في جواب متى أنه يحتمل التعميم كما يحتمل التبعيض، ومن ذلك قول ابن السراج:

---

(1) انظر ابن يعيش، م.س 4/ 104.

(2) المرادي م.س 505.

(3) ابن السراج، م.س 1/ 229.

(وكل ما كان جواب "متى" فالعمل يجوز أن يكون في بعضه وفي كله، يقول القائل: متى سرت؟ فتقول: يوم الجمعة، فيجوز أن يكون سرت بعض اليوم، ويجوز أن يكون قد سرت اليوم كله)[1]. والسبب أنك لا تحرص في "متى" على معرفة مقدار الزمن وعدده، وإنما تريد تعيينه وتحديده، ولو أردت المقدار والعدد لسألت بـ "كم".

2- الشرطية:

وهي هنا تبقى على ظرفيتها بالإضافة إلى معنى الشرط والجزاء، والذي مكنها من الجزاء إبهامها، فشابهت إن لأن الزمن فيهما غير متعين.

وظرفيتها وهي شرطية، ظرفية اقتران حيث لا تشير إلى زمن واحد لفعل واحد، وإنما تشير إلى فعلين اقترنا في زمن واحد.

وهي إذا جاءت شرطية جزمت الفعلين، شأنها في ذلك شأن حرف الشرط، ومن ذاك قول عمرو بن كلثوم:

متى ننقل إلى قوم رحانا يكونوا في اللقاء لها طحينا[2]

ومنه قول سحيم بن وثيل الرياحي:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني[3]

هذان هم وجها الاستعمال في "متى" الاستفهام والشرطية، وهي فيهما ظرفية، على اختلاف معنى الظرفية في كل.

ونرى أن نقارن بين "متى" و"إذا" بما يلي:

---

(1) م. ن1/ 229.

(2) الأنباري، م.س 391.

(3) ابن يعيش، م.س 4/ 105.

متى	إذا
ظرف للزمن المبهم	ظرف للزمن المستقبل
تخرج للشرط وتتطلب فعلين	تخرج للشرط وتتطلب فعلين
تجزم الفعلين	لا تجزم إلا في الضرورة الشعرية
تصلح أن تحل محل إن	لا تصلح أن تحل محل إن لاختلافهما في الزمن وفي الشك واليقين
تخرج للاستفهام	لا تخرج للاستفهام

أيان

ظرف زماني مبهم، وتنزل منزلة متى، وتخرج إلى الاستفهام كما تخرج متى، وقيل إنها تخرج للشرطية، وبعض النحاة ينكر هذا. ومما ذكره الإمام الرضي أن هذا غير مسموع وإن أجازه بعض المتأخرين[1].

والاستفهام فيها يختلف عن الاستفهام بمتى في أمرين:

1- الاستفهام بها يختص بالمستقبل، بخلاف "متى" التي يستفهم بها عن الماضي والمستقبل.

2- الاستفهام بها عما عظم شأنه نحو: "يسألونك عن الساعة أيان مرساها"[2]، أما متى فيستفهم بها عما قل شأنه أو عظم. وهي عند سيبويه بمعنى "متى"، وكلاهما بمعنى في أي زمان[3].

(1) انظر ابن الحاجب، م.س 2/ 116.

(2) سورة النازعات79/ 42.

(3) انظر سيبويه، م.س 4/ 235.

إذاً

تحدثنا عن إذن حرفاً من الحروف التي تلحق المضارع فتنصبه وتخلصه للاستقبال، وهذا هو رأي سيبويه والجمهور، وهي عندهم حرف جواب وجزاء ونذكرها هنا لأن النحاة رأوها ظرفاً من الظروف المبنية، وهم في هذا فريقان:

(1) فريق رأى أن أصلها إذا الظرفية التي تلازم الإضافة إلى الجمل، ثم حذفت الجملة بعدها، وعوضت بتنوين العوض، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

(2) والفريق الثاني رأى أن أصلها إذ التي هي ظرف للزمن الماضي، ثم حذفت الجملة بعدها وعوضت عنها بتنوين العوض، ثم فتحت الذال لتكون صالحة للأزمنة الثلاثة بعد أن كانت مختصة بالماضي. وحجة هذا الفريق أن معنى الزمن ظاهر في إذا حيثما وقعت، ويمثل هذا الفريق ابن الحاجب[1].

ونشير إلى رأي آخر قال به بعض النحاة، ومفاده أن "إذن" الناصبة للمضارع غير إذاً الظرفية، فالأولى حرف عامل يكتب بالنون، والثانية اسم غير عامل، وأصله إذ الظرفية ويكتب بالألف.

ونشير إلى أن د. تمام حسان[2] قد اختار ظرفيتها وجعلها في الظروف الأصلية شأنها شأن إذ وإذا، ومن غير أن يشير إلى أي منهما تعود في أصلها.

---

(1) انظر ابن الحاجب، م.س 2/ 106.

(2) انظر د. تمام حسان، م. س ص119.

الظروف المنقولة

أمكن نصبه على الظرفية من الأسماء فهو ظرف منقول، والظروف المنقولة هي الظروف المتصرفة في تسمية النحويين، وهي التي يمكنها أن ترد في أكثر من وجه إعرابي، فترفع وتنصب وتجر، وذلك مثل اليوم والشهر والسنة والزمن والدهر والحين.

ومن إشارات النحاة في هذا المعنى قول ابن السراج: (واعلم أن أسماء الأزمنة تكون على ضربين: فمنها ما يكون اسماً ويكون ظرفاً، ومنها ما لا يكون إلا ظرفاً. فكل اسم من أسماء الزمان فلك أن تجعله اسماً أو ظرفاً إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفاً، وذلك ما لم تستعمله العرب مجروراً أو مرفوعاً)[1] وكذلك قول الأزهري: (أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة، ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين وأسبوع)[2].

وهكذا فأسماء الزمان مبهمها ومختصها هي المصدر الأول لظروف الزمان المنقولة، بل هي المصدر الرحب لها، القادر على استيعاب حاجات الاستعمال العربي للزمن.

وقد أشرنا إلى أن النحاة نسبوا الظرفية إلى هذه الأسماء، لأن فيها من أصل معناها ما يدل على الزمان، فهي بمعناها المعجمي وحدات قياس للزمان والفرق بين اسم الزمان واسم الجثة، أن الأول يدل على الزمان فيصلح أن يكون ظرفاً للزمان، وهذا لا يتأتى لاسم الجثة ولهذا أمكن أن نقول: انتظرتك ساعة ويوماً، ولكننا لا نقول: انتظرتك شجرة وحجراً إلاّ على سبيل المجاز.

---

(1) ابن السراج، م.س 1/ 230.

(2) الأزهري، م.س 1/ 341.

ولكن اللغة لم تقف عند هذه الأسماء المحدودة التي تعين الزمان لتكون ظروفاً للزمان، ولكنها توسعت في ظرف الزمان فنصبت على الظرفية كل اسم عرضت دلالته على الزمان وكل اسم جرى مجرى الزمان.

ومما اعتبره النحاة ظرفاً للزمان مما يمكن أن نضعه تحت الظروف المنقولة ما يلي:

1. المصدر:

والمصدر مما توسع فيه النحاة أكثر من غيره فينصب على الظرفية كما ينصب الظرف، وذلك نيابة عن الظرف المحذوف، فنقول: انتظرتك طلوع الشمس والأصل فيها: انتظرتك وقت طلوع الشمس، قال ابن عقيل: (ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو: آتيك طلوع الشمس وقدوم الحاج وخروج زيد، والأصل وقت طلوع الشمس، ووقت قدوم الحج، ووقت خروج زيد، فحذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بإعرابه، وهو مقيس في كل مصدر)[1] ومنه قول عنترة:

عهدي به مدّ النهار كأنما خضب البنان ورأسه بالعظلم[2]

وقال سيبويه مثل هذا في باب (ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار وذلك قولك: متى سير عليه فيقول مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر فإنما هو زمن مقدم الحاج وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام بالاختصار)[3].

ويشير ابن مالك إلى التوسع في نيابة المصدر عن ظرف الزمان بقوله:

---

(1) ابن عقيل، شرح الألفيه، 1/ 582.

(2) الأنباري، م. س[351.

(3) سيبويه، الكتاب، 1/ 222.

وقد ينوب عن مكان مصدر   وذاك في ظرف الزمان يكثر[1]

وتعليل النحاة لهذا التوسع في المصدر مع اسم الزمان بأن الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل، لأن الفعل يدل على الحدث والزمن، ولا يدل الفعل على المكان.

بل إن بعض النحاة ذهبوا إلى أن المصدر ينصب على الظرفية نصباً مباشراً من غير تقدير لمضاف محذوف.

جاء في شرح الكافية (وعند أبي علي أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف، وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل، ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما)[2].

وتوسعوا في المصدر خطوة أخرى: فنصبوا اسم العين متجاوزين محذوفين وهما اسم الوقت والمصدر المضاف إليه، ومن ذلك: لا آتيك السحر والقمر والتقدير مدة طلوع القمر. ومنه قول لبيد:

باكرت حاجتها الدجاج بسحرة   لأعل منها حين هب نيامها

والتقدير: وقت صياح الدجاج.

2. صيغة اسم الزمان:

وهي من الثلاثي على وزن مفعل ومفعل، ومن غير الثلاثي بإبدال ياء مضارعه ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، وذلك نحو: مطلع ومنتهى، وهذا البناء قريب من المصدر، فتوسع فيه كما توسع في المصدر، فنقول:

---

(1) ابن عقيل، م.س 1/ 588.

(2) ابن الحاجب، م.س 1/ 190

آتيك مطلع الشمس: أي وقت طلوع الشمس.

أزورك منتهى الصيف: أي وقت انتهاء الصيف.

3. اسم العدد المميز بالزمان، نحو: سرت عشرين يوماً.

4. صفة اسم الزمان التي أقيمت مقام الموصوف نحو طويلاً وحديثاً، وكثيراً وقليلاً وقديماً. نحو: انتظرتك طويلاً، والتقدير انتظرتك وقتاً طويلاً.

5. بعض الألفاظ المفتقرة للإضافة مما يفيد عموم الزمان وإحاطته أو جزئيته، شريطة أن تكون مضافة لاسم الزمان أو للمصدر نحو: قبل، بعد، بين، عند، وسط، كل، بعض، ذات مثل:

- انتظرتك قبل الظهر أو قبل السفر.
- انتظرتك بعض الوقت أو بعض الانتظار.
- وصلت عند المغرب أو عند الغروب.

6. بعض الأسماء التي تصلح لزمن معين، ولكن قد يقصد بها التعيين أو التعميم، وقد تتصرف أو لا تتصرف، وذلك على ضوء استعمالها، فإذا نصبت فعلى الظرفية دلت على معين، وإذا أعربت وانصرفت دلت على عموم، ومنها: سحر، أمس، غدوة، عشية.

7. ما كان جواباً عن استفهام لزمان:

ويستفهم عن الزمان بـ" متى" التي تعين الوقت، وكم التي تعين المقدار فنقول: متى حضرت؟ الصبح، كم ساعة انتظرتني؟ ثلاثاً.

8. بعض الكلمات المبنية على معنى الظرفية نحو: الآن وقط وعوض، ولكن بناءها لا يجعلها من الظروف الأصلية لاختلاف طبيعتها عن إذ وإذا حيث الآن تفيد الحال، وقط تفيد الماضي، وعوض تفيد المستقبل.

9. ونضيف إلى الأسماء المتقدمة حرفاً أو ... فين يأتيان بمعنى الظرف، وإن كانا في أصل الوضع من حروف الجر، وهما مذ ومنذ ومعناهما ابتداء الغاية الزمانية، ولا يفيدان الظرفية إلا مع الجمل، وهما لتوقيت الزمن الماضي نحو: أنا في انتظارك منذ دخلت أي من وقت دخولك.

وهكذا فكل هذه التي ذكرناها تحت الظروف المنقولة، إنما هي أسماء باستثناء منذ نقلت من أصل وضعها لتؤدي وظيفة مؤقتة هي الظرفية، وهذه هي التي استأثرت باهتمام النحاة فسموها ظروفاً، وألحقوا بها ما اعتبرناه ظروفاً أصلية.

ظرفية الاحتواء وظرفية الاقتران

ظرفية الاحتواء تعني أن زمناً واحداً احتوى حدثاً واحداً وقع فيه، فإذا قلت: وصلت العصر فمعنى ذلك أن حدثاً واحداً هو الوصول احتواه وقت معين هو العصر. وهو متعارف عليه لدى الناس. "إذا" قلت انتظرتك ساعة فمعنى ذلك أن حدث الانتظار امتد لمدة من الزمن هي الساعة. فالساعة من الزمن احتوت ذلك الحدث الذي هو الانتظار.

والظروف المنقولة أو أسماء الزمان، وهي عماد ما سماه النحاة ظروفاً، تفيد ظرفية الاحتواء هذه.

أما ظرفية الاقتران فإنها تعقد علاقة بين حدثين وقعا في زمن واحد. فإذا قلت: حضرت إذ أذن المؤذن، فمفاد ذلك ان فعلين وقعا في زمن واحد، فاقترن

الحضور والأذان، فالحدثان تجمعهما علاقة زمانية هي علاقة الاقتران، والظروف الأصلية من شأنها أن تحقق ظرفية الاقتران بين الحدثين.

ولا نعني بالاقتران الزماني هنا أن يتم الفعلان في اللحظة الواحدة أو أن يتطابقا، إذ من الخطأ أن يكون معنى الاقتران الزماني بهذا الضيق، ففي هذا تحجير للغة عن استيعاب ما تتطلبه المقامات المختلفة، وإنما تتوقف العلاقة وطبيعة الاقتران على طبيعة الفعلين، والأفعال تتفاوت في الأوقات التي يمكن أن تتم بها، كما أن الفعل الواحد قد يختلف معناه وزمن تحققه من سياق لآخر، على ضوء المعنى العام، وما يفيده مجموع القرائن، ولنلاحظ الزمن في الفعل (انتشر) في السياقات التالية:

انتشر العطر في الغرفة.

انتشر الخبر في المدينة.

انتشر الإسلام في الجزيرة

ولهذا فقد يكون زمن الاقتران لحظة نحو: لما دقت الساعة انطلق الصاروخ، وقد يمتد أشهراً أو سنوات نحو: لما توفي زوجها تزوجت رجلاً آخر، وقد يمتد أكثر فأكثر، نحو: لما انقسم العرب سقطت الأندلس، وانحسرت ظلال الحضارة الإسلامية، وما يقال عن "لما" يقال عن بقية الظروف الأصلية.

وخلاصة القول أن هناك نوعين من الظرفية: ظرفية الاقتران وتفيدها أصلاً الظروف الأصلية، وظرفية الاحتواء وتفيدها أصلاً الظروف المنقولة التي هي خامة الظروف ومصدرها الأوفى عند النحاة.

وإذا وقع أحد النوعين موقع الآخر أفاد ظرفيته، فإذا قلنا

متى يحضر زيد أحضر   فالظرفية ظرفية اقتران

حين يحضر زيد احضر   = = =

فقد أخذت (حين) وهي ظرف منقول مكان (متى) وهي ظرف أصلي، وأخذت ظرفيتها التي هي ظرفية اقتران.

وتكون الظرفية ظرفية احتواء في قولنا

اليوم حضر سعيد، متى حضر سعيد؟.

وفي الشرط تكون الظرفية ظرفية اقتران سواء أكان الظرف أصلياً أو اسم زمان.

وهكذا يكون عندنا نوعان من الظرفية

الظرفية

ظرفية الاقتران
تفيدها الظروف الأصلية
وقد تفيدها الظروف المنقولة
إذا حلت محلها

ظرفية الاحتواء
تفيدها الظروف المنقولة
وقد تفيدها الظروف الأصلية
إذا حلت محلها

بهذا تكون قد انتهينا من القرائن اللفظية التي يمكنها أن تدخل الجملة العربية وتؤثر في زمنها.

وكل هذه المؤثرات اللفظية تدخلت في الزمن الأصلي ووجهته فتشعب كل من الأزمنة الثلاثة، (الماضي والحال والاستقبال) إلى أنواع جديدة أكثر تحديداً.

ونحاول في الفصل الثالث أن نطبق هذا الزمن الموجه على أساليب الجملة العربية المعروفة.

الفصل الثالث

الزمن النحو في الجملة

الزمن النحوي في الجملة

الزمن النحوي هو زمن الجملة، ذلك لأن النحو لا يكون إلا في جملة، ولأن الزمن قضية تتعلق بالمعنى، والمعنى لا يتحقق إلا في جملة. والكلمة المفردة لا تفيد معنى تاماً إلا بمقدار ما يسعف معناها المعجمي، والزمن لا يكون في الاسم المفرد، ولا يكون في الظرف المفرد، ولا يكون في الحرف والأداة، بل إنه من معاني الفعل، والفعل لا يكون إلا جملة تتكون من فعل وفاعل.

وفي الجملة تتضافر كل المكونات والقرائن لتفيد معنى معيناً يكون الزمن بعضاً منه، وعندها يلعب كل من الفعل والمصدر والصفة والظرف والحرف والأداة والناسخ، يعلب دوراً مهماً في تحديد زمن الجملة أو الزمن النحوي، وعندها لا ينسب هذا الزمن إلى الفعل وحده أو المصدر وحده أو الحرف وحده، بل ينسب إلى الجملة كلها، فيكون الزمن النحوي للجملة.

وهكذا فالمسرح الحقيقي لتبين الزمن النحوي هو الجمة العربية بأنواعها، حيث تلعب القرائن اللفظية والمعنوية والحالية دوراً مهماً في تحديد الزمن المراد، وقد يأتي هذا الزمن على غير المتوقع من الصيغة الفعلية المفردة.

ولهذا فالزمن في اللغة العربية هو زمنها النحوي، هو زمن جملتها، بأنواعها، ولقد جاءت تسمية هذا البحث "الزمن النحوي في اللغة العربية من هذا المنطلق.

ولنتبين هذا الزمن لابد لنا من دراسة الجملة العربية بأنواعها، ندرس مبانيها ومعانيها لأن المعنى الذي يؤدي إلى الاتصال والتفاهم هو المطلوب من اللغة،

وهكذا تختلف المباني باختلاف المعاني، كما أن المعاني تختلف باختلاف المباني، ولقد سموا وضع الجملة وتركيبها وطريقة بنائها أسلوباً، فكانت أساليب اللغة تعني أنواع الجمل فيها.

ولخدمة الجملة جاءت جميع علوم اللغة من صوت وصرف ومعجم ونحو وبلاغة، ونضج الجملة واستواؤها هو نضج اللغة ومبلغ جمالها، ولئن كانت علوم الصوت والصرف والمعجم علوم الكلمة المفردة، فإن علوم النحو والبلاغة والدلالة هي علوم الجملة، بل إن علوم الكلمة هذه مسخرة لعلوم الجملة.

ولم يدخر علماء العربية جهداً في الحديث عن الجملة من حيث الشكل والتركيب والمعنى وكان من أبرزهم في هذا المجال العلامة عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز إذ تحدث في مصطلحات أربعة تتعلق بالجملة وهي: النظم والبناء والترتيب والتعليق، وقد كانت دراسته للجملة متأنية وعميقة، أعطت طرف الخيط لمن بعده ليكملوا البحث.

وهنا لابد من الإشارة إلى نوع خاص من القرائن اللفظية التي تقع في الجملة، هي (الأدوات) لما للأدوات من أهمية في تشكيل الجملة وتقسيمها وتحديد معانيها، فالجملة العربية، في غالب الأحيان أخذت معناها وتسميتها وبالتالي زمنها من الاداة التي تتصدرها، فأداة الشرط هي التي نسبت معنى الشرط إلى الجملة الشرطية فسميت بذلك، والشيء نفسه يقال في أدوات الأمر والتمني، والترجي، والتحضيض والنهي والنفي والاستفهام والتوكيد والنداء والقسم والندبة والتعجب وغير ذلك. ويمكننا القول إن معنى الجملة المنسوب إلى الأداة معنى وظيفي لا يتحقق للأداة في حالة الأفراد، ولا يكون لها إلا في السياق، ودليل ذلك أن الأداة يختلف اسمها ووظيفتها في ضوء المعنى الذي تفيده.

وفي ضوء الاستعمال فقد تكون (لا) أداة نفي أو أداة نهي، ولا يعين أحدهما إلا السياق، وهذا ما أشار إليه النحاة بمصطلح تعدد المعنى الوظيفي للأداة أو للصيغة.

ونورد هنا جملة واحدة ونلاحظ اختلاف معناها واختلاف تسميتها نظراً لاختلاف الأداة المتصدرة، مع أن أصل الجملة واحد، ونعتمد الجملة الخبرية المثبتة أصلاً، لأنها مجردة ولتكن (كتب الولد درسه).

كتب الولد درسه:	جملة مثبتة، مجردة من الأدوات
هل كتب الولد درسه:	جملة استفهام
ما كتب الولد درسه:	جملة نفي
لقد كتب الولد درسه:	جملة توكيد
لو كتب الولد درسه:	جملة تمن
هلا كتب الولد درسه:	جملة توبيخ
إن كتب الولد درسه فقد أدى واجبه:	جملة شرط

وكل أداة من هذه الأدوات هي بمعنى الفعل الذي تفيده فـ"هل" بمعنى استفهم و "ما" بمعنى أنفي ولقد بمعنى أؤكد وأقسم.

وعندما تحدث النحاة عن هذه المعاني من مثل الاستفهام والنفي والتوكيد والشرط والتحضيض وغيره، قالوا: إن هذه معان حقها أن تؤدي بالحرف[1].

(1) انظر د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 125.

ولما كان معنى الجملة واسمها منسوبين إلى الأداة التي تتصدرها، كان لابد لكل جملة من أداة تحدد معناها واسمها، وليس إلا الجملة الخبرية المثبتة لا تحتاج إلى أداة، كما أن جملة الأمر قد تعتمد على الصيغة في إفادة معنى الأمر، وقد يكون الأمر بالأداة التي هي "لام الأمر" كما أن هناك صيغاً جمدت واقتصرت على إفادة معنى معين، وبذلك استغنت عن الأداة، وذلك مثل صيغ المدح والذم "نعم، وبئس، وحبذا" وفيما دون ذلك فإن كل جملة تحتاج إلى أداة تلخص معناها.

ونسير مع الجملة العربية بأنواعها لنستطلع الزمن النحوي فيها بجهاته المتعددة التي يمكن أن يتشعب إليها.

1. الزمن في الجملة الخبرية

لعل الجملة الخبرية المثبتة هي الأساس في التركيب في اللغة العربية، وبدخول الأدوات المختلفة في المعنى والوظيفة تعددت الجمل وتنوعت، ولهذا كان لابد من أن نبدأ بالجملة المثبتة، ونحن ندرس أنواع الجملة العربية ودلالات الزمن في كل منها.

ولعل أبرز الوجوه والاستعمالات التي ترد عليها الجملة المثبتة الدالة على الزمن الماضي هي: "فعل، قد فعل، كان فعل، كان قد فعل، كان يفعل، ما زال يفعل، ظل يفعل، كاد يفعل، شرع يفعل".

وكل تلك الصيغ تفيد الزمن الماضي، ولكن الماضي فيها يختلف من تركيب لآخر، في ضوء ما اقترن بصيغة الفعل من قرائن لفظية، جاءت في معظمها من تلك النواسخ التي سبقت الفعل ووجهت الزمن الماضي وجهة معينة، فزادته بذلك تحديداً بعد أن كان ماضياً مطلقاً. وهذا يبين الدور الكبير الذي تلعبه النواسخ في اللغة العربية، ويؤكد أن النواسخ ما وجدت في اللغة العربية إلا لفكرة الزمن.

ونحن نستعرض هذه الصيغ والتركيبات ودلالاتها الزمنية على النحو التالي:

1- جملة (فَعَل):

وهي تدل على الماضي البسيط العام المطلق وفيها تتفق دلالة الصيغة مع دلالة الجملة.

2- جملة (قد فَعَل):

وهي عندنا لا تختلف عن الجملة السابقة إلا في زيادة التوكيد. وقد رأى النحاة أن قد تفيد تقريب الزمن الماضي وتجعله منتهياً بالحاضر. وهي تدل على ذلك في بعض الحالات من غير إطراد. وقد ناقشنا هذه في دراستنا للأداة قد.

3- جملة كان فعل كان قد فعل، قد كان فعل:

وهي تدل على الماضي البعيد المنقطع، وتستوي الدلالة الزمنية في هذه التركيبات الثلاثة، وذلك إذا كانت وظيفة قد هي التوكيد، أما إذا أريد بها الاقتراب من الحاضر، فإن كان قد فعل تفيد حينئذ الماضي القريب المنقطع، وهو ما ذهب إليه د. تمام حسان[1] في جداوله الزمنية، حيث رأى أن (كان فعل) تفيد الماضي البعيد المنقطع، وإن (كان قد فعل)، تفيد الماضي القريب المنقطع. ويرى د. المخزومي[2] أن صيغتي (كان قد فعل). و (قد كان فعل) تستعملان في التعبير عن وقوع حدث في زمان ماض بعيد.

ويرى الدكتور المخزومي الاستعمالات الثلاثة (كان فعل، كان قد فعل، قد كان فعل) سواء في الدلالة الزمنية، وهو يقول: (فليس لكان مع فعل دلالة على شيء ولكنها ضميمة تدل هي والفعل بعدها على انقطاع الحدث في الماضي)[3].

---

(1) د. تمام حسان، م ن، 245.

(2) د. مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق 131.

(3) م،ن.

4- جملة (كان يفعل):

وهذا التركيب يدل على الزمن الماضي المستمر، أي أن الحدث استمر في الزمن الماضي. وقد جاء المضي من كان وجاء الاستمرار من يفعل، ومفاد (كان يفعل) أن الفعل وقع في الزمن الماضي ولكنه لم يقع مرة واحدة بل استمر مدة من الزمن. نعم إن (كان فعل) تساوي فعل من حيث المضي والتمام. ولكنها تختلف في معنى الاستمرار الذي طال الزمن بطوله. ولهذا لا تأتي صيغة (كان يفعل) إلا مع الفعل الذي يستلزم وقتاً أو يتطلب تمامه وقتاً نظراً لطبيعته. فنحن لا نقول (كان الصاروخ ينطلق) إذا كان انطلاق الصاروخ لا يحتمل امتداد الزمن. ولكننا نقول قوله تعالى: "لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا"[1].

إن رجاء الله وذكره الذكر الكثير مما يمتد به الزمن ويطول ويستمر. وفي هذا الاستعمال (كان يفعل) تكون (كان) قد أثرت على صيغة الفعل وجعلته ماضياً تاماً بعد أن كانت الصيغة يفعل تدل على الحال أو الاستقبال.

ونشير إلى أن د. تمام حسان نسب إلى هذا التركيب (كان يفعل) الزمن الماضي التجددي أو المتجدد وليس المستمر، فقد نسب الماضي المستمر إلى تركيب (ظل يفعل).

ويقابل تركيب كان يفعل في اللغة الإنجليزية ما يسمونه Past continuous مثل He was reading ويقابلها كان يقرأ.

(1) سورة الأحزاب 33/ 21.

5- جملة ما زال يفعل:

وهذه الجملة تدل على الزمن الماضي المتصل بالحاضر، أي أن ابتداء الحدث كان في الماضي المطلق غير المحدد، وأن الحدث قائم متصل حتى لحظة الكلام، وهنا يستوي أن نقول: (مازال المطر ينزل)، و(ما زال المطر نازلاً)

وهناك استعمال آخر لهذه الجملة يفيد الماضي المتصل بنقطة معينة في الزمن الماضي. كأن نقول: ما زال الطفل يبكي حتى أرضعته أمه، أي أن الفعل ابتدأ في الماضي المطلق وانتهى بالماضي المحدد، ويمكن أن تكون نقطة الانتهاء (حتى) أو ما هو في معناها مثل (إلى أن) وإذا أردنا أن نفيد أن الحدث ماض ومستمر إلى ما بعد لحظة الكلام فإننا نستعمل مضارع مازال ونقول لا يزال.

وما يقال عن (ما زال يفعل) يقال عن أخوات ما زال وهي (ما برح، وما فتئ، وما انفك)، ولقد عالجنا موضوع ما زال عند الحديث عن النواسخ.

6- جملة (ظل يفعل):

وهذه الجملة تفيد استمرار الفعل في الزمن الماضي غير المحدد وغير المتصل بالحاضر، وإذا أردنا التحديد وتعيين نقطة الانتهاء في الماضي استعملنا (حتى) أو (إلى أن). وكذلك إذا أردنا إيصال الزمن إلى لحظة الكلام فإننا نستعمل ما زال فنقول:

- ظل المطر ينزل: أي استمر نزول المطر مدة غير محددة في الزمن الماضي ولكن النحاة عينوا ذاك الزمن أنه كان في وقت الظل أي النهار.
- ظل المطر ينزل حتى الظهر: أي استمر نزول المطر في الزمن الماضي مدة غير محددة ولكنه توقف في نقطة زمنية محددة هي الظهر

ومعنى هذا أن نزول المطر ابتداء وانتهاء استمر في الزمن الماضي المطلق، ولا اتصال له بالحاضر.

وإذا استثنينا رأي النحاة الذي يربط زمن ظل بأنه في النهار، فإن ظل تفيد الاستمرار في الماضي المطلق من غير تحديد للبداية، ولا المدة الزمنية، فهو ماض استمر فترة في الماضي وانقطع في الماضي، وتختلف عنها مازال في أنها توصل الاستمرار إلى لحظة الكلام أو إلى نقطة معينة في الماضي تفيدها حتى أو إلى أن.

7- جملة (كاد يفعل):

وهذه الجملة تفيد مقاربة وقوع الفعل إلى درجة متناهية في الزمن الماضي، ولكنها في الوقت ذاته تنفي وقوعه، وهذه الفهم مستقى من معنى كاد المعجمي وليس من التركيب، لقد ألغت كاد خاصية الصيغة يفعل التي تفيد في أصل وضعها الحال أو الاستقبال.

كما أن كاد خالفت جميع أخواتها من النواسخ من كان وأخواتها. فكل النواسخ عدا ليس إذا سبقت صيغة المضارع يفعل حولته في المعنى والزمن إلى الماضي، وتفيد أن الفعل قد وقع وتحقق، إلاّ أفعال المقاربة كاد وأخواتها، فإنها لا تفيد تحقق الفعل، وبالتالي فإنها لا تعدل صيغة المضارع إلى الماضي. ومثلها في هذا ليس، وعسى وأخواتها.

8- جملة (شرع يفعل):

وتفيد هذه الجملة دخول الفعل في حيز التنفيذ منذ وقت قصير لا يبعد عن الحاضر أو لحظة الكلام. ومعنى ذلك أن شرع يفعل = فعل منذ قليل= يفعل وهو مستمر مع لحظة الكلام، ولكنها لا تفيد اكتمال الفعل وتمامه إلا إذا أفادت القرائن

ذلك كأن نقول وشرع خالد بن الوليد يعيد ترتيب الجيش ومفادها أن الشروع والانتهاء كان في لحظة تاريخية هناك، وليس هنا وذلك بفضل القرينة التاريخية.

وهكذا تختلف أفعال الشروع عن كان وأخواتها، في أن الحدث قائم في الزمن الحاضر، في لحظة الكلام ولما ينته، وبذلك يكون الزمن في شرع وأخواتها هو الزمن الحاضر الذي لم ينته، الفعل بدأ من وقت قريب وهو مستمر إلى نهاية غير معروفة وبسبب هذه الدلالة الزمنية للتركيب (شرع يفعل) وهي الزمن الحاضر فقد انتفى ورود (أن) مع هذا التركيب، فلا نقول (شرع أن يفعل) لتعارض الدلالتين حيث أن أن تفيد الاستقبال، وشرع تفيد ابتداء الفعل.

ويختلف د. تمام حسان[1]، ود. مالك المطلبي[2] حول الموقع الذي يقعه هذا التركيب (شرع يفعل) هل يدرج في حقل الماضي أم في حقل المضارع؟

لقد أوقعه د. تمام حسان في جداوله الزمنية في حقل الماضي وسماه الماضي الشروعي وأوقعه د. مالك المطلبي في حقل المضارع وسماه الحاضر الشروعي.

وكأن كلاً منهما على صواب، مع اختلاف في النظر وطريقة التناول، وكأن د. تمام حسان ينظر إلى عملية الشروع والابتداء، وقد تحققت فيغدو زمن التركيب عنده ماضياً، بصيغة شرع ومعناها أما د. مالك المطلبي فيرى أن الفعل شرع إنما جاء فعلاً مساعداً، وليس هو الأولى بالنظر وإنما الفعل الأصلي يلعب، الذي هو مضارع، وعنده أن الفعل يلعب بدأ من لحظة الكلام وما زال قائماً، وهو منطلق من قناعته بأن هذه أفعال مساعدة لا تنطوي على حدث. ولا ندري كيف تكون

---

(1) د. تمام حسان، م ص240.

(2) د. مالك المطلبي، الزمن واللغة 283.

الأفعال المساعدة بلا معنى ولا وظيفة كما أننا نسأل هل يمكن استبدال فعل مساعد بفعل آخر مع الإبقاء على المعنى.

ونحاول أن نجمع التركيبات السابقة في الجدول التالي:

	التركيب	المعنى الزمني	نوع الزمن
كان	كان فعل	فعل	الماضي المنقطع
	كان يفعل	فعل	الماضي المتجدد
اصبح، اضحى، امسى، بات	اصبح يفعل	فعل	الماضي المحول والموجه
صار	صار يفعل	فعل	الماضي المتحول
ظل	ظل يفعل	فعل	الماضي المستمر
ما زال	ما زال يفعل	فعل + يفعل	الماضي المتصل بالحاضر
كاد	كاد يفعل	× لم يفعل	
		قارب يفعل	
شرع	شرع يفعل	فعل + يفعل	الماضي الشروعي/ المضارع الشروعي
عسى	عسى أن يفعل	× لم يفعل نرجو أن يفعل	الرجاء المستقبلي

هذه التراكيب من الجملة الخبرية تفيد في معظمها الزمن الماضي مع تفاوت في جهة ذلك الماضي، فقد يكون قريباً أو بعيداً، متصلاً أو غير متصل، مستمراً أو منقطعاً. وقد تحقق فهم الماضي في تلك التراكيب إما من الماضي في صيغة فَعَل، للفعل نفسه، أو الماضي في صيغة فَعَل للقرينة التي سبقته، ولم يلتق ماضيان إلا في

جملة (كان فعل)، وفيما عدا ذلك فإن الفعل في صيغة المضارع والناسخ الذي سبقه في صيغة الماضي.

ولقد ولد تفاوت النظر في صيغة الفعل وصيغة الناسخ، أو في المعنى المعجمي للناسخ، إلى خلاف في تصنيف بعض التركيبات والجمل تصنيفاً زمنياً.

وننتقل إلى تركيبات الجملة الخبرية التي تفيد زمن الحال أو الاستقبال، وعمادها جميعاً صيغة المضارع (يفعل). ونجد أنفسنا مضطرين إلى دراسة الزمنين معاً لأن الحال والاستقبال يتناوبان تلك الصيغة، ولا يكون التفريق بين الزمنين إلا بالقرائن في السياق، ومن أبرزها (السين وسوف وأن) اللواتي يخلصن المضارع للمستقبل، وبعض الظروف مثل (الآن) التي تجعل الفعل للزمن الحالي (وغداً) التي تجعله للمستقبل.

أما التركيبات التي يمكن أن تفيد الحال أو الاستقبال في الجملة الخبرية فكلها متأتية من أصل صيغة (يفعل) التي هي للحال أو الاستقبال.

جملة (يفعل):

وهي تصلح للحال أو الاستقبال ولا يخلصها لأحد الزمنين إلا السياق وما فيه من قرائن. ولقد تحدثنا في هذا البحث عن الدلالات الزمنية لصيغة (يفعل) وعن اختلاف النحاة فيها في أصل الوضع.

ولقد اتسعت دلالات الزمن في جملة يفعل (صيغة يفعل) لاتساع استعمالاتها، ولكثرة ما يمكن أن يجاورها أو يلاصقها من قرائن سواء أكانت حرفية أو ظرفية أو نواسخ، ولسنا هنا بصدد استعراض جميع أوجه استعمال (يفعل) في السياق، فهناك:

أ. مع الحروف والأدوات: قد يفعل، سيفعل، سوف يفعل، لا يفعل، لن يفعل، أن يفعل ما يفعل، ليفعلن...

ب. مع النواسخ:

يكون يفعل، ليس يفعل، يكاد يفعل، لا يزال يفعل، يظل يفعل.

ج. مع الظروف: يفعل الآن، يفعل غداً.

ولكل واحدة من هذه الاستعمالات دلالة زمنية هي الحال أو الاستقبال، ويتوجه كل من الحال أو الاستقبال في هذه الاستعمالات، ليكون قريباً أو بعيداً، أو عادياً بسيطاً، وقد يكون مستمراً أو متجدداً.

2. الزمن في الجملة المؤكدة

لا فرق بين الجملة المؤكدة والجملة الخبرية المثبتة إلا في معنى التوكيد، أو توكيد المعنى الذي يتم بفضل أداة التوكيد. أما الصيغة والزمن فيبقيان على حالهما في كلتا الجملتين، وكما هما في الفعل المفرد فتدل فعل على الزمن الماضي، وتصلح يفعل للحال أو الاستقبال.

وأدوات التوكيد في العربية: (إنَّ اللام، النون، قد)

أما ان وأن فتدخلان على الجملة الاسمية وأما "قد" فلتوكيد الماضي، وأما النون فلتوكيد المستقبل، ولهذا كثرت في الجمل الطلبية لأن معنى الطلب مستقبلي، وأما اللام فترد مع قد ومع النون ومع "أن وان"، فتزيد الجملة توكيداً. ونريد أن نستعرض الزمن النحوي في جملة التوكيد، في الجدول التالي:

الجملة المؤكدة

الزمن	الجهة	التركيب المثبت	جملة التوكيد
الماضي	البسيط	فعل	أنه فعل، لقد فعل
=	المنتهي بالحاضر	قد فعل	لقد فعل
=	البعيد المنقطع	كان فعل، كان قد فعل، قد كان فعل	لقد كان فعل
=	المتجدد	كان يفعل	لقد كان يفعل
=	المتصل بالحاضر	ما زال يفعل	أنه ما زال يفعل
صار	التحولي	صار يفعل	لقد صار يفعل
=	المقارب	كاد يفعل	لقد كاد يفعل
=	الشروعي	شرع يفعل	لقد شرع يفعل
=	المستمر	ظل يفعل	لقد ظل يفعل
الحال	البسيط أو المستمر	يفعل	إنه يفعل
المستقبل	القريب	يكاد يفعل	أنه يكاد يفعل
الحال أو الاستقبال	المستمر	يظل يفعل	أنه يظل يفعل
الحال	المتصل بالمستقبل	لا يزال يفعل	أنه لا يزال يفعل
الحال أو الاستقبال	التحول	يصير لفعل	إنه يصير يفعل
المستقبل	المحتمل	قد يفعل	لسوف يفعل
الحال أو الاستقبال	المستمر	يكون يفعل	أنه يكون يفعل
الحال أو الاستقبال	المرتبط بحدث آخر	يكون قد فعل	أنه يكون قد فعل

وهكذا بدا الاتفاق في الزمن النحوي في الجملة الخبرية المثبتة والجملة الخبرية المؤكدة، حيث بقيت الصيغة في كلتيهما على حالها، ومحتفظة بزمنها، فبقيت صيغة فَعَل دالة على الزمن الماضي، وبقيت صيغة يفعل دالة على الحال أو الاستقبال.

ومع أننا سنتكلم عن الجملة الاستفهامية باعتبارها نوعاً من الجملة الإنشائية، إلا أننا نستبق القول هنا لنذكر أن الجملة الاستفهامية تتفق كذلك مع الجملتين الخبرية والمؤكدة في الاحتفاظ بالصيغة والزمن في السياق، كما كانا عليه في حالة الإفراد وبذلك تتفق الصيغة والدلالة الزمنية في:

1- الفعل المفرد: ذهب

2- الجملة الخبرية: ذهب الولد إلى المدرسة

3- الجملة المؤكدة: قد ذهب الولد إلى المدرسة- إنه ذهب إلى المدرسة

4- الجملة الاستفهامية: هل ذهب الولد إلى المدرسة؟ أذهبَ الولد إلى المدرسة؟

3. الزمن في جملة النفي

يتحقق النفي في الجملة العربية بإحدى الأدوات التالية: لم، لما، ما، لا، لات، لن، ليس، إن. وبعض هذه الأدوات تختص بالجملة الاسمية، وبعضها تختص بالجملة الفعلية، وبعضها مشترك في الجملتين.

ويكثر ورود هذه الأدوات مع المضارع، ويقل مع الماضي، وأكثرها وروداً مع الماضي (ما) وهي لنفي الماضي القريب من الحال، وتدخله (لا) على القليل النادر. ولهذا فإذا أريد نفي الماضي استعين بـ (لم ولّما) وصيغة المضارع، فينصرف المضارع بها للزمن الماضي نحو: لم يحضر، وهي بمعنى ما حضر، أي نفي للحضور في الزمن

الماضي. وتدخل لـمّا على المضارع لتنفي الزمن الماضي نحو: (ذهب ولما يعد)، وهي بمعنى ما عاد حتى الآن، أي إن نفي عودته في الزمن الماضي امتدت للحاضر. وهكذا جاءت صيغة المضارع مع لم، لما لتفيد الزمن الماضي.

وجملة النفي هي الوحيدة من بين الجمل الخبرية التي لا تتفق فيها الصيغة مع الدلالة الزمنية بإطراد. وفي جملة النفي هذه نسب النحاة الزمن إلى الأداة، فقالوا في لم، لما أنهما حرفا نفي وجزم وقلب، حيث النفي للمعنى، والجزم للإعراب، والقلب للدلالة الزمنية، فهما يقلبان زمن الفعل المضارع إلى الماضي. ومن هنا جاءت إشارتهم إلى موضوع اللفظ والمعنى في الفعل، فقالوا في مثل لم يحضر، مضارع بلفظه ماض في معناه.

ونمضي مع جملة النفي وتركيباتها في ضوء الجدول الذي أجريناه للجملة الخبرية المثبتة.

الزمن	الجهة	التركيب	جملة النفي
الماضي	البسيط	فَعَلَ	ما فعل، لم يفعل
	المنتهي بالحاضر	قد فعل	ما فعل، لما يفعل
	البعيد المنقطع	كان فعل	لم يكن فعل ما كان فعل
		كان قد فعل	لم يكن قد فعل
		قد كان فعل	= = = =
	المتجدد	كان يفعل	ما كان يفعل، لم يكن يفعل
	المتصل بالحاضر	ما زال يفعل	لم يفعل
	المتحول	صار يفعل	لم يفعل
	المقارب	كاد يفعل	ما كاد يفعل
			لم يكد يفعل
	الشروعي	شرع يفعل	ما فعل/ ما شرع يفعل
	المستمر	ظل يفعل	ما ظل يفعل
الحال والاستقبال	البسيط	يفعل	ما يفعل، لا يفعل
المستقبل	القريب	يكاد يفعل	لا يكاد يفعل
الحال أو الاستقبال	المستمر	يظل يفعل	لا يظل يفعل
الحال	المتصل بالمستقبل	لا يزال يفعل	لا يفعل
المستقبل	المتحول	يصير يفعل	لا يصير يفعل
المستقبل	المحتمل	قد يفعل	لن يفعل، لا يفعل
الحال أو الاستقبال	المستمر	يكون يفعل	لا يكون يفعل، لن يكون يفعل
الحال أو الاستقبال	المرتبط بحدث آخر	يكون قد فعل	لا يكون قد فعل، لن يكون قد فعل

ويلاحظ في جملة النفي ما يلي:

1. يتم النفي في الماضي بأحد الحرفين ما، لم.

2. ورد النفي في الماضي بـ"لما" في حالة واحدة، مع قد فعل على اعتبار أنهما تقربان من الحال.

3. النفي بـ"لن" مقصور على يفعل الدالة على الاستقبال.

4. النفي بـ "لا" مع يفعل يدل على الاستقبال.

5. النفي بـ"ما" مع يفعل يدل على الحال.

4- الزمن في الجمل الطلبية

الجمل الطلبية بأنواعها: الاستفهام والأمر والنهي والعرض والتحضيض والتمني والترجي والدعاء كلها تتضمن معنى الطلب، ولما كان الطلب لأمر لم يحصل، فقد بعد معنى الزمن الماضي عن هذه الجمل، فالجملة الطلبية في الأصل، لا تصلح إلا للاستقبال، أو للحال عند وجود قرينة.

ولا يخرج عن هذا الفهم إلا الجملة الاستفهامية وجملة التوبيخ. فالجملة الاستفهامية تتفق مع الجملة الخبرية المثبتة، والمؤكدة في فكرة الزمن، وذلك أنك في الاستفهام لا تطلب وقوع حدث، ولكنك تطلب التثبيت والتصديق أو التكذيب، وجواب الاستفهام غالباً نعم أو لا.

أما التوبيخ فهو لفعل مضى وانقضى زمانه. وجملة التوبيخ جملة تعبيرية أكثر من كونها طلبية، والتوبيخ لو كان لأمر مستقبلي يطلب تحقيقه لسمي تحضيضاً.

وبعض علماء النحو يخرجون جملة الشرط من دائرة الطلب وبعضهم يجعلها بعضها. وسنفصل القول في جملة الشرط في الصفحات القادمة.

ونستعرض الزمن النحوي في الجملة الطلبية، مبتدئين بجملة الاستفهام.

جملة الاستفهام

أدرج النحاة والبلاغون جملة الاستفهام مع الجمل الطلبية لأن استفهام معنى طلبي، لا خبري، يقول ابن يعيش عن أداتي الاستفهام، هل والهمزة:

(إذا دخلا على جملة خبرية غيرا معناها إلى الاستفهام ونقلاها عن الخبر).

ولو درسنا الأساليب العربية مـن وجهـة الـزمن لجعلنـا جملـة الاسـتفهام في الجملة الخبرية وذلك لأسباب يرتبط كل منها بالآخر، وهي:

1) أنه يستفهم بها عن الأزمنة الثلاثة:

الماضي:	أحضر سعيد؟	ألم يحضر سعيد؟
الحاضر:	ايحضر سعيد؟	
المستقبل:	أسوف يحضر سعيد؟	

2) أن الصيغة مع الاستفهام تحتفظ بدلالتها الزمنية التي كانـت لهـا في حالـة الإفراد، وفي الجملة الخبرية المثبتة، والخبرية المؤكدة.

فعل مفرد	=	لعب، يلعب
جملة خبرية	=	لعب الولد، يلعب الولد
جملة مؤكدة	=	لقد لعب الولد، علمت أن الولد يلعب
جملة استفهامية	=	هل لعب الولد؟ هل يلعب الولد؟

فجاءت صيغة لعب في هذه الجمل الأربع دالة على الزمن الماضي، وجـاءت صيغة يلعب دالة على الحال أو الاستقبال، وهذا ما لم نجده في الجمل الطلبيـة الـتي غالباً ما تنأى عن الزمن الماضي لتفيد الحال أو الاستقبال.

3) أن الزمن الواحد يجري ويتشعب في جملة الاستفهام إلى ما يجري عليه في الجملة الخبرية، فترد الأزمنة الثلاثة في جهاتها المتعددة، وذلك بفضل القرائن اللفظية كالأدوات والحروف والظروف مما تقبله جملة الاستفهام.

وبمعنى آخر فجملة الاستفهام تحمل معنى الجهة في الزمن، بينما لا يتحقق معنى الجهة في أخواتها من الجمل الطلبية.

وكما خالفت جملة النفي بـ"لم ولما" أخواتها من الجمل الخبرية، وقلبت زمن صيغة المضارع إلى الزمن الماضي، فكذلك خالفت جملة الاستفهام أخواتها من الجمل الطلبية، واتفقت مع الجملة الخبرية من الوجهة الزمنية.

وأداتا الاستفهام في العربية هل والهمزة ويلاحظ أن الجملة المثبتة يستفهم عنها بالأداتين نفسيهما، أما الجملة المنفية فلا يستفهم عنها إلا بالهمزة، ونشير هنا إلى أن دخول همزة الاستفهام على "لا" لا يجعل منها ألا التي هي أداة عرض، وإن كان بعض النحاة يرون ذلك.

ويشير ابن يعيش إلى اتساع استعمال الهمزة مقارناً بينها وبين هل، بقوله: (والهمزة أعم تصرفاً في بابها من أختها[1]).

ونسير مع الزمن النحوي في جملة الاستفهام، كما صنعنا في الجملة الخبرية بأنواعها المثبتة، والمؤكدة، والمنفية.

وبعدها سنجمل الجداول الأربعة في جدول واحد، لنلاحظ أن الصيغة تسير على نسق واحد في الجمل الثلاث الخبرية المثبتة والخبرية المؤكدة والاستفهامية، ولا تختلف إلا في جملة النفي.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 8/ 151.

الزمن في جملة الاستفهام

الزمن	الجهة	التركيب الخبري المثبت	تركيب الاستفهام
الماضي	البسيط	فَعَلَ	أفعل، هل فعل
	المنتهي بالحاضر	قد فعل	أقد فعل
	البعيد المنقطع	كان فعل كان قد فعل قد كان فعل	أكان فعل؟ أكان قد فعل؟
	المتجدد	كان يفعل	أكان يفعل؟
	المتصل بالحاضر	ما زال يفعل	أما زال يفعل؟
	المتحول	صار يفعل	أصار يفعل
	المقارب	كاد يفعل	أكاد يفعل؟
	الشروعي	شرع يفعل	أشرع يفعل؟
	المستمر	ظل يفعل	أظل يفعل؟
الحال والاستقبال	البسيط	يفعل	أيفعل
المستقبل	القريب	يكاد يفعل	أيكاد يفعل
الحال أو الاستقبال	المستمر	يظل يفعل	أيظل يفعل
الحال	المتصل بالمستقبل	لا يزال يفعل	ألا يزال يفعل؟
المستقبل	المتحول	يصير يفعل	ألا يصير يفعل
المستقبل	الاحتمالي	قد يفعل	أقد يفعل؟
الحال أو الاستقبال	المستمر	يكون يفعل	أيكون يفعل؟
الحال أو الاستقبال	المرتبط بحدث آخر	يكون قد فعل	أيكون قد فعل؟

الزمن في الجملة المثبتة والمنفية والمؤكدة، جملة الاستفهام

الزمن	الجملة المثبتة	الجملة المنفية	الجملة المؤكدة	جملة الاستفهام
	فعل	ما فعل، لم يفعل	أنه فعل، لقد فعل	أفعل؟
	قد فعل	ما فعل، لما يفعل	لقد فعل	أقد فعل؟
	كان فعل	لم يكن فعل ما كان يفعل	لقد كان فعل	أكان فعل؟
	كان قد فعل	لم يكن قد فعل	أنه كان قد فعل	أكان قد فعل؟
	قد كان فعل	لم يكن قد فعل	= =	
	كان يفعل	ما كان يفعل، لم يكن يفعل	لقد كان يفعل	أكان يفعل؟
	ما زال يفعل	لم يفعل	أنه مازال يفعل	أما زال يفعل؟
	صار يفعل	ما صار يفعل	لقد صار يفعل	أصار يفعل
	كاد يفعل	لم يكد يفعل	لقد كاد يفعل	أكاد يفعل؟
	شرع يفعل	ما فعل	لقد شرع يفعل	أشرع يفعل؟
	ظل يفعل	لم يفعل، ما ظل يفعل	لقد ظل يفعل	أظل يفعل؟
	يفعل	ما يفعل، لا يفعل	أنه يفعل	أيفعل؟
	يكاد يفعل	لا يكاد يفعل	أنه يكاد يفعل	أيكاد يفعل؟
	يظل يفعل	لا يظل يفعل	أنه يظل يفعل	أيظل يفعل؟
	لا يزال يفعل	لا يفعل	أنه لا يزال يفعل	ألا يزال يفعل؟
	يصير يفعل	لا يصير يفعل	إنه يصير يفعل	أيصير يفعل
	قد يفعل	لن يفعل	لسوف يفعل	أقد يفعل؟
	يكون يفعل	لا يكون يفعل لن يكون يفعل	أنه يكون يفعل	أيكون يفعل؟
	يكون قد فعل	لا يكون قد فعل لن يكون قد فعل	إنه يكون قد فعل	أيكون قد فعل

أساليب الأمر والنهي والدعاء

الأمر طلب تحقيق ما هو غير متحقق، وله وسيلتان: أما صيغة الأمر "افعل" أو لام الأمر المتصلة بالمضارع ليَفعل وذلك في الغائب (هو)، هذا بالإضافة إلى اسم فعل الأمر.

والأمر لا يكون إلا من الأعلى إلى الأدنى، فإذا كان من الأدنى إلى الأعلى فهو دعاء، وإذا استوى المتكلم والمخاطب فهو التماس. ولا يفرق بين هذه الأساليب البلاغية إلا المقام، وهو ما نسميه القرينة الحالية، وكذلك طريقة التعبير والنغمة وطبيعة العلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولذلك فكثير من النحاة يرون الدعاء في الدراسة النحوية نوعاً من الأمر، بل يضيفون إليهما أسلوب النهي. ويرون أن هذه الأساليب الثلاثة: الأمر والنهي والدعاء هي الأساليب التي تحمل معنى الطلب المحض حملاً مباشراً.

أما ما عداهما من استفهام وعرض وتحضيض وتوبيخ وتمن وترج، فالطلب فيها غير مباشر وليس بطلب محض[1]. ولهذا لا ترد صيغة الأمر (افعل) إلا في أسلوبي الأمر والدعاء. وإذا اعتبرنا النهي أمراً بالكف عن فعل الشيء تبين لنا مدى ارتباط هذه الأساليب الثلاثة.

إلا أن الدعاء من بين هذه الثلاثة، لا يقتصر على صيغة واحدة بل يرد بالصيغ الثلاثة الماضي والمضارع والأمر، ولكنها كلها تكون فيه بمعنى المستقبل، فنقول في الأمر: افعل، ليفعل ونقول في النهي: لا تفعل، ونقول في الدعاء نصره الله، ينصره الله، انصره يا رب، اللهم انصره.

---

(1) عباس حسن، النحو الوافي 4/ 360.

وللنهي أداة واحدة هي لا الناهية التي لا ترد إلا مع المخاطب، فتجزم الفعل بعدها، ولا ترد لا الناهية إلا مع الفعل المضارع الدال على الحال أو الاستقبال فنقول: لا تفعل، حتى إذا جاءت مع الفعل الماضي أصبحت أما للدعاء نحو لا سامحه الله، أو لنفي الماضي نحو: فلا صدق ولا صلى[1]، وقد يرد النهي في موقف الدعاء كقوله تعالى: ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا[2].

ويرى بعض اللغويين[3] أن لا النافية قد تفيد النهي، بل يرون النهي بها أقوى دلالة وتأثيراً ومن ذلك قول الرسول ﷺ لا يشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح[4].

أما من حيث الزمن فهذه الأساليب الثلاثة الأمر والنهي والدعاء، ومن حيث إنها تفيد الطلب المحض، فإنها تقتصر على زمني الحال أو الاستقبال، ولا ترد بمعنى الزمن الماضي مطلقاً، وما جاء منها بصيغة الماضي، وهو الدعاء، فهو مؤول بمعنى الاستقبال، فيكون معنى حفظك الله أسأل الله أن يحفظك.

وتلعب الظروف دوراً مهماً في تحديد الزمن في الأمر والنهي وتخليصه للحال أو الاستقبال. فنقول: اذهب الآن أو اذهب غداً. وقد أشرنا ونحن نتحدث عن صيغة فعل الأمر (افعلْ) أن بعض النحاة قصروا دلالتها على المستقبل.

---

(1) سورة القيامة، 75/ 31.

(2) سورة البقرة 2/ 286.

(3) انظر عباس حسن، م.س 4/ 412.

(4) مسلم، صحيح مسلم 16/ 170.

التمني والترجي

نتحدث عن الأسلوبين معاً لما بينهما من تشابه في المعنى والعمل، فقد يشرب أحدهما معنى الآخر، إذ كل واحد منهما مطلوب به الحصول مع الشك فيه، والفرق بينهما أن الترجي توقع أمر مشكوك فيه أو مظنون، وأن التمني طلب أمر موهوم الحصول، وربما كان مستحيل الحصول نحو قوله تعالى: (يا ليتها كانت القاضية)[1].

وأداة التمني هي (ليت) نحو قول أبي العتاهية:

ألا ليت الشباب يعود يوماً   فأخبره بما فعل المشيب

وقد يكون بالصيغة الدالة على ذلك (تمنيت).

وأداتا الترجي هما (لعل وعسى).

أما من حيث الزمن فإن نقول أن زمن التمني والترجي هو زمن التلفظ به وهو حالي، أما زمن تحقق المترجي فهو بالضرورة استقبالي. ويرى بعضهم لو حرفاً للتمني حين يكون الأمر مستحيلاً كقوله تعالى: (يومئذ يود الذين كفروا وعصوا الرسول لو تسوى بهم الأرض)[2].

---

(1) ابن يعيش، م. س8/ 86. والآية في سورة الحاقة 69/ 37.

(2) سورة النساء 4/ 42.

العرض والتحضيض والتوبيخ

كما استعرضنا الأمر والنهي والدعاء في موضع واحد، فإننا جرياً على عادة النحاة والبلاغيين نضع هذه الأساليب الثلاثة في موضع واحد، لجامع المعنى، فهذه الأساليب الثلاثة معانيها متقاربة، وأدواتها متشابهة، ولهذا فليس إلا القرينة الحالية (المقام) تحدد الغرض المطلوب، وكل هذه الأساليب تفيد الطلب، ولكنها تختلف في طريقة الطلب وفي الزمن.

أما العرض فهو الطلب برفق ولين ولطف، وأداته الأصلية (ألا) وقد يكون العرض بـ (لو) وتتبع أداة العرض صيغة المضارع، ويكون الزمن مستقبلياً أو حالياً على ضوء القرينة الحالية أو اللفظية الظرف.

أما التحضيض والتوبيخ فهو الطلب بعنف وشدة، بل أن التوبيخ تقريع وتنديم على أمر تركه المخاطب أو يقدر فيه الترك، ولما كانت أدوات التحضيض هي أدوات التوبيخ، فلم يبق لدى النحاة إلا أن ينظروا في المقام، وفي الصيغة التي تتبع الأداة، فإن كان الفعل مضارعاً فهو تحضيض، وإن كان ماضياً فهو توبيخ، وهذا الاختلاف في النظر، وحيث ينظر حيناً إلى الصيغة، وحيناً إلى المقام، جعل النحاة يختلفون في إيجاد العلاقة بين هذه الأساليب الثلاثة، فصاحب المغني[1] مثلاً يجعل العرض والتحضيض معاً وبالأداة (ألا) لأنهما يختصان بالمضارع، ويفرد التوبيخ لأنه يختص بالماضي وغيره يجمع بين التحضيض والتوبيخ، ويفرد عنهما العرض. وهكذا اختلطت في دراسة هذه الأساليب النظرة النحوية مع النظرة البلاغية، والذي يهمنا في مقولة الزمن:

([1]) ابن هشام، مغني اللبيب، 97.

1. أن العرض لا يراد به إلا الحال أو الاستقبال، ويكون بصيغة المضارع لا غير مثل ألا تزورنا.
2. أن التحضيض لا يراد به إلا الحال أو الاستقبال ويكون بصيغة المضارع، وقد يكون بصيغة الماضي. فنقول: هلا تزورنا، هلا زرتنا ونعني المستقبل أو الحال.
3. أن التوبيخ يراد به الزمن الماضي في الأعم الأشيع ويكون بصيغة الماضي، وقد يكون بتأويل المستقبل إذا كان الكلام عن فعل يخشى فيه الترك.

أما من حيث الأدوات فأدوات التحضيض والتوبيخ هي: لولا، لوما، هلا، ألا، وأشهرها في الاستعمال هلا ولولا.

الشرط

الشرط ربط واقتران وتعليق، أمر بأمر، أو حدث بحدث، أو هو السببية احتمالاً أو امتناعاً. والأصل في الشرط أن يكون مستقبلياً لأنه إنشاء، ولكنه قد يكون ماضياً، ولهذا فقد ذكر النحاة حرفين أساسيين للشرط هما: (إن ولو)، وما دون هذين الحرفين فهو محمول عليهما إذ هو بمعنييهما. وقد كلفت (إن) بإفادة الشرط المستقبلي، وكلفت لو بإفادة الماضي، ومن لطيف ما ذكره ابن هشام (الشرط بإن سابق على الشرط بـ لو، وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس ما يتوهم المبتدئون، ألا ترى أنك تقول إن جئتني غداً أكرمتك، فإذا انقضى الغد ولم يجيء قلت: لو جئتني أمسِ أكرمتك)[1] أما سيبويه فلا يضعها في الشرط، ويضع إذ ما.

أما (إن) فلا خلاف على شرطيتها ولا على دلالتها الزمنية فهي أم الباب، كما إنها لا تخرج إلى معان أخرى. ولهذا توسعت في الاستعمال وأمكن لكل من فعلها وجوابها أن يكون ماضياً أو مضارعاً وأن يكونا متفقين أو مختلفين.

والشرط الذي تفيده (إن) قائم على السببية الاحتمالية حيث جواب الشرط سيتحقق لتحقق فعل الشرط. ولكن لا يشترط في زمن الفعلين أن يكونا مستقبلين بل المقصود بقولنا: (الشرط استقبالي) أن يكون فعل الشرط استقبالياً، أما الجواب فقد يكون مستقبلاً، وقد يكون ماضياً، بل إن الشرط كله فعل الشرط وجوابه قد

(1) ابن هشام، شرح المغني 237.

يكون ماضياً بفضل القرينة كان وهكذا يكون الشرط بـ "إن" على ثلاثة أوجه: نحو:

ان تدرس تنجح الفعلان مستقبلان

ان تدرس فقد درس كل من كان في سنك الأول مستقبل والثاني ماض

ان كنت درست فقد أديت واجبك الفعلان ماضيان لفظاً ومعنى ومثل هذا في كتاب الله كثير.

ان يريد اصلاحاً يوفق الله بينهما[1].

ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل[2].

ان كنت قلته فقد علمته[3].

ويورد ابن يعيش قول المبرد في تأثير كان في معنى الشرط

(إنما ساغ ذلك في كان لقوة دلالتها على المضي، وأنها أصل الأفعال وعبادتها، فجاز لذلك أن تقلب في الدلالة إن، ولذلك لا يقع شيء من الأفعال غير (كان) بعد إن إلا ومعناه المضارع)[4]. ولهذا فإن (إن) تشترط الاحتمال والتحقق، ولا تشترط اقتران الفعلين بزمن واحد هو الحال كما في (لو) التي ترد الفعلين للماضي، وفي (إذا) التي هي ظرفية شرطية حيث تعين زمن الفعلين من المستقبل.

---

(1) سورة النساء 4/ 35.

(2) سورة يوسف 12/ 77.

(3) سورة المائدة 5/ 116.

(4) ابن يعيش، م.س 8/ 156.

أما لو فتتعدد استعمالاتها، والشرط وجه من هذه الأوجه فقد وجدناها ترد في التمني وترد مصدرية. وقد أفرد ابن هشام[1] ثلاثة أمور تفيدها لو الشرطية وتبين اختلافها عن ان وهي عقد السببية بين فعل الشرط وجوابه، وكونهما في الزمن الماضي، وامتناع فعل الشرط وجوابه. ولهذا فالمضارع بعد لو بتقدير الزمن الماضي نحو: لم يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم[2]. وفي المقارنة بين "إن" المستقبلية و(لو) الماضوية يقول ابن يعيش (إن) إذا وقع بعدها الماضي أحالت معناه إلى الاستقبال و"لو" إذا وقع بعدها المستقبل أحالت معناه إلى المضي)[3].

هذان هما الحرفان الأساسيان في أسلوب الشرط، (إن، لو) ولكن تعدد المعنى الوظيفي جعل الشرط يتحقق في أدوات أو أقسام أخرى من الكلام كالظروف وأدوات الاستفهام، وكل ما تضمن معنى (إن) واصطنع طريقها في الاستعمال[4] كقوله تعالى: فإذا عزمت فتوكل على الله[5]. وقول المتنبي:

من يهن يسهل الهوان عليه   ما لجرح بميت ايلام

وقول زهير:

متى تبعثوها تبعثوها ذميمة   وتضر إذا ضريتموها فتضرم

---

(1) انظر ابن هشام، م س337.

(2) سورة الحجرات 49/ 7.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 8/ 156.

(4) انظر د. مهدي المخزومي، م س62.

(5) سورة آل عمران 3/ 159.

وبالنسبة ل "إذا" فقد اعتبرها كل من المخزومي[1] والانطاكي أداة شرط. وقد أشرنا إلى هذا عند الحديث عن إذا. وقد فصل الأنطاكي القول في أدوات الشرط.

ونستمر مع النحاة المعاصرين في تناولهم للشرط ونذكر لاثنين منهم جاءا بأفكار جديدة جادة في موضوع الشرط وهما د. مصطفى جواد والدكتور فاضل السامرائي.

يقول الدكتور مصطفى جواد (إن الفعل المعبر عنه بلفظ الشرط إذا كثر حدوثه استعمل الماضي، وإذ قل حدوثه استعمل المضارع. فالماضي أولى بالكثير لأنه كالحدث، والمضارع أولي بالقليل لأنه لم يحدث فهما متشابهان، نقول: من صبر ظفر، ومن سار وصل، ومن جد وجد، ومن يكذب منكم يعاقب، ومن يفعل كذا وكذا أكافئه مكافأة حسنة، وإن تكن وزيراً تكن كبيراً)[2].

أما د. فاضل السامرائي يرى أن الشرط يصلح للأزمنة الثلاثة فقد يكون دالاً على الزمن الماضي أو المستقبل أو الحال سواء أكان بصيغة الماضي أم المضارع:

---

(1) انظر د. المخزومي، م س62، وكذلك، محمد الانطاكي، المحيط 2/ 22.

(2) د. مصطفى جواد، مجلة الضاد العدد الأول 1988.

الخاتمة

اقتضت هيكلية البحث أن ينتهي بخاتمة، وهو أمر مألوف في الدراسات الجامعية والأبحاث، وكنت أظن أن الأمر ميسر، وليس أكثر من أن استعرض أهم ما انتهيت إليه، مما يجمل ذاتية الكاتب ورأيه الشخصي.

ولكني وجدت الخاتمة تأتي على غير ذلك. فكثير من القضايا جاءت منبثة في صفحات البحث، وأن قيمتها تكمن في موقعها حيث الدليل والقدرة على الإقناع، ولا يسهل اقتضابها، ولعل السبب في ذلك طبيعة البحث، وكونه دراسة لغوية، ولكني، استجابة لمطالب البحث، أبرز بعض ما يمكن أن أعده جديداً، جاء نتيجة البحث والاستقصاء:

1. أن الزمن المنسوب لصيغة الفعل ليس ثابتاً مطرداً، بل إن الفعل قد يفيد زمناً آخر.
2. قد يأتي الفعل للدلالة على الحدث، من غير تزمت في الدلالة الزمنية، أو دون الحرص على الدلالة الزمنية، ولابد من قبول فكرة الزمن المطلق، والزمن المستمر في بعض المقامات.
3. أن اللغة لا تخضع للتقسيم الثلاثي الفلسفي للزمن، وهو الماضي والحاضر والمستقبل، بل إن هناك دقائق وتفصيلات في الزمن الواحد من هذه الأزمنة الثلاثة، يكشف عنها السياق، وهذا يتأتى من مراعاة فكرة الجهة في الزمن.

4. أن الزمن منسوب إلى الفعل دون الاسم والحرف، بأصل الوضع، ولكن الزمن يستفاد من جهات أخرى من مثل المصدر والظرف والصفة بأنواعها، وإن كان الزمن في هذه يختلف عن زمن الفعل.

5. وسع البحث القول في النواسخ لا من الناحية الشكلية والوظيفية بل من حيث الدلالة الزمنية. وفي ضوء الدلالة الزمنية أكد البحث أن حشر بعض النواسخ من مثل اصبح وأضحى وامسى وظل وبات، في الدلالة على أجزاء من النهار ليس مطرداً، بل إن جعلها لتفيد معنى التحول هو الأصح والأشيع في الاستعمال.

6. دعا البحث إلى إعادة النظر في توزيع النواسخ في ضوء الدلالة الزمنية، وعندها تظهر استقلالية: ظل، صار، مازال.

7. بين البحث أن اختلاف (لا يزال) عن ماضيها (ما زال) ليس اختلاف أي فعل مضارع عن ماضيه، وذلك من حيث الدلالة الزمنية فالفرق بين ما زال لا يزال ليس كالفرق بين كتب ويكتب.

8. استعرض البحث الحروف التي يمكن أن تكون ذات صلة وتأثير على زمن الجملة، وكانت دراسة هذه الحروف والأدوات دراسة زمنية بعيداً عن الشكل والوظيفة. وأكد البحث أن دراسة هذه الحروف والأدوات في ضوء فكرة الزمن تستوجب إعادة تشكيلها، لقد صنف النحاة الحروف على أساس المعنى أو العامل الإعرابي والشكل. مثال ذلك أن حروف النفي هي: ما، لا، لن، ولكن الدراسة الزمنية فرقت بين هذه.

9. في ضوء الاستعمال العربي لم يجد البحث سبباً للتفريق في الدلالة الزمنية في السين، وسوف، على حين ذكر النحاة أن الاسترخاء الزمني في سوف أكثر منه في السين، متأثرين بالشكل وعدد الحروف.

10. وفي ضوء الاستعمال العربي قديمة وحديثه، وبخاصة في القرآن الكريم، لم يجد البحث إطراداً في أن إذا سبقت الفعل الماضي فإنها تقربه من الزمن الحاضر.

11. وقف البحث وقفة طويلة عند الظرفية والظروف، لارتباطها الوثيق بفكرة الزمن. وأكد البحث الفرق بين أسماء الزمان التي تقع ظروفاً، وبين ما خصته اللغة بالظرفية لا غير، وبمعنى آخر أكد البحث ضرورة التفريق بين الظروف الأصلية والظروف المنقولة عن الاسم أو الحرف.

وأشار البحث إلى نوعين من الظرفية هما: ظرفية الاحتواء وظرفية الاقتران، حيث تتحدث الأولى عن حدث واحد احتواه زمن واحد، وتتحدث الثانية عن حدثين اقترنا ووقعا في زمن واحد. كما أشار البحث إلى اتساع اللغة في أن يحل اسم الزمان محل الظرف أو أن يحل الظرف محل اسم الزمان في ظرفية الاحتواء أو الاقتران.

12. واكب البحث التركيبات التي يمكن أن تكون عليها الجملة الخبرية الفعلية مع اقترانها بالحروف والأفعال الناقصة، أي إنه درس الجملة دراسة جهوية، فتشقق عن الأزمنة الثلاثة أزمنة أخرى، أكثر دقة، كالماضي البسيط، والماضي القريب، والماضي البعيد.

والباحث يدعو إلى تقصي التركيبات التي يمكن أن تكون في الاستعمال العربي قديمه وحديثه ودراستها دراسة زمنية.

13. تتبع البحث الدلالة الزمنية لأنواع الجملة العربية المختلفة، فدرس الجملة الخبرية والمنفية والمؤكدة، وجملة الاستفهام وجملة الشرط وسار مع أساليب الأمر والنهي والدعاء والتمني والترجي، دراسة زمنية غيرت العلاقة بين تلك الجمل في كثير من الحالات.

14. وقف البحث عند الجملة الشرطية وتبين ما قاله فيها النحاة القدماء والمحدثون من حيث دلالتها الزمنية. ووجد طرافة وجدة فيما قاله المحدثون.

15. ولأن القرآن الكريم يتضمن الأحكام والتشريعات، والحديث عن النفس البشرية، ولأنه يتحدث عن الأبعاد الزمنية كلها في الدنيا والآخرة، فلابد أن يطول الوقوف عند دراسة الآيات القرآنية دراسة زمنية.

وفي القرآن الكريم الذي هو أعلى مستوى لغوي، لابد من دخول العنصر البلاغي في الدراسة الزمنية، والبعد البلاغي كثيراً ما يتجاوز القوالب النحوية المفصلة.

وهذا البحث لا يزعم لنفسه استيفاء الموضوع حقه من الدراسة، وحسبه أنه يأتي معززاً للدراسات التي سبقته في هذا المجال. وأنه يضيف جديداً في أسلوب العرض وفيما وصل إليه من أفكار، لقد استطاع البحث أن يتقصى إلى حد بعيد أقوال القدماء والمحدثين في القضية الواحدة، وأن يختار رأياً يراه هو الأرجح.

والبحث لم يقدس القديم لمجرد أنه القديم، ولم ينبهر بالجديد لأنه الجديد، وإنما حاول أن يجمع ويحلل ويستنتج. وأجاز لنفسه أن يختار ويفاضل.

هذه إلمامة أردت لها أن تكون خاتمة البحث، ولقد تجاوزت بعض القضايا ولم أشر إليها هنا، بل تركتها في مواقعها. إذ ليس من شأن الخاتمة أن تحيط بالبحث كله.

ولله الحمد أولاً وآخراً.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن جني/ أبو الفتح عثمان.
- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2 لا، ت، ثلاثة أجزاء.
- اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، لا.ت.
2. ابن الحاجب/ جمال الدين.
- كتاب الكافية في النحو. شرح الشيخ رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية. بيروت. لا، ت.
3. ابن السراج/ أبو بكر.
- الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي. مطبعة النعمان النجف الأشرف 1973 جزءان.
4. ابن عاشور.
- ديوان النابغة الذبياني، الشركة التونسية، 1976.
5. ابن عقيل/ بهاء الدين عبد الله.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت 1964. ط14، جزءان.
- المساعد على تسهيل الفوائد. تعليق د. محمد كامل بركات. دار الفكر دمشق. 1980 جزءان.
6. ابن فارس/ أحمد.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. حققه مصطفى الشويمي مؤسسة ابدران للطباعة والنشر. بيروت 1964.
7. ابن منظور/ أبو الفضل جمال الدين محمد.
- لسان العرب، دار صادر، بيروت لا.ت، خمسة عشر مجلداً.

8. ابن هشام/ جمال الدين الأنصاري.

- اعتراض الشرط على الشرط. تحقيق د. عبد الفتاح الحموز/ دار عمار – عمان/ الأردن. ط1، 1986.

- شرح شذور الذهب تحقيق وتعليق عبد المتعال الصعيدي. مكتبة محمد علي صبيح مصر 1961.

- المسائل السفرية في النحو/ تحقيق د. علي حسين البواب دار طيبة للنشر والتوزيع. الرياض. لا، ت.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ حققه مازن المبارك ومحمد علي عبد الله، راجعه سعيد الأفغاني، طبعة ثالثة دار الفكر. ط الثالثة 1972.

9. ابن يعيش/ موفق الدين.

- شرح المفصل. عالم الكتب. بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة. لا. ت عشرة أجزاء.

10. الرماني/ أبو الحسن علي بن عيسى.

- معاني الحروف/ تحقيق د. عبد الفتاح شلبي/ دار نهضة مصر للطبع والنشر. القاهرة. لا. ت.

11. الأزهري/ خالد عبد الله.

- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك. عيسى البابي الحلبي وشركاه، جزءان.

12. الاستانبولي/ حيدر الدين الكنغراوي.

- الموفي في النحو الكوفي شرح وتعليق محمد بهجت البيطار. المجمع العلمي العربي. دمشق. 1950.

13. الاشبيلي/ ابن عصفور.

- شرح جمل الزجاجي. تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف. العراق، لا. ت جزءان.

- المقرب. تحقيق أحمد عبد الستار وزميله. إحياء التراث الإسلامي. ورئاسة ديوان الأوقاف، العراق. ط1. 1971، جزءان.

- الممتع في التصريف. تحقيق د. فخر الدين قباوة دار الأمان الجديدة بيروت. ط3. لا. ت، جزءان.

14. الأفغاني/ سعيد:

- في أصول النحو. مطبعة جامعة دمشق، 1964، ط3.

- مذكرات في قواعد اللغة العربية، مطبعة جامعة دمشق، لا. ت، ط4.

15. الأنباري/ أبو بركات.

- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه الإنصاف من الانتصاف تاليف محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية مصر، 1970، ط4، جزءان.

16. الأنباري/ أبو محمد بن القاسم.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف بمصر، 1963، لا، ت. لا ط.

17. الأندلسي/ ابن عطية.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق المجلس العلمي. فاس، وزارة الأوقاف المغرب. 1975. ط1.

18. الأنطاكي/ محمد.

- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، مكتبة دار الشرق، ط2، ثلاثة أجزاء.

- الوجيز في فقه اللغة ط3 مكتبة دار الشرق. بيروت، لا. ت.

19. أنيس/ د. إبراهيم.

- من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط5، 1975.

20. ابادي/ أبو الطيب.

- شرح سنن أبي داود، ضبط عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر 1979. ط2.

21. بدوي/ د. أحمد.

- عبد القاهر الجرجاني. سلسلة أعلام العرب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، مصر. لا. ت.

22. بشر/ د. كمال.

- دراسات في علم اللغة. دار المعارف بمصر 1969.

- علم اللغة العام/ الأصوات، دار المعارف بمصر. 1975. ط4.

23. البطليوسي/ أبو محمد عبد الله بن محمد.

- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل/ تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي. دار الرشيد للنشر. العراق 1980.

24. ترزي. فؤاد حنا.

- في أصول اللغة والنحو. مكتبة لبنان. 1969.

25. الجرجاني/ عبد القاهر.

- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح. تحقيق د. كاظم محمد المرجان. دار الرشيد للنشر منشورات وزارة الثقافة في العراق. عام 1988. جزءان.

26. الجراحي/ إسماعيل بن محمد العلجوني.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، مؤسسة الرسالة، 1983 ط3.

27. جمال الدين/ د. مصطفى.

- البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد من منشورات وزارة الثقافة والإعلام في العراق. عام 1980.

28. حسن/ عباس.

- اللغة والنحو بين القديم والحديث. الطبعة الثانية. دار المعارف بمصر، لا. ت.

- النحو الوافي، دار المعارف بمصر، لا. ت، أربعة جزاء.

29. حسان/ د. تمام.

- اللغة العربية معناها ومبناها. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1973.

- مناهج البحث في اللغة. دار الثقافة. الدار البيضاء. 1974.

30. الحلواني/ د. محمد خير.

- المختار في أبواب النحو. مكتبة دار الشرق، بيروت. لا، ت، ط1.

- الواضح في النحو والصرف، مكتبة الشاطئ الأزرق، اللاذقية. 1979، ط3.

31. الحملاوي/ الشيخ أحمد.

- شذا العرف في فن الصرف، شركة ومطبعة الياس الحلبي وأولاده بمصر. عام 1965. ط16.

32. الحديثي د. خديجة.

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف. منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية – دار الرشيد للنشر 1981.

33. الخضّري/ محمد بن مصطفى بن حسن.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية. لا.ت.

34. خليل/ د. السيد أحمد.

- المدخل إلى دراسة البلاغة العربية. دار النهضة. بيروت، 1965.

35. الراجحي/ د. عبده.

- دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية. بيروت. 1975.
- فقه اللغة في الكتب العربية. دار النهضة العربية. بيروت. 1974.

36. الراجي. التهامي/ التوطئة لدراسة علم اللغة/ دار النشر المغربية- الدار البيضاء 1977.

37. الزجاج/ أبو إسحق إبراهيم بن السري.

- إعراب القرآن الكريم، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري. وزارة الثقافة والإرشاد القومي. لا. ت، ثلاثة أقسام.

38. الزجاجي/ أبو القاسم.

- الإيضاح في علل النحو. تحقيق. د. مازن المبارك. دار النفائس. بيروت 1973، ط2.

39. السامرائي/ د. إبراهيم.

- تنمية اللغة العربية في العصر الحديث. معهد البحوث والدراسات العربية. 1973.
- الفعل زمانه وابنيته. مؤسسة الرسالة. عام 1980. بيروت. ط2.

40. سيبويه/ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.

- الكتاب. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ج1، دار القلم 1966، ج2، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1968 ج3 الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973، ج4 الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975.

41. السيوطي:

- الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية، لا. ت، أربعة أجزاء.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في العلوم العربية لبنان 1973.

- الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، 1976. ط1.
- المزهر في علوم اللغة، شرح وتحقيق أحمد محمد جاد المولى وزميله. دار إحياء الكتب، القاهرة. لا. ت.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة/ جزءان تحقيق د. نبهان ياسين حسين/ دار الرسالة للطباعة، بغداد 1977م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق علي البيجاوي. دار الفكر العربي. لا. ت، ثلاثة أقسام.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. دار المعرفة، بيروت. لا. ت، جزءان.

42. الشمنتري/

- شعر زهير بن أبي سلمى. تحقيق فخر الدين قباوة، دار القلم العربي. حلب 1973، ط2.

43. الصبان/ محمد بن علي.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ثلاثة أجزاء ومعه شرح الشواهد للعيني دار الفكر، بيروت. لا. ت، ثلاثة أجزاء

44. ضيف/ د. شوقي.

- المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، لا. ت، ط2.

45. ظاظا/ حسن.

- كلام العرب في قضايا اللغة، دار النهضة العربية. بيروت. 1976.

46. العبادي/ أحمد بن قاسم.

- رسالة في اسم الفاعل... تحقيق د. محمد حسن عواد. دار الفرقان عام 83. عمان – الأردن. ط1.

47. عبد الباقي/ محمد فؤاد.

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار إحياء التراث. لا، ت.

48. عبد البديع/ د. لطفي.

- التركيب اللغوي للأدب. مكتبة النهضة المصرية عام 1970، ط1.

49. عبد الجليل/ د. محمد بدري.

- المجاز وأثره في الدرس اللغوي. دار النهضة العربية. بيروت. 1980.

50. عيد/ د. محمد.

- النحو المصفى في اللغة ودراستها. عالم الكتب. القاهرة، 1974.

51. الفراء.

- معاني القرآن. تحقيق محمد علي النجار الدار المصرية للتأليف والترجمة. لا، ت.

52. الفهري/ د. عبد القادر الفاسي.

- اللسانيات واللغة العربية. دار الشؤون الثانية العامة (نشر مشترك) بغداد. لا. ت.

53. الفارسي/ أبو علي الحسن بن أحمد.

- الإيضاح العضدي. تحقيق الدكتور حسن شاذلي مزهود، عمارة شؤون المكتبات جامعة الرياض، 1981، ط1.

54. قباوة/ د. فخر الدين.

- إعراب الجمل وأشباه الجمل. دار الآفاق الجديدة/ بيروت، 1983، ط4. لا. ت.

55. القيسي/ أبو محمد مكي بن أبي طالب حوش.

- مشكل إعراب القرآن. تحقيق حاتم صالح الضامن. سلسلة كتب التراث. وزارة الإعلام العراق، عام 1975.

56. اللبدي/ د. محمد سمير نجيب.

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية. مؤسسة الرسالة دار الفرقان عمان 1985 ط1.

57. المبارك/د. مازن.

- النحو العربي. العلة النحوية نشأتها وتطورها. المكتبة الحديثة 1965م.

58. مسلم/ الإمام أبي الحسين القشيري النيسابوري.

- صحيح مسلم، دار الفكر بيروت، لا. ت، لا، ط.

59. المجاشعي/ الإمام أبو الحسن بن علي.

- شرح عيون الإعراب. تحقيق د. حنا جميل حداد. مكتبة المنار عمان الأردن. 1985. ط1.

60. المخزومي/ د. مهدي.

- في النحو العربي. قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر 1966. ط1.

- في النحو العربي. نقد وتوجيه/ المطبعة العصرية / بيروت 1964.

61. المرادي/ الحسن بن القاسم.

- الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ ومحمد نديم، المكتبة العربية حلب. 1973. ط1.

62. المزني/ أبو الحسين.

- الحروف. تحقيق د. محمود حسني محمود وزميله، دار الفرقان. عمان. الأردن. 1983، ط1.

63. مصطفى / إبراهيم.

- إحياء النحو/ لجنة التأليف والترجمة والنشر. لا.ت.

64. مطلبي/ د. مالك يوسف.

- اللغة والزمن. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ط1.

65. المنصوري/ د. علي جابر.

- الدلالة الزمنية في الجملة العربية. كلية الشريعة. جامعة بغداد، 1984. ط1.

66. النووي/ الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف.

- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين. دار القلم ببيروت. لا. ت.

67. نور الدين/ د. عصام.

- الفعل والزمن. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ط1.

68. هارون / عبد السلام محمد.

- الأساليب الإنشائية في النحو العربي. مكتبة الخانجي بالقاهرة. 1979، ط2.

69. وافي/ د. علي عبد الواحد.

- علم اللغة، القاهرة، 1957. لا. ت.

70. اليمني/ علي بن سليمان الحيدرة

- كشف المشكل في النحو، تحقيق د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد – بغداد. 1984. مجلدان.

LYON/ JOHN

Introduction to theoretic liguisties, Cambridge Univesity press, 1977.

المجلات والدوريات:

1. آفاق عربية.

2. مجلة الضاد.

أصدرتها الهيئة العربية العليا للعناية باللغة العربية في العراق. جزء1، 1988.

3. المورد.

دراسات في اللغة. دار الشؤون الثقافية العامة العراق 86.

الفهرس

الفصل الثالث: الزمن النحوي في الجملة